

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الحادية عشرة

من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الثاني عشر الواقع في ٢٣/رجب/١٤١٤ هجرية الموافق ١٩٩٤/١/٥ ميلادية

(العدد ١١)　　　　(المجلد ٣١)

– جدول الاعمال –

الصفحة

والمتضمن اعادة القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٨ ، قانون التربية والتعليم

الى مجلس النواب معدلا .

٤- استكمال تشكيل اللجان المؤقتة التالية : ٩

١. لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين .
٢. لجنة التربية والتعليم .
٣. لجنة الزراعة والري .
٤. لجنة الصحه وسلامة البيئة .
٥. لجنة فلسطين والاراضي العربية المحتلة .
٦. لجنة الريف والبادية .
٧. لجنة استراتيجية الطاقة والمياه .

٥- الاقتراحات برغبة : ٢١

١. اقتراح برغبة رقم (١٣) تاريخ ١٩٩٣/١٢/٣٠ ، مقدم من سعادة النائب السيد علي الشطي ، بشأن انشاء كلية مجتمع مهنية زراعية في منطقة وادي الأردن .

٢. اقتراح برغبة رقم (١٤) تاريخ ١٩٩٣/١٢/٣٠ ، مقدم من سعادة النائب السيد علي الشطي ، بشأن العمل على تمليك الاراضي المستغلة من قبل المزارعين في وادي الأردن .

٣. اقتراح برغبة رقم (١٥) تاريخ ١٩٩٣/١٢/٣٠ ، مقدم من سعادة النائب السيد علي الشطي ، بشأن تحويل موظفي سلطة وادي الاردن الذين يعملون بالمياومة الى موظفين من الفئة الرابعة .

٤. اقتراح برغبة رقم (١٦) تاريخ ١٩٩٤/١/١، مقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد ، بشأن تحويل المركز الصحي في صويلح الى مركز صحي شامل .

٥. اقتراح برغبة رقم (١٧) تاريخ ١٩٩٤/١/٢ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي ، حول اسكان ضاحية الحسين في اربد .

٦. اقتراح برغبة رقم (١٨) تاريخ ١٩٩٤/١/٢ ، مقدم من سعادة النائب السيد احمد الكساسبة ، بشأن العمل على فتح وحدة اشراف تربوي في قضاء " عي " .

٧. اقتراح برغبة رقم (١٩) تاريخ ١٩٩٤/١/٢ ، مقدم من سعادة النائب السيد احمد االكساسبة ، بشأن فتح مكتب للتنمية الاجتماعية في قضاء " عي " .

الصفحة

٨. اقتراح برغبة رقم (٢٠) تاريخ ١٩٩٤/١/٢ ، مقدم من سعادة النائب السيد احمد الكساسبة ، بشأن فتح فرع للمؤسسة الاستهلاكية العسكرية في قضاء " عي " .

٩. اقتراح برغبة رقم (٢١) تاريخ ١٩٩٤/١/٢ مقدم من سعادة النائب السيد احمد الكساسبة ، بشأن فتح فرع للمؤسسة الاستهلاكية المدنية في قضاء " عي " .

١٠. اقتراح برغبة رقم (٢٢) تاريخ ١٩٩٤/١/٢ ، مقدم من معالي النائب الدكتور صالح ارشيدات ، بشأن منح المعلم علاوة مهنة التدريس .

١١. اقتراح برغبة رقم (٢٣) تاريخ ١٩٩٤/١/٢ مقدم من سعادة النائب السيد علي الشطي ، بشأن تعيين العاملين في قسم الملاريا في وزارة الصحه بشكل رسمي .

٦- قرارات اللجان : ٢٦

أ- قرار لجنة الطعون الثالثه رقم (٢) تاريخ ١٩٩٤/١/٢ ، والمتضمن الطعن المقدم من الدكتور نائل زيدان مصالحه / محافظة البلقاء .

ب- قرار اللجنة القانونية رقم (٤) تاريخ ١٩٩٤/١/٢ ، والمتضمن الاقتراح برغبة رقم (١)

بشأن تعديل قانون التقاعد المدني رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ .

جـ- قرارات اللجنة الادارية :

١. قرار رقم (٢) تاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٦ ، والمتضمن بعض الشكاوى .
٢. قرار رقم (٣) تاريخ ١٩٩٤/١/٢ ، والمتضمن بعض الاقتراحات برغبة وبعض الشكاوى .

٧- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة . ٧٤

أمين عام مجلس الامة

صالح الزعبي .

هكذا من الأصل

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاربعاء الموافق ١٩٩٤/١/٥ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته الحادية عشرة من الدورة العادية الأولى برئاسة دولة طاهر المصري ثم ترأسها معالي الدكتور عبد الرزاق طبيشات لفترة من الوقت وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد صالح الزعبي .

وتغيب باجازة من الأعضاء السادة :

وتغيب بمعذره من الأعضاء السادة : **السيد حمزه منصور ، الدكتور احمد الكوفحي ، الدكتور عبدالله النسور .**

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة : **عبد الرحيم عكور ، سليمان السعد ، د. عوض خليفات ، ذيب انيس ، سعد هايل السرور .**

وحضر من الحكومة .

١- دولة الدكتور عبد السلام المجالي : رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع .

٢- معالي الدكتور معن ابو نوار : نائب رئيس الوزراء .

٣- معالي السيد طاهر حكمت : وزير العدل

٤- معالي السيد وليد عصفور : وزير الطاقة والثروة المعدنية .

٥- معالي الدكتور عبدالله عويدات : وزير الشباب .

٦- معالي الدكتور هشام الخطيب : وزير المياه والري .

٧- معالي السيد احمد العقايله : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

٨- معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

٩- معالي الدكتور محمد الصقور : وزير التنمية الاجتماعية .

١٠- معالي السيد راضي ابراهيم : وزير التموين .

١١- معالي السيد خالد الغزاوي : وزير العمل

١٢- معالي الدكتور عبد الرحيم ملحس : وزير الصحه .

١٣- معالي الدكتور خالد الزعبي : وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية .

١٤- معالي الدكتور خالد العمري : وزير التربية والتعليم .

١٥- معالي الدكتور محمد عفاش العدوان : وزير السياحة والاثار .

١٦- معالي السيد اديب الهلسة : وزير النقل

١٧- معالي الدكتور امين محمود : وزير الثقافة .

١٨- معالي السيد عادل ارشيد : وزير دولة.

١٩- معالي الدكتور عبد الرزاق النسور : وزير الاشغال العامة والاسكان .

وحضر من الامانة العامة :-

١) الدكتور حسين ابو عرابي .

٢) السيد علي الحسبان .

٣) السيد محمد الرديني .

٤) السيد حمد الغرير .

ـ افتتاح الجلسة ـ

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني مكتمل وأعلن إفتتاح الجلسة ، السيد الامين العام البند الاول .

السيد الامين العام : شكراً دولة الرئيس .

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .

دولة رئيس المجلس : يعفى الامين العـــام .

السيد الامين العام :

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات .

أ- طلب معذره مقدم من سعادة السيد حمزه منصور .

ب- طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور أحمد الكوفحي .

جـ- طلب معذره مقدم من معالي الدكتور عبدالله النسور .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على معذرة السادة النواب ؟ موافقين . قبل أن ندخل في جدول الاعمال إذا سمحتم لي هناك بعض الزملاء الذين تقدموا بطلبات لطرح بعض القضايا ضمن بند ما يجد من أعمال الشيخ عبد المنعم ابو زنط تقدم بطلب لبحث موضوع إستملاكات أمانة العاصمة لبعض الممتلكات في حي المهاجرين ويريد أن يبحث في هذا الامر . وهذا موضوع يعود قراره للمجلس الكريم ، هل توافقون على إضافته ؟ لامانع ، موافقة .

هنا طلب آخر من السيد بسام حدادين والدكتور بسام العموش ببحث موضوع انتخابات نقابة المواد الغذائية تحت بند ما يجد من أعمال . السيد حماد أبو جاموس .

السيد حماد ابو جاموس : دولة الرئيس ، موضوع حي المهاجرين هذا موضوع خاص بمجلس أمانة عمان وأمين عمان واللي اقترح زميل واحد ، اذا بدنا نبحث الموضوع بدنا نصوت عليه .

دولة رئيس المجلس : صوتنا ووافق المجلس عليه ، نحن وزعنا مذكرة بأن كل نائب يستطيع أن يثير موضوع ما تحت بند ما يجد من أعمال انما يجب ان يوافق المجلس عليه ونعرف سلفاً بالموضوع أيضاً موضوع انتخابات النقابة أظن موافق عليه ويبحث أيضاً هناك طلب من النائب توفيق كريشان ببحث موضوع توقف وزارة التنمية الإجتماعية عن منح بطاقات تأمين صحي للمحتاجين الذين يوجد لديهم أبناء تزيد أعمارهم عن ((١٨)) سنة . قدرت ان هذا موضوع ليس مستعجل ، لا أعرف الرأي للمجلس الكريم ، لا نريد أن نناقش الموضوع ، إما موافقين او لا ، يناقش فيما بعد . موافقين أيضاً هناك طلبين آخرين وأرجو من الامانة العامة ان تسجل هذه الطلبات ، من النائب عبد الكريم الدغمي .

الاول يتعلق بقيام إحدى شركات الأمن والحماية باخراج مقاول من مكان عمله وكسر مكتبه والاعتداء عليه وعلى عماله رغم وجود قرار محكمة قطعي معه ، يريد ان يطرح هذا الموضوع على المجلس الكريم .

اصوات : لامانع .

دولة رئيس المجلس : الطلب الثاني رفض البنك التعاوني إعطاء المودعين أموالهم المودعة في البنك . ويا أخوان انا فقط قرأت الموضوع ، لن افتح مناقشة . وهذا امر معروض للتصويت توافقون على إدراجه تحت بند ما يجد من اعمال او لا ، من يوافق على ذلك ؟

اقرأه مرة اخرى ، طلب مقدم من النائب عبد الكريم الدغمي بحث تحت بند ما يجد من أعمال موضوع قيام إحدى شركات الأمن والحماية باخراج مقاول من موقع عمله وكسر مكتبه والاعتداء عليه وعلى عماله رغم وجود قرار محكمة قطعي معه . هذا هو الامر من يوافق على ادراج هذا الموضوع تحت بند ما يجد من اعمال ؟

السيد الامين العام : « ٢٧ » من « ٥٩ » .

دولة رئيس المجلس : « ٢٧ » من « ٥٩ » .

السيد عبد الكريم الدغمي : لماذا طلبي أنا بالذات طرحته للتصويت ؟

دولة رئيس المجلس : لأنه فيه ناس اعترضوا عليه يا أبو فيصل ، أخ عبد الكريم فيه امور يتم التوافق عليها وواضح أنه فيه موافقة عليها ، ليس هذا تمييزاً . فيه ناس اعترضوا وقالوا بدنا نصوت ، بدي أطرحه للتصويت لأنه سيدخل على جدول الاعمال .

السيد عبد الكريم الدغمي : إطرح كل المواضيع .

دولة رئيس المجلس : يا اخي فيه اشياء تمشي ، فيه أمور واضح أنه فيه قبول فيها وتوافق عليها ، فيه اساليب لبحث الموضوع ، يعني إذا ما بحث الان لا يبحث . لذلك المجلس ما وافق على طرحه .

السيد عبد الكريم الدغمي : دولة الرئيس ، أريد ان اسأل الحكومة

دولة رئيس المجلس : طيب .

السيد عبد الكريم الدغمي : طيب ، اعطيني الاذن لأسأل الحكومة في اول الجلسة .

دولة رئيس المجلس : لأ ،

السيد عبد الكريم الدغمي : لماذا ؟ النظام الداخلي ....

دولة رئيس المجلس : إذا سمحت أبو فيصل عندنا جدول أعمال وهذا الترتيب اللي ماشيين فيه .

السيد عبد الكريم الدغمي : دولة الرئيس نقطة نظام إذا سمحت .

دولة رئيس المجلس : تفضل .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً سيادة الرئيس .

أولاً : كل المواضيع التي طرحت تحت بند ما يجد من أعمال لم يجري التصويت عليها بشكل جدّي وعدّ الاصوات إلا هذا الموضوع . لماذا ؟

ثانياً : اريد ان اوجه سؤالاً للحكومة ، هل نحن في دولة المؤسسات والقانون ام في دولة شريعة الغاب ؟

تقوم شركة حماية خاصة باخراج مقاول من عمارة موجودة فيها بقرار محكمة قطعي ، ماذا لو لجأ هذا المقاول الى شركة حماية اخرى

خاصة وأتت بمليشياتها المسلحة واصطدمت مع تلك المليشيات هل أهم من هذا الامر ؟

دولة رئيس المجلس : ارجوك .

السيد عبد الكريم الدغمي : لا احد يقاطعني ، دولة الرئيس انت اعطيتني الكلام واللي يقاطع خليه يستنى ويأخذ الدور .

دولة رئيس المجلس : أرجوك أنا اعطيتك الكلام فقط في موضوع نقطة نظام .

السيد عبد الكريم الدغمي : نحن في دولة شريعة غاب ، وكلنا راح نحمل أسلحة ، وعشائرنا بدها تتسلح كلها ، وبدنا نحمي حالنا ، بطّل الامن يحمينا . فيه موضوع أهم من هذا الموضوع ؟

دولة رئيس المجلس : أخ عبد الكريم أرجوك ، يا أخوان لا يجوز هذا الكلام ، أرجوكم لن افتح نقاش في هذا الامر .

السيد عبد الكريم الدغمي : كل المواضيع لازم يصوت عليها دولة الرئيس ، ليس فقط موضوعي يصوت عليه .

الدكتور عبدالله العكايله : هذه قصة خطيرة دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : يا عزيزي انا لا احكم في هذا الامر ، هذا موضوع الزميل يريد ان يثيره بعدة طرق ، منها تحت بند ما يجد من أعمال . المجلس ما صوت ، بدك الغي قرار المجلس ؟!! لا استطيع . فيه امور وافق عليها المجلس بدون إعتراض اخ عبد الكريم .

الموضوع الثاني اللي طلبه السيد عبد الكريم الدغمي موضوع رفض البنك التعاوني إعطاء المودعين أموالهم المودعة في البنك وتوقفه عن الدفع وعدم قيام الحكومة بحل الموضوع منذ أكثر من ستة أشهر .

هذا الموضوع ليس مستعجل أبو فيصل موافقين على إدراجه ؟ من يعترض على الادراج؟ مافيه إعتراض .

تفضل .

الدكتور هاشم الدباس : دولة الرئيس ، اذا كانت هذه المواضيع مستعجلة فيمكن ابلاغ النواب المحترمين عن مضمون هذه المواضيع نحن نصوت أو لا نصوت على مواضيع لا نعرف ماهيتها .

هناك دور للسلطة القضائية وهناك دور للسلطة التنفيذية وفيه مبدأ فصل السلطات ، اذا بدنا نمشي في كل موضوع في الشارع نجيبه لهنا لن نعمل شيئاً .

دولة رئيس المجلس : دكتور هاشم إذا سمحت ، هناك بند ما يجد من أعمال ممكن للزملاء ان يثيروا بعض النقاط فيه ، ونحن قررنا تنظيم العمل وحتى نعرف والمجلس يعرف سلفاً ماهي المواضيع وما ندخل في متاهات قررنا ان نعرضها امامكم حتى توافقوا أو لا توافقوا وتصبح جزء من جدول الاعمال . من يوافق على إدراج موضوع رفض البنك التعاوني إعطاء المودعين أموالهم المودعة في البنك ، من يوافق على إدراجه ضمن بند ما يجد من أعمال ؟ .

السيد الامين العام : « ٤٠ » من « ٦٢ » .

دولة رئيس المجلس : « ٤٠ » من « ٦٢ » موافق . تفضل

السيد عبد الباقي جمو : إتفقنا فيما إذا

هكذا من الأصل

تقدم اي نائب بأي موضوع ليدرج على بند ما يجد من أعمال ان لا نسأل أنه مستعجل او غير مستعجل . انما يقرر بغض النظر عن أنه مسألة مستعجلة أم لا إما نعم وإما لا . فأنا اسمع دولة الرئيس يقول هذا امر مستعجل وهذا غير مستعجل وهذا لم نتفق عليه عند الاجتماع .

دولة رئيس المجلس : الدكتور محمد عويضه .

الدكتور محمد عويضه : شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة النظام الداخلي ينص على تخصيص النصف ساعة الأولى .

دولة رئيس المجلس : أرجوك ليس لهذا الموضوع للأسئلة والأجوبة .

الدكتور محمد عويضه : عفواً دولة الرئيس ، نحن اتفقنا فيما بيننا ان نرجىء كثير من هذه القضايا ونوردها تحت بند ما يجد من أعمال .

والنقطة التي اوردها الزميل الدغمي مهمة جداً وهي الوحيدة التي صوت عليها للأسف ، ثم أنا لاحظت أن عدد من الزملاء ما كانوا معنا في موضوع التصويت ورفعوا ايديهم بعد أن صوتنا . انا اقترح أن يعاد هذا الموضوع للتصويت ثانية وشكراً .

دولة رئيس المجلس : لا استطيع ذلك ، البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٣- كتاب دولة رئيس مجلس الأعيان رقم م ق/٣٥٤٥/٢٦ تاريخ ١٩٩٣/١٢/٣٠ ، والمتضمن اعادة القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٨ ، قانون التربية والتعليم الى مجلس النواب معدلا .

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : م ق/٣٥٤٥/٢٦

التاريخ : ١٤١٤/٧/١٧ هـ

الموافق : ١٩٩٣/١٢/٣٠ م

دولة رئيس مجلس النواب الأفخم

اشارة الى كتابكم رقم م ق/٢٥/١٢٩٥ تاريخ ١٩٩٢/٣/١٤ ، قرر مجلس الأعيان في جلسته الثالثة من الدورة العادية الأولى المنعقدة بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٨ ، الموافقة على القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٨ ، قانون التربية والتعليم كما ورد من مجلس النواب مع اجراء بعض التعديلات عليه .

أبعث لدولتكم القانون المؤقت كما عدله مجلس الأعيان للتكرم بعرضه على مجلس النواب ، لاجراء اللازم .

واقبلوا الاحترام ،،،

رئيس مجلس الأعيان

أحمد اللوزي .

التعديلات التي أجراها الأعيان

على القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٨

قانون التربية والتعليم

المادة (٢) :

تعريف (المعلم) : الموافقة على التعريف

الوارد في القانون المؤقت .

المادة (٦) :

الفقرة -د- : اضافة عبارة (والانتاجية) بعد عبارة (والاجتماعية)

الفقرة -هـ- : اضافة عبارة (الارشادية و) بعد عبارة (توفير الرعاية) .

الفقرة -و- : اضافة عبارة (باقتناء المصادر التربوية) بعد عبارة (النشاط الثقافي والعلمي) .

الفقرة -ك- : اضافة كلمة (نوادي و) بعد عبارة (وانشاء) .

اضافة فقره جديدة (ل) :

" تعزيز العلاقة بين المؤسسة التعليمية ومجتمعها المحلي بانشاء مجالس محلية للمدارس ومجالس للآباء والمعلمين وتفعيل الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع والعمل التطوعي وغير ذلك من أعمال تصب في تنمية المجتمع وتطويره " .

المادة (١٣) :

الموافقة عليها كما وردت في القانون المؤقت .

المادة (١٩) :

اعادة صياغتها على النحو التالي :-

" يشترط في المرشد التربوي أن يكون حاصلا على الدرجة الجامعية الأولى أو أعلى في مجالات علم النفس أو الارشاد والتوجيه " .

المادة (٢٠) :

اضافة بند جديد تحت رقم (٣) الى الفقرة (أ) منها .

(٣) -: تجدد هذه الاجازة في ضوء النمو المهني للمعلم والتزامه بمتطلبات العمل التربوي بموجب تعليمات يصدرها الوزير بناء على الأسس التي يقررها المجلس " .

المادة (٤٠) :

حذف العبارة التالية (وما بين مائة وخمسة وثمانين يوما ومائة وتسعين يوما) الواردة فيها او الاستعاضة عنها بعبارة (وما بين مائة وثمانين يوما ومائة وخمسة وثمانين يوماً)

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على إعادته للجنة القانونية ؟ موافقين ، يعاد للجنة القانونية .

السيد الامين العام : استكمال تشكيل اللجان المؤقتة التالية :

١. لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين .
٢. لجنة التربية والتعليم .
٣. لجنة الزراعة والري .
٤. لجنة الصحه وسلامة البيئة .
٥. لجنة فلسطين والاراضي العربية المحتلة .
٦. لجنة الريف والبادية .
٧. لجنة استراتيجية الطاقة والمياه .

بسم الله الرحمن الرحيم

اسماء اصحاب السماحة والمعالي والسعادة السادة النواب المسجلين لدى الأمانة العامة في اللجان المؤقتة المشكلة من قبل المجلس

مديرية شؤون مجلس النواب .

• لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين

١. الدكتور فوزي الطعيمة
٢. السيد احمد الكساسبه
٣. الدكتور مصطفى شنيكات
٤. السيد منصور بن طريف
٥. السيد توفيق كريشان
٦. السيد مفلح الرحيمي
٧. السيد حاتم الغزاوي
٨. السيد مفلح اللوزي
٩. السيد عبدالله اخوارشيده
١٠. السيد طه الهباهبه
١١. السيد هاني حجازين
١٢. السيد جمال الخريشا
١٣. السيد حمزه منصور
١٤. الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني
١٥. الدكتور محمد عويضة
١٦. الشيخ عبد المنعم ابو زنط
١٧. السيد خليل حدادين
١٨. السيد فواز الزعبي
١٩. السيد سليمان السعد
٢٠. الدكتور همام سعيد
٢١. السيد ابراهيم شحده زياده
٢٢. السيد منير صوبر
٢٣. السيد عبد الكريم الكباريتي
٢٤. السيد محمد داودية
٢٥. السيد بدر الرياطي
٢٦. السيد عبد العزيز جبر
٢٧. السيد عبد الهادي المجالي
٢٨. الشيخ عبد الباقي جمو
٢٩. الدكتور نادر ابو الشعر
٣٠. الدكتور بسام حدادين
٣١. الدكتور احمد الكوفحي

• لجنة التربية والتعليم

١. السيد عبد المجيد الاقطش
٢. السيد فواز الزعبي
٣. الدكتور صالح ارشيدات
٤. السيد محمد داودية
٥. الدكتور بسام العموش
٦. السيد محمد الذويب
٧. السيدة توجان فيصل
٨. السيد سعد هايل السرور
٩. الدكتور فرح الربضي
١٠. السيد علي ابو الراغب
١١. السيد ضيف الله المومني
١٢. الدكتور راتب السعود
١٣. الدكتور عبد المجيد العزام
١٤. الدكتور عوض خليفات
١٥. الدكتور محمد الحاج

• لجنة الزراعة والري

١. السيد احمد الكساسبه
٢. الدكتور مصطفى شنيكات
٣. السيد انور الحديد
٤. السيد منصور بن طريف
٥. السيد مفلح الرحيمي
٦. السيد سمير حباشنه
٧. الدكتور عبد الحافظ الشخانبه
٨. السيد جميل الحشوش
٩. السيد صالح شعواطه
١٠. السيد عبد موسى النهار
١١. السيد سمير قعوار
١٢. الدكتور نزيه عمارين
١٣. السيد فياض جرار

١٤. السيد حاتم الغزاوي
١٥. السيد مفلح اللوزي
١٦. السيد عبدالله اخوارشيده
١٧. السيد علي الشطي
١٨. السيد نادر الظهيرات
١٩. السيد محمد الخيطي
٢٠. السيد محمود هويمل
٢١. السيد عبد المجيد الاقطش
٢٢. السيد خالد عبد النبي العجارمه
٢٣. السيد محمد عوده نجادات
٢٤. السيد نواف القاضي
٢٥. السيد سميح الفرح
٢٦. السيد جمال الصرايره

• اللجنة الصحية وسلامة البيئة

١. الدكتور فوزي الطعيمة
٢. الدكتور عبد الحافظ الشخانبه
٣. السيد جميل الحشوش
٤. الدكتور نزيه عمارين
٥. السيد طه الهباهبه
٦. السيد هاني حجازين
٧. السيد عبد الهادي المجالي
٨. الدكتور نادر ابو الشعر
٩. الدكتور ذيب عبدالله
١٠. الدكتور احمد القضاه
١١. الدكتور عارف البطاينه

• لجنة فلسطين والأراضي العربية المحتلة

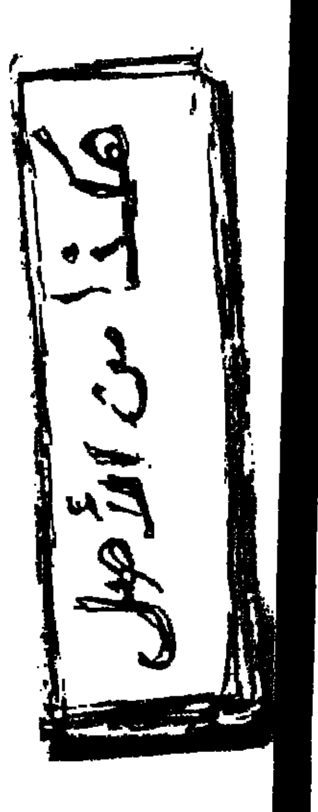
١) السيد أنور الحديد
٢) السيد صالح شعواطه
٣) السيد فياض جرار
٤) الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني
٥) الدكتور محمد عويضه
٦) الشيخ عبد المنعم ابو زنط
٧) السيد خليل حدادين
٨) السيد ابراهيم شحده زياده
٩) السيد منير صوبر
١٠) السيد عبد الكريم الكباريتي
١١) السيد عبد العزيز جبر
١٢) الشيخ ذيب أنيس
١٣) السيد محمد الذويب
١٤) السيدة توجان فيصل
١٥) السيد سعد هايل السرور
١٦) السيد حماد ابو جاموس
١٧) السيد بسام حدادين
١٨) الدكتور احمد الكوفحي

• لجنة الريف والبادية

١) السيد خالد عبد النبي العجارمه
٢) السيد محمد عوده نجادات
٣) السيد نواف القاضي
٤) السيد جمال حديثة الخريشه
٥) السيد سليمان السعد
٦) السيد سالم الزوايده
٧) الدكتور محمد ابو عليم

• لجنة استراتيجية الطاقة والمياه

١) السيد سمير حباشنه
٢) السيد عبد موسى النهار
٣) السيد سمير قعوار
٤) السيد محمد الخيطي
٥) السيد حماد ابو جاموس



٦) السيد علي ابو الراغب
٧) الدكتور عبد المجيد العزام

دولة رئيس المجلس : تفضل أخ عبد الكريم .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً سيادة الرئيس .

الحقيقة طلبت تسجيل اسمي في لجنة الحريات العامة ولم اجده ضمن القائمة المدرجة في جدول الاعمال ، أرجو إضافة اسمي الى لجنة الحريات العامة .

دولة رئيس المجلس : ماشي ، إذا سمحتم تذكروا أنه أعدنا الموضوع وتولاه معالي نائب رئيس المجلس لتنظيم الانضمام الى اللجان حتى تبدأ بمباشرة عملها ، ونحن الان لنا حوالي ستة اسابيع منتخبين كمجلس واللجان المؤقتة لم تنتخب ، هناك تأخير في هذا الامر .

وعندما تحرك والتقى بكافة المجموعات والزملاء النواب ظهر بأن القوائم المرفقة ، التي بين ايديكم ، هي المقرة وهي رغبة النواب الانضمام الى اللجان غير الدائمة . وكما ترون لجنة الحريات العامة فيها ((٣١)) نائب وايضاً إضافة السيد عبد الكريم الدغمي فتصبح ((٣٢)).

ايضاً لجنة الزراعة والري ((٢٦)) فهذا خارج عن المألوف هذا عدد كبير جداً . لكن بالنتيجة الامر يرجع للمجلس الكريم في هذا الامر . دكتور بسام .

الدكتور بسام العموش : شكراً ، الحقيقة في بداية هذه الدورة تمنيت على الاخوة أعضاء المجلس الكريم أن نعمل بروح الفريق الواحد ، ولكن ما نلحظه من خلال اللجان ان بعض الكتل تحاول ان تستحوذ على جميع اللجان ، وانا اتمنى ان يكون المجلس بخط واحد وبتوجه واحد وبمصلحة واحدة ، الكتل والخطوط السياسية التي استطاعت أن تحصل على لجان ومواقع أرجو أن يكون هناك مجال للكتل الاخرى . وإلا عندئذ أنا اتوقع ان اي امر سيأتي من اللجان ستتم المشاغبة عليه وستكون هناك أمور غير حميدة في هذا المجلس ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور عبد الرزاق عندك شيء تضيفه على موضوع اللجان .

الدكتور عبد الرزاق طبيشات : شكراً سيدي الرئيس .

الحقيقة حاولنا الاتصال مع الكتل ولم نتمكن من إتفاق كامل اللي إتفقنا عليه شيء واحد هو ان كل أخ نائب يحق له ان يترشح للجنتين مؤقتتين . فاتصلنا مع الاخوة اللي كانوا مسجلين لأكثر من لجنتين وفعلاً تنازلوا عن اللجان الزائدة عن اللجنتين فبقي هذا العدد .

الآن عملنا اتصال أخير مع الكتلتين اللي مسجلين في لجنة الحريات العامة وهي جبهة العمل الاسلامي وكتلة العمل الوطني ووعدوا أنهم ينزلوا العدد الى خمسة ، وعدوا أن ينظروا في الامر .

الاقتراح الان أن يظل لكل كتلة عدد متساوي من الاعضاء والامر طبعاً عائد للمجلس الكريم ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً دولة الرئيس ،كما قال الزميل الدكتور بسام العموش لدي نفس الملاحظة تقريباً ، ان اخواننا في الكتل يسجلوا بهذا العدد الهائل فقط لغايات انتخاب الرئيس والمقرر ، واعتقد ان هذا العمل لن يؤدي الى تفعيل هذه اللجان والقيام بدورها المأمول منها .

كما لدي اقتراح بأن الزملاء الذين انتخبوا رؤساء ومقررين للجان الدائمة ان يتكرموا ويسحبوا اسماؤهم من هذه القوائم ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً لك ، السيد جمال الخريشا .

السيد جمال الخريشا : سيدي الرئيس ، اقترح ان يعطي المجلس استراحة لنصف ساعة لأقرار اللجان المؤقتة ، ولا اعتقد الحديث الذي تفضل به الزملاء حول إنسحاب ((س)) من الناس او التوفيق فيما بين الكتل سيكون مهيأ ... شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ عبد الباقي .

السيد عبد الباقي جمو : انا أرى أن يؤجل النظر في اللجان التي عليها تزاحم حتى يلتقي الاخوة ويتفقوا على إحدى اللجان لكل كتلة ، لأننا فعلاً نريد أن ننجز ونتعاون لا أن نتنافس ونعطل العمل ، هذا أمر .

الامر الثاني إما أن ينسحب من ترشح لكتلتين فرعيتين مؤقتتين لأن الانجاز لايتم عندما يكون النائب الواحد في عدد من اللجان ، لجنة دائمة ولجنة مؤقتة تكفي أما أن نتزاحم على اللجان ثم نتغيب عن الحضور ، عندنا بعض اللجان لا تنعقد بسبب عدم وجود النصاب لذلك أرجو إما ان نؤجل وإما ان ينسحب من هذه اللجان من ترشح لأكثر من لجنة مؤقتة .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد موسى النهار .

السيد عبد موسى النهار : شكراً دولة الرئيس .

الواقع أنا اثني على اقتراح الزميل أن نتوجه الى المجلس أن يكون العضو هو فقط في لجنة دائمة ولجنة مؤقتة . وعلى هذا الأساس في هذه الجلسة إذا اتفقنا على هذا المبدأ يمكن ان نسوي الموضوع وكل من هو في ثلاث لجان ينسحب وهذا اقتراحي اريد ان اطرحه على المجلس ليكون هذا التوجه العام .

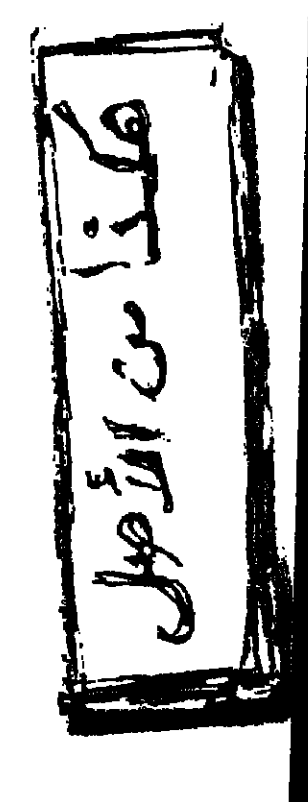
دولة رئيس المجلس : الدكتور صالح ارشيدات .

الدكتور صالح ارشيدات : اثني على ما جاء به الزميل عبد موسى النهار ، وباعتقادي لجنة واحدة مؤقتة لعضو نيابي ستكون كفيلة بفك الزحام عن اللجان المختلف عليها ... شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً السيد بسام حدادين .

السيد بسام حدادين : شكراً دولة الرئيس .

بداية أنا اعتقد ان هذا النقاش مكرر ، سبق ان تناقشنا واخذنا وجهة للتعامل مع اللجان المؤقتة .



ثانياً : انا اعتقد ان التوافق بين اللجان ليست هذه هي لحظته ، التوافق يتم خارج القبة وهنا كل من سجل في لجنة هو عضو مجلس وليس عضو كتلة ، بما أن حق كل عضو ان يسجل في اللجنة التي يشاء اقترح الموافقة على تشكيل اللجان كما هي واردة هنا ، وإذا بده يصير توافق بين اللجان تفضلوا توافقوا في الخارج ويصير فيه تنازلات متبادلة او لنذهب جميعاً الى اللجان كما هي مشكلة او يجري الاتفاق عليها ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد محمد الذويب .

السيد محمد الذويب : فيه عندنا خمس لجان لا يوجد عليها خلاف ، اللي هي لجنة استراتيجية الطاقة والمياه ، ولجنة الريف والبادية ، ولجنة فلسطين والاراضي العربية المحتلة ، ولجنة الصحة وسلامة البيئة ، ولجنة التربية والتعليم .

انا اقترح ان يصوت على هذه اللجان الان وعلى الاعضاء الموجودين فيها ، اما لجنة الحريات العامة والزراعة فتؤجل حتى يتفق الاخوان عليهم .

دولة رئيس المجلس : الشيخ ابراهيم .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : سيدي الكريم ، لماذا نخشى من النصاب إذا كان القانون قد حل لنا الموضوع ، إذا لم يحضر العضو عدداً من الجلسات يفصل وينتهي الامر . فما يضيرنا ان يكون عدد اعضاء لجنة الحريات ((٣٢)) ، ماذا يضيرنا ؟ .

دولة رئيس المجلس : الدكتور همام .

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس اقتراح اولاً ان يكون العضو في لجنة مؤقتة واحدة فقط وهذا يوفر علينا نصف الطريق .

ثانياً :– أن نقد اللجان التي نصابها أقل من عشرين في هذه الجلسة ، في ظني ستبقى لجنة او لجنتين . تترك هاتان اللجنتان الى جلسة قادمة ويجري ربما بادارة نائب الرئيس إدارة الحوار بين الكتل وبين الاخوة النواب لعلهم يتوصلون عندئذ الى عدد مقبول . وليكن إذا لم يتم التوصل الى هذا العدد المقبول أن يكون العدد كما هو ، واجتماعات اللجان نفسها هي التي ستفرز العضو المداوم المحافظ على هذه اللجان والعضو الذي سينسحب تلقائياً دون المواظبة ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الدكتور عبد المجيد

الدكتور عبد المجيد العزام : المادة ((٢٨)) من النظام الداخلي تنص على ((تتألف كل لجنة من ثلاثة أعضاء على الاقل يجري انتخابهم بالاقتراع السري)) ولم تحدد العدد . أنا اقترح أن نلتزم بالمادة ((٢٨)) ويتم انتخاب أعضاء اللجان المؤقتة سراً ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الاخ حماد .

السيد حماد أبو جاموس : دولة الرئيس ، منذ اسبوعين ونحن نتناقش في تشكيل اللجان ولقد توصلنا نهائياً الى هذه القوائم بناء على رغبة الاعضاء . ولذلك أرجو ان تبقى كما هي وان يصار الى انتخابات داخلية بينهم ولا نترك المجال ((للكوتا)) ووضع

كل كتلة للكتل . لا توجد كتل ، توجد رغبة بين الاعضاء للعمل والانتاج ضمن إختصاصاتهم وطلباتهم ولذلك أرجو ان تبقى كما هي ونصوت عليها ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً . الاخ منصور .

السيد منصور بن طريف : شكراً دولة الرئيس .

واضح ان المشكلة تكمن في تشكيل اللجنة الزراعية ولجنة الحريات العامة ، ولذلك أقترح بأن لايجاز للعضو ان يشترك في كلتا هاتين اللجنتين ، وقد تكون هذه طريقة لحل هذه الاشكالية ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : يا اخوان إذا سمحتم تحدثنا بما فيه الكفاية وهذا كما تفضل الاخ بسام حدادين كلام مكرر ، نحن تحدثنا بنفس الاسلوب ونفس الطريقة في المرة الماضية . وكما ذكرت نحن متأخرون في تشكيل هذه اللجان ولا نستطيع أن نتأخر أكثر من ذلك لأن كل لجنة أمامها قضايا لابد من بحثها .

أنا سأبدأ باللجان اللي عددها اقل من عشرين ونقرها ثم نعود الى اللجنتين ، لجنة التربية والتعليم عدد الاعضاء فيها ((١٥)) . هل يوافق المجلس الكريم على انتخاب هؤلاء للجنة التربية والتعليم ، يوافق المجلس الكريم ؟

الدكتور نزيه عمارين : دولة الرئيس فيه اقتراح وعليه تثنية .

دولة رئيس المجلس : سنعود له ، أي اقتراح ؟ فيه أكثر من اقتراح .

الدكتور نزيه عمارين : الاقتراح اللي هو السماح للنائب بالاشتراك في لجنة واحدة فقط من اللجان الفرعية ، هناك اقتراحين أو ثلاثة وعليهم تثنية واعتقد إن إتبعنا هذا سوف نتجنب كل المشاكل التي قد تعترضنا وتحول دون الهيئة من قبل الكتل على هذه اللجان ... وشكراً .

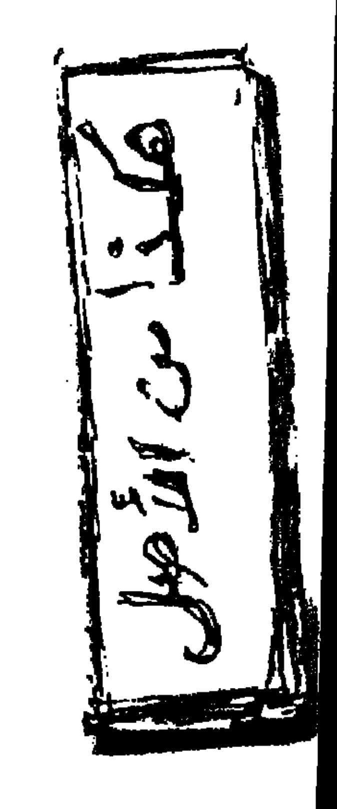
دولة رئيس المجلس : مع إحترامي للاقتراح لكن السيد عبد الرزاق طبيشات منذ اسبوع كامل يحاول أن يتغلب على هذه المشكلة ماتغلب . لذلك العودة الى نفس الموضوع ، هو تحدث مع كل الكتل ومع كل النواب ولم يستطيع ان يصل الى نتيجة محددة أرجوكم هذا موضوع إداري ليس بحاجة الى تضييع كل هذا الوقت ، الدكتور محمد فيه شيء جديد ؟

الدكتور محمد أبو عليم : اريد ان اسجل في لجنة التربية والتعليم .

دولة رئيس المجلس : يضاف الدكتور محمد ابو عليم ، الدكتور بسام أنا لا اريد ان افتح النقاش .

الدكتور بسام العموش : أنا لا أريد ان اناقش لكن أنا من اوائل الذين سجلوا في لجنة الحريات والان اسمي غير موجود . لا ادري سهواً أم غير سهو ، أرجو أن يسجل الان .

دولة رئيس المجلس : إذا سمحتم ، نحن الان في لجنة التربية والتعليم من يريد أن يسجل في اللجنة ؟ ابو الطيب تريد أن تسجل ؟ إذن يشطب اسمه من لجنة الحريات ويضاف الى لجنة التربية و التعليم . الاخ راتب .



الدكتور راتب السعود : كنت الحقيقة اتمنى على زملائي ان يصار الى إختيار اللجنة وفق التخصص ، لا أفهم حقيقة ان يكون تخصيصي في التربية والتعليم وأختار لجنة الزراعة واترك التربيـــة والتعليم مجال اختصاصي .

الآن المشكلة كما قال الزميل منصور تكمن في لجنتين رئيسيتين ، لجنة الحريات ولجنة الزراعة ، لجنة الحريات العامة من ينظر اليها يجد ان هناك عشرين عضو مسجل فيها من كتلتين ، جبهة العمل الوطني عشرة وجبهة العمل الاسلامي عشرة .

أنا اقترح أن يقسم عدد كل لجنة من هذه اللجان على اثنين ، بمعنى خمسة من جبهة العمل الوطني وخمسة من جبهة العمل الاسلامي ويبقى العدد عشرين وهو عدد معقول ومقبول جداً بالنسبة للجنة الحريات العامة ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الدكتور هاشم

الدكتور هاشم الدباس : أنا لست عضواً في أي لجنة مؤقتة لذلك أرغب ان أكون في لجنة التربية والتعليم .

دولة رئيس المجلس : طيب ، إذا سمحت الامين العام إقرأ من سجل إضافي ، ممكن تقرأ لنا بالاضافة الى المكتوبين كيف اصبحت لجنة التربية والتعليم .

السيد الامين العام : شكراً سيدي الرئيس .

أُضيف السادة التالية اسماؤهم ، **الدكتوز محمد أبو عليم ، الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني ، الدكتور محمد عويضه ، السيد نادر الظهيرات ، الدكتور راتب السعود ، الدكتور أحمد القضاة ، الدكتور هاشم الدباس والدكتور فوزي الطعيمة .**

دولة رئيس المجلس : كم أصبح العدد ؟

السيد الامين العام : ((٢٢)) عضواً .

دولة رئيس المجلس : كيف ؟ الاخ راتب موجود ؟!!!

السيد الامين العام : شطبنا اسمه دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على لجنة التربية والتعليم كما قرأت ؟ موافقين .

الآن لجنة الصحة وسلامة البيئة ، مسجل ((١١)) نائب فيه أحد عنده رأي في الموضوع ؟ هل يوافق المجلس الكريم على اللجنة الصحية وسلامة البيئة ؟ موافقين .

لجنة فلسطين والاراضي العربية المحتلة ، هناك ((١٨)) اسم مسجل ، من يريد ان يتحدث في الموضوع ؟ هل يوافق المجلس الكريم ؟ موافقين .

لجنة الريف والبادية مسجل فيها ((٧)) أسماء ، الدكتور فرح .

الدكتور فرح الربضي : الحقيقة بعض الزملاء سجلوا اسمائهم في لجنة التربية ولم يسجلوا اسمائهم من هذه اللجان ، فاذا اتفقنا على مبدأ يجب أن نسير عليه ، اتفقنا على أن يكون النائب عضو في لجنة واحدة فقط ، واخدة دائمة وواحدة مؤقتة .

دولة رئيس المجلس : ما اتفقنا على ذلك ، لجنة الريف والبادية ، يضاف السيد علي الشطي . الدكتور عبد المجيد .

الدكتور عبد المجيد العزام : انسحب من لجنة استراتيجية المياه والطاقة وأضيف اسمي الى لجنة الريف والبادية .

دولة رئيس المجلس : السيد الامين العام الدكتور محمد ابو عليم يسحب اسمه من لجنة الريف والبادية . السيد محمد الحنيطي .

السيد محمد الحنيطي : أريد شطب اسمي من لجنة استراتيجية الطاقة والمياه وإضافته الى لجنة الريف والبادية ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : تفضل الاخ ابراهيم

السيد ابراهيم سمارة : دولة الرئيس أرجو إضافة اسمي الى لجنة الريف والبادية .

دولة رئيس المجلس : الاخ فواز الزعبي .

السيد فواز الزعبي : دولة الرئيس ، أرجو شطب اسمي من لجنة التربية والتعليم وإضافته للجنة استراتيجية الطاقة والمياه .

دولة رئيس المجلس : الاخ سمير .

السيد سمير حباشنة : شكراً دولة الرئيس .

اقترح تغيير الاسم فقط لجنة المياه والطاقة بدون استراتيجية وغيره .

دولة رئيس المجلس : قررناه سابقاً .

السيد سمير حباشنة : نعيـد قراره الان ، الاسم طويل ماله لزوم .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس على تسمية لجنة الريف والبادية كما قرأت مع الاضافات ، موافقة ؟ موافقة .

الان لجنة استراتيجية الطاقة والمياه ، تقرأ مرة أخرى لأنه فيه ناس شطبوا وأضافوا .

السيد الامين العام : اللجنة تتألف من السـادة مع حفظ الالقاب ، **السيـد سمير حباشنة ، السيد عبد موسى النهار ، السيد سمير قعوار ، السيد حماد أبو جاموس السيد علي ابو الراغب ، السيد فواز الزعبي**

دولة رئيس المجلس : فقط السيد فواز الزعبي أضاف إسمه ؟

السيد الامين العام : نعم .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟ موافقين نعود الان الى لجنة الحريات العامة ، هناك اقتراح بأن يؤجل بحث تأليف هذه اللجنة الى أن يتفق الزملاء على ذلك . الاخ عبد الكريم .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً سيادة الرئيس .

الحقيقة إذا لم نتفق على مبدأ على كل اللجان بأن لا يكون العضو في أكثر من لجنة واحدة لن يحل الاشكال ، ولذلك تأجيل هذه اللجنة غير ذي جدوى لذا إما ان نتفق كمجلس والمجلس سيد نفسه ، يصوت على أن يكون العضو في لجنة واحدة لا أكثر من اللجان المؤقتة ولجنة واحده لا اكثر من اللجان الدائمة ، إذا هذا الرأي حاز على أغلبية وليس مخالفة لأن المجلس سيد القرار ، وإما ان تشكل هذه اللجان بالشكل الذي سرنا عليه .

هكذا من الأصل

اما أن تؤخر لجنة الحريات العامة ، ومقصود تأخيرها من بعض الجهات ، فأنا لا اقبل أن تؤجل هذه اللجنة وأن تقر كما هي وليكن ما يكون ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ عبد الباقي .

السيد عبد الباقي جمو : الواقع هذا هو إقتراحي وليست لي أية غاية للتأجيل إلا إيجاد الوفاق بين الاخوة الزملاء حتى نعمل كفريق واحد . فسيان عندي أن أكون في لجنة من هذه اللجان او لا أكون ، انما المهم أن نكون متفقين وأن لا يضيع الوقت في الجدل لا في النقاش ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الاخ سمير حباشنه

السيد سمير حباشنة : دولة الرئيس ، لا ارى ما يمنع أن يكون لدينا ثلاثين أو أكثر من النواب المحترمين معنيين في مسألة الحريات ، أو ثلاثين أو أكثر معنيين في مسألة الزراعة أنا أعتقد انه مادام النظام الداخلي لا يمنع وهناك حماس للعمل في هذه اللجان فلتقر هذه اللجان من المجلس الكريم كما وردت ولنحترم رغبة الزملاء النواب ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الاخ عبد الرؤوف

السيد عبد الرؤوف الروابدة : أنا اؤيد الاخ سمير حباشنه ليس هناك ما يمنع أن تكون هذه اللجنة من ثلاثين عضواً ، هذه اللجنة كان يهرب منها الكثيرون في المجلس السابق والان فيه تسابق عليها لنعطيهم الحق وكلــه يبين ((الميه تكذب الغطاس)) .

دولة رئيس المجلس : الدكتور فوزي .

الدكتور فوزي الطعيمه : دولة الرئيس ، هذا قد يؤدي الى تعطيل عمل اللجان لما تكون اللجنة عددها ثلاثين ، متى ستجتمع هذه اللجنة ؟ ومتى سيحدث نصاب لهذه الجلسة ؟

أنا اؤيد بأن يتم التصويت على مبدأ الدخول في لجنة واحدة أو أكثر في كلا الحالتين اللجان الدائمة واللجان المؤقتة ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الدكتور عارف .

الدكتور عارف البطاينة : الواقع اثني على ما قاله الاخوة الحباشنة وعبد الرؤوف مع حفظ الالقاب ، بما أن النظام الداخلي لا يمنع من أن تكون اللجنة عشريــن أو ثلاثين أو اربعين ، وكان هناك اقتراح بأن يكون كافة اعضاء المجلس أعضاء في هذه اللجنة وهناك آراء مختلفة .

لذلك أطرح فكرة التصويت إما ان تبقى كما هي الان ولا يوجد اي مانع في النظام الداخلي أو التصويت ان تبقى كما هي الان أو لكل لجنة عضو واحد ... شكراً .

دولة رئيس المجلس : الاخت توجان .

السيدة توجان فيصل : مادام التصويت يتم فلا داعي لأن يتم على حصر حق العضو في أن يشارك في أكثر من لجنة ، ليكن على مبدأ نقده الان أن من يتغيب عن عدد معين من جلسات اللجنة يشطب اسمه لأن هذا يدل على حسن النية في التوجه الى اللجنة .

دولة رئيس المجلس : هذا هو المتبع على كل حال ، الاخ عبد موسى .

السيد عبد موسى النهار : شكراً دولة الرئيس .

الواقع بعدما بحثنا في أول جلسة المبدأ على موضوع اللجان وسار التصويت على بقية اللجان ، فأنني اقتراح الان ان نخرج من هذه الجلسة دون أن نبت في اللجنتين الباقيتين ، وأن يفتح باب الانسحاب من اللجنتين ويبقى مهما بقي العدد كما يبقى حتى نخرج من هذا الموضوع .

دولة رئيس المجلس : الاخ حاتم .

السيد حاتم الغزاوي : شكراً دولة الرئيس .

اعتقد اننا ندور الان في حلقة مفرغه ولن ينتهي النقاش حول هذا الموضوع ، اعتقد أنه مادام النظام الداخلي يسمح للعضو أن يكون في لجنتين فلا خير من أن تكون الاسماء كما سجلت . وكما تفضل الدكتور ابراهيم الكيلاني فالحضور هو الذي سيحسم الموقف في النهاية ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، إذا سمحتم لا بد من العودة الى موضوع لجنة الحريات ، الشيخ عبد العزيز .

السيد عبد العزيز جبر : الحقيقة أرى أن هناك توجه ويدل على أن المجلس يميل نحو إقرار إقتراحات معينة ، أرجو أن نصوت عليها

مثلاً الاقتراح نحو لجنة واحدة مؤقتة لكل عضو أنا أرى ان كثير من الاخوان ...

دولة رئيس المجلس : هذا تجاوزناه لأنه صوتنا على لجان أخرى . الاخ جمال .

السيد جمال الخريشا : ياسيدي أنا كنت في لجنة الحريات في السنة الأخيرة من حياة المجلس السابق ، واؤكد للمجلس بأنه لم نتخذ أي قرار ولم ننجز في تلك اللجنة أي شيء . كان هنالك طلبات ومطالب عندما نتابعها لجد لاشيء ولا اساس لها .

فأقترح إعادة النظر في هذه اللجنة علماً بأني أنا طالب أن أكون في هذه اللجنة ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، يا اخوان الواقع هذا أمر لنا ثلاث أو أربع اسابيع نبحث فيه ولا نستطيع أن نبقى نكرر أنفسنا . لذلك يبدو أنه لا بد من الخروج من هذه الجلسة ونحن مقرين كافة اللجان ، وما سيتبع قد يتم ترتيبه خارج المجلس بالطريقة اللي اتبعناها في خلال الفترة الماضية .

لذلك إذا سمحتم الامين العام يقرأ الاسماء كما هي بالاضافة الى التغييرات التي تمت ثم نصوت على ذلك وربما نطلب منكم تكليف الدكتور عبد الرزاق مدة أخرى للتعامل مع هذا الامر بالشكل المتوازن حتى نجعل عملها واجتماعاتها ممكنة وأكثر فعالية . تفضل السيد الامين العام .

السيد الامين العام : شكراً دولة الرئيس

- لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين

١- السيد احمد الكساسبة

٢- الدكتور مصطفى شنيكات

٣- السيد منصور بن طريف

٤- السيد توفيق كريشان

٥- السيد مفلح الرحيمي

٦- السيد حاتم الغزاوي

٧- السيد مفلح اللوزي

٨- السيد عبدالله اخوارشيدة

٩- السيد طه الهباهبه

١٠- السيد هاني حجازين

١١- السيد جمال الخريشة

١٢- السيد حمزه منصور

١٣- الدكتور محمد عويضة

١٤- الشيخ عبد المنعم ابوزنط

١٥- السيد خليل حدادين

١٦- السيد فواز الزعبي

١٧- السيد سليمان السعد

١٨- الدكتور همام سعيد

١٩- السيد ابراهيم شحدة زيادة

٢٠- السيد منير صوبر

٢١- السيد عبد الكريم الكباريتي

٢٢- السيد محمد داودية

٢٣- السيد بدر الرياطي

٢٤- السيد عبد العزيز جبر

٢٥- السيد عبد الهادي المجالي

٢٦- الشيخ عبد الباقي جمو

٢٧- الدكتور نادر ابو الشعر

٢٨- الدكتور بسام حدادين

٢٩- الدكتور احمد الكوفحي

٣٠- السيد عبد الكريم الدغمي

٣١- الدكتور بسام العموش

دولة رئيس المجلس : من يريد ان يشطب أو يضيف اسمه ؟ هل يوافق المجلس الكريم على المقترح ؟ موافقة على أن يتولى الدكتور عبد الرزاق هذا الامر فيما بعد . موافق المجلس ، الآن نأتي الى لجنة الزراعة والري . نتبع نفس المبدأ اللي إتبعناه في موضوع الحريات ، الاخ عبد الكريم .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً سيدي الرئيس .

أرجو إضافة اسمي الى لجنة الزراعة .

دولة رئيس المجلس : في كم لجنة تصبح ؟

السيد عبد الكريم الدغمي : في لجنتين لأن المجلس غير موافق على لجنة واحدة ، وإسمي مشطوب هنا ولا اعرف لماذا ؟

دولة رئيس المجلس : طيب ، هل نتبع نفس المبدأ يا اخوان ، موافقين ؟

موافقين على اللجنة ؟ موافقة . الاخ طلال .

السيد طلال عبيدات : شكراً دولة الرئيس .

ارجو إضافة اسمي الى لجنة الزراعة .

دولة رئيس المجلس : يضاف السيد طلال عبيدات ، أصبحوا ((٢٨)) ، السيد سميح الفرح

السيد سميح الفرح : دولة الرئيس كان اسمي في لجنة الزراعة وقيل لي بأن يسجل كل

واحد في لجنة واحدة وبناء على ذلك شطبت أسمي من لجنة الزراعة ، الان طالما مسموح بلجنتين أود أن أعيد أسمي للجنة الزراعية .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس ؟ موافقين . وأطلب من اللجان أن تجتمع في أقرب فرصة حتى ننتخب رئيساً ومقرراً وتبدأ عملها وشكراً . الدكتور عارف نقطة نظام

الدكتور عارف البطاينه : دولة الرئيس قبل بدء الجلسة أرسلت ملاحظة الى دولتكم وهي مؤيدة من كثير من الزملاء ولم تطرح للبحث أو لطرح الموضوع عندما يأتي الوقت المناسب .

دولة رئيس المجلس : تحت بند ما يجد من أعمال ؟

الدكتور عارف البطاينه : نعم

دولة رئيس المجلس : ماخبرتني إذا بدك إياها أم لا ، قلت لي بدك تحكي لي لاحقاً لكن ما جاوبتني ، على كل حال هذه هي فقط عليها توقيع وأنا لا أعرف عن التوقيع .

الدكتور عارف البطاينه : أنت تعرف عن الموضوع دولة الرئيس حكيت لك عنه ، بحثت مع الموضوع قبل بداية الجلسة . هل ممكن اقترحها ؟

دولة رئيس المجلس : لأ نطرحها في نهاية الجلسة . البند الخامس .

السيد الامين العام :

٥) الاقتراحات برغبة :

١. اقتـراح برغبة رقم (١٣) تاريخ ١٩٩٣/١٢/٣٠ ، مقدم من سعادة النائب علي الشطي ، بشأن انشاء كلية مجتمع مهنية زراعية في منطقة وادي الأردن .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ارجو الموافقة على قبول اقتراحي وذلك بتحويله .

الى اللجنة المختصة لإدراجه ضمن جدول اعمالها واتخاذ القرار المناسب بشأنه والذي يتعلق بـ :-

انشاء كلية مجتمع مهنية زراعية في منطقة وادي الاردن بحيث تكون هذه الكلية مركزاً علمياً يرفد المجتمع بالخبرات اللازمة المتمثلة بالمهندس والوسيط الذي يقع بين العامل والمهندس والذي تحتاج اليه المنطقة بشكل كبير جداً كما ان لهذه الكلية دوراً في نشر المعرفة والتوعية بالاساليب الزراعية الحديثة لدى المزارعين من خلال تفاعلها مع المجتمع المحلي عن طريق المحاضرات والندوات واللقاءات التي تعقدها مع المزارعين هناك .

النائب علي الشطي

١٩٩٣/١٢/٢٦

دولة رئيس المجلس : يحول للجنة الادارية **السيد الامين العام** :

٢. اقتراح برغبة رقم (١٤) تاريخ ٣٠/ ١٩٩٣/١٢ ، مقدم من سعادة النائب السيد علي الشطي ، بشأن العمل على تمليك الاراضي المستغلة من قبل المزارعين في وادي الأردن .

هكذا من الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم

اقتراح برغبه

دولة رئيس مجلس النواب الاكرم .

ارجو دولتكم تحويل اقتراحي هذا الى اللجنة المختصة للدراسة .

وهو حول العمل على تمليك الاراضي المستغلة من قبل المزارعين في وادي الاردن منذ سنوات طويلة والتي قاموا باستغلالها وزراعتها وقد كلفتهم الكثير ولم يتم تمليكها لهم حتى الان رغم المطالبات المتكررة من قبلهم للجاهات المعنية وخاصة سلطة وادي الاردن الجهة المختصة ، علماً بأن هذه السلطة قامت بتمليك (حسب علمي) عدد من الاشخاص لهذه الاراضي .

علي الشطي

١٩٩٣/١٢/٢٦

دولة رئيس المجلس : يحول للجنة الادارية .

السيد الامين العام :

٣. اقتراح برغبة رقم (١٥) تاريخ ٣٠ /١٩٩٣/١٢ ، مقدم من سعادة النائب السيد علي الشطي ، بشأن تحويل موظفي سلطة وادي الاردن الذين يعملون بالمياومة الى موظفين من الفئة الرابعة .

بسم الله الرجمن الرحيم

دولة الرئيس :

ارجو احالة اقتراحي هذا الى اللجنة المختصة راجياً من المجلس الكريم الموافقة عليه .

الاقتراح :-

فمنذ ان تم انشاء هيئة وادي الاردن وبعد ان حلت مكانها سلطة وادي الاردن تم تعيين عدد من العمال بالمياومة في هذه السلطة وقد مضى عليهم سنوات طويلة في اعمالهم وقد تدربوا على العديد من المهن والاختصاصات والتي اصبحوا من خلال المدة الطويلة التي اكتسبوها في عملهم هذا فنيين في اعمالهم وقد استفادت السلطة من خبراتهم هذه الكثير الكثير في تنفيذها للمشاريع العديدة ولكن للاسف الشديد ومع ان هؤلاء الاشخاص امضوا زهرة شبابهم في العمل في ملاك السلطة الا انهم مازالوا يعملون بالمياومة وقد تعدى بعضهم العشرين عاماً وهم بدون تأمين صحي لهم ولإولادهم وافراد عائلتهم وان مصيرهم في عملهم طيلة هذه المدة كان مرتبطاً ومقيداً بيد المسؤول المباشر عنهم وما يترتب على هذا الارتباط من انقاص لحقوقهم .

راجياً العمل على تحويلهم الى موظفين شهريين من موظفي الفئة الرابعة على الاقل .

علي الشطي

١٩٩٣/١٢/٢٦

دولة رئيس المجلس : للادارية .

٤. اقتراح برغبة رقم (١٦) تاريخ ١/١/ ١٩٩٤ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد ، بشأن تحويل المركز الصحي في صويلح الى مركز صحي شامل .

بسم الله الرحمن الرحيم

الموضوع : تحويل المركز الصحي في صويلح الى مركز صحي شامل .

اقتراح برغبه

دولة رئيس مجلس النواب الاكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إن مدينة صويلح وضواحيها تضم ما يقارب خمسين الفاً من السكان وفيها مركز طبي . ويشكو المواطنين من عدم وجود المختبرات والعناية الطبية الشاملة . واقترح تحويل هذا المركز الى مركز صحي شامل .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

النائب همام سعيد

١٩٩٣/١٢/٢٦

دولة رئيس المجلس : للادراية .

السيد الامين العام :

٥. اقتراح برغبه رقم (١٧) تاريخ ١/٢/ ١٩٩٤ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي ، حول اسكان ضاحية الحسين في اربد .

بسم الله الرحمن الرحيم

٦ رجب ١٤١٤ هـ

١٩ كانون الأول ١٩٩٣ م

دولة رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : اقتراح برغبة حول اسكان ضاحية الحسين/في اربد

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

وبعد :-

قد قامت وزارة الاشغال العامة والاسكان والتطوير الحضري بإقامة اسكان في ضاحية اربد ، وكونه وظيفيا يجب ان يراعى فيه التيسير ، ولكن الامور تجري خلاف ذلك مثلا :

اشترت الوزارة الأرض بأسعار متفاوتة وتريد ان تبيعها بأضعاف ثمنها واكثر من السعر الدارج الآن بمثل الضعف ايضا ، حيث يكلف ثمن القطعة بمساحة ٢٥٠م٢ قرابة مبلغ ثمانية آلاف دينار اذا كان الدفع حالا ، واذا كان البيع بالتقسيط فحدث عن الضعف ولا حرج ، وحدث عن الالتجاء الى الربا الحرام ولا حرج .

فهل هذا من التيسير الذي قامت عليه فلسفة الاسكان الوظيفي ، وهل هذا من التنفيذ لالتزام الحكومات بالتوجه نحو تطبيق الشريعة الاسلامية ، الذي أقرته حكومة الاستاذ مضر بدران ويعتبر قرار ملزما لما بعدها بالضرورة ما لم تعلن صراحة عدم التزامها به ، وبخاصة وهذا الاسكان أقدم من ذلك كله ، وقد كانت تكاليف الدونم عند الشراء الأول لا يتجاوز خمسة آلاف دينار .

ارجو من مجلسكم الكريم ان يحمي هؤلاء الموظفين المساكين من هذا التعسف وهذا التعسير ، وأن يخفف عنهم هذه المعاناة بالطلب الى الحكومة بالتزام التيسير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نائب اربد

الدكتور احمد الكوفحي

هكذا من الأصل

دولة رئيس المجلس : للادارية

السيد الامين العام :

٦. اقتراح برغبة رقم (١٨) تاريخ ١٩٩٤/١/٢ ، مقدم من سعادة النائب السيد احمد الكساسبه ، بشأن العمل على فتح وحدة اشراف تربوي في قضاء "عي" .

ارجو تحويل الاقتراح المرفق الى معالي وزير التربية والتعليم راجياً التوصية بانجازه .

مع الاحترام

معالي وزير التربية والتعليم

ارجو العمل على فتح وحدة اشراف تربويه في قضاء عي حيث يبلغ عدد المدارس في القضاء تسعة عشر مدرسة منها ثلاث ثانويه كاملة للبنات وأربع ثانوية كاملة للبنين ويزيد عدد الطلاب عن الفي طالب .

مع خالص الاحترام

النائب / احمد الكوفحي

نائب محافظة الكرك

دولة رئيس المجلس : للادارية

السيد الامين العام :

٧. اقتراح برغبة رقم (١٩) تاريخ ١/٢/ ١٩٩٤ ، مقدم من سعادة النائب السيد احمد الكساسبه ، بشأن فتح مكتب للتنمية الاجتماعية في قضاء "عي" .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس النواب المحترم

ارجو التكرم بتحويل الاقتراح المرفق الى معالي وزير التنمية الاجتماعية مع التوصية بانجاز الاهمية .

مع الاحترام

معالي وزير التنمية الاجتماعية

أرجو معاليكم التكرم بافتتاح مكتب للتنمية الاجتماعية في قضاء عي وفرع لصندوق المعونة الوطنية وذلك للعدد الكبير من الاسر الفقيرة والارامل والايتام في ذلك القضاء وانتم تعلمون من خلال الدراسة التي قمتم بها النسبة العالية في هذا المجال .

مع فائق الاحترام

١٢/٢٦

النائب / احمد الكساسبه

نائب محافظة الكرك

دولة رئيس المجلس : للادارية

السيد الامين العام :

٨. اقتراح برغبة رقم (٢٠) تاريخ ٢/١/ ١٩٩٤ ، مقدم من سعادة النائب السيد احمد الكساسبه ، بشأن فتح فرع للمؤسسة الاستهلاكية العسكرية في قضاء "عي" .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس الوزراء المحترم

أرجو دولتكم التكرم بتحويل الاقتراح المرفق الى دولة رئيس الوزراء او وزير الدفاع للايعاز بافتتاح فرع للمؤسسة الاستهلاكية العسكرية في قضاء عي وذلك للحاجة وللاسباب الموضحة في الاقتراح ادناه .

مع خالص الاحترام

احمد الكساسبه نائب محافظة الكرك

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس الوزراء وزير الدفاع الاكرم

أرجو دولتكم الموافقة والايعاز بافتتاح فرع للمؤسسة الاستهلاكية العسكرية في قضاء عي حيث يبلغ نسبة القوات المسلحة والامن العام والدفاع المدني والمخابرات العامة والعاملون والمتقاعدون من ابناء هذا القضاء ما يزيد على الفي وخمسمائة اضف اليهم أسرهم وحتى لا يصبح غارقا من يريد ان يعطي حاجياته المركز في الكرك .

ارجو دولتكم الموافقة

مع الاحترام

١٢/٢٦

النائب / احمد الكساسبه

نائب محافظة الكرك

دولة رئيس المجلس : للادارية

السيد الامين العام :

٩. اقتراح برغبة رقم (٢١) تاريخ ١٩٩٤/١/٢ ، مقدم من سعادة النائب السيد احمد الكساسبه ، بشأن فتح فرع للمؤسسة الاستهلاكية المدنية في قضاء "عي" .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس النواب المحترم

أرجو تحويل الاقتراح المرفق الى معالي وزير التموين راجياً التوصية بتنفيذه .

مع الاحترام

معالي وزير التموين المحترم

نظراً للظروف المعيشية الصعبة من جهة وللعدد الكبير من الموظفين المدنيين العاملين والمتقاعدين في قضاء عي محافظة الكرك واسرهم فانني ارجو معاليكم العمل على فتح فرع للمؤسسة الاستهلاكية المدنية في مركز القضاء في بلدة عي .

للعلم : فإن المنتفعين وعائلاتهم يزيد على عشرة آلاف نسمه إذا ماتم فتح هذا الفرع .

مع الاحترام

النائب / احمد الكساسبه

نائب محافظة الكرك

دولة رئيس المجلس : للادارية

السيد الامين العام :

١٠. اقتراح برغبة رقم (٢٢) تاريخ ١٩٩٤/١/٢ ، مقدم من معالي النائب الدكتور صالح ارشيدات ، بشأن منح المعلم علاوة مهنة التدريس .

دولة رئيس مجلس النواب المحترم

تحية طيبة وبعد ،،

أرجو أن ادرج ادناه اقتراح برغبة حول منح المعلم " علاوة مهنة التدريس " واحالته الى اللجنة المعنية تمهيداً لعرضه على المجلس وفق أحكام النظام .

والسلام عليكم ،،،

الاقتراح برغبة :

انطلاقاً من مبادىء السياسة التربوية

هكذا من الأصل

والواردة في قانون التربية والتعليم والتي تؤكد

بأن التعليم رسالة ومهنة لها قواعدها الخلقية والمهنية ، ونظراً لأهمية وضرورة الاعتزاز بمكانة المعلم العلمية والاجتماعية لدوره المتميز في بناء الانسان والمجتمع فإني أتوجه باقتراحي برغبة حول مساواة مهنة المعلم بالمهن الاخرى والتي يحصل منتسبوها وأفرادها على علاوة المهنة مثل المهندسين والاطباء وغيرهم .....

النائب

د. صالح ارشيدات

دولة رئيس المجلس : للادارية

السيد الامين العام :

١١. اقتراح برغبة رقم (٢٣) تاريخ ١٩٩٤/١/٢ ، مقدم من سعادة النائب السيد علي الشطي ، بشأن تعيين العاملين في قسم الملاريا في وزارة الصحه بشكل رسمي .

بسم الله الرحمن الرحيم

اقتراح برغبة :

دولة الرئيس :—

حول العاملين في قسم الملاريا في وزارة الصحه والذين ساهموا مساهمة كبيرة في مكافحة امراض الملاريا والحد منه من خلال عملهم السنوي الطويل الذي يعتمد لفترة ثمانية اشهر فقط من كل عام وبعدها يتم فصلهم من اعمالهم لمدة اربعة اشهر ثم يعادون بعدها لبدء فترة عمل جديدة في العام القادم دون ان يكون لهم مصدراً لرزقهم يعملون فيه في فترة الاربع شهور التي فصلوا فيها من اعمالهم .

راجياً العمل على تعيينهم رسمياً في ملاك وزارة الصحه / قسم الملاريا وخاصة الاشخاص الذين امضوا فترة طويلة في عملهم هذا خلال السنوات الماضية

علي الشطي

١٩٩٣/١٢/٢٦

دولة رئيس المجلس : للادارية . البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٦) قرارات اللجان :

أ- قرار لجنة الطعون الثالثه رقم (٢) تاريخ ١٩٩٤/١/٢ ، والمتضمن الطعن المقدم من الدكتور نائل زيدان مصالحه / محافظة البلقاء .

دولــة رئيس المجلس : مقرر اللجنة غائب ، تفضل السيد مفلح الرحيمي رئيس اللجنة .

السيد مفلح الرحيمي رئيس لجنة الطعون الثالثة :

بسم اللّه الرحمن الرحيم

قرار رقم (٢)

اجتمعت لجنة الطعون الثالثة لمجلس النواب الثاني عشر ، عدة اجتماعات نظرت خلالها في الطعن المقدم من الدكتور نائل زيدان المصالحة ضد صحة انتخاب ونيابة الدكتور عبدالله النسور . وهي كما يلي :

الاجتماع الاول : بتاريخ ١٩٩٣/١٢/١٩ برئاسة سعادة السيد مفلح الرحيمي رئيس اللجنة وبحضور مقررها سعادة السيد

حمزه منصور واصحاب السعادة السادة محمد داوديه ، نواف القاضي ، فياض جرار ودرست الطعن المقدم من الدكتور نائل زيدان المصالحة ، وقد وجدت اللجنة ان الطعن مقدم ضمن المده القانونية وقررت دعوة مقدم الطعن للاستماع الى اقواله وتقديم بياناته .

الاجتماع الثاني : بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٦ برئاسة سعادة السيد مفلح الرحيمي رئيس اللجنة وبحضور اصحاب السعادة السادة : محمد داوديه ، فياض جرار ، نواف القاضي وتغيب بمعذره مقرر اللجنة سعادة السيد حمزه منصور .

وحضر الاجتماع بناء على طلب اللجنة الطاعن الدكتور نائل زيدان المصالحه ، حيث استمعت اللجنة الى اقواله والبيانات التي قدمها . بعد ذلك قررت اللجنة دعوة معالي النائب الدكتور عبدالله النسور ، وعطوفة محافظ البلقاء ومساعديه السيدين علي علوان ومحمد الفاعور .

الاجتماع الثالث اجتمعت لجنة الطعون الثالثه لمجلس النواب الثاني عشر بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٤/١/٢ برئاسة سعادة السيد مفلح الرحيمي رئيس اللجنة وبحضور اصحاب السعادة السادة : نواف القاضي ، محمد داوديه ، فياض جرار ، وتغيب بمعذره

سعادة السيد حمزه منصور مقرر اللجنة .

كما حضر الاجتماع بناء على طلب اللجنة كل من معالي الدكتور عبد اللــه النسور ، عطوفة محافظ البلقاء ومساعداه . حيث اجاب الحضور على استفسارات وتساؤلات اعضاء اللجنة على الطعن المقدم

وبعد ذلك اتخذت اللجنة قرارها الآتي :–

تقرر اللجنة تطبيقا لاحكام المادة "٥٩" من قانون الانتخاب رد الطعن المقدم من الدكتور نائل زيدان المصالحة (شكلا) حيث ورد في الاستدعاء المقدم من المذكور تحت بند المستدعي نائل زيدان المصالحة / المرشح في الانتخابات النيابية لمجلس النـواب / دائرة البلقاء . وتوقيعه في الصفحة رقم (١) .

وعليه توصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا .

امين عام مجلس الامة لجنة الطعون الثالثة

صالح الزعبي

ملاحظة

مخالفة على هذا القرار لسعادة النائب محمد داوديه

نص المادة (٥٩) من قانون الانتخابات

" لكل ناخب ان يطعن في صحة انتخاب اي شخص عضوا في مجلس النواب ، ويقدم هذا الطعن الى الامانة العامة للمجلس خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان نتائج الانتخاب في دائرته الانتخابية متضمنا الاسباب القانونية التي يستند اليها في طعنه "

بسم الله الرحمن الرحيم

الموضوع : الطعن في صحة نيابة الزميل الدكتور عبدالله النسور المحترم المقدم من السيد نائل زيدان المصالحة المحترم .

اخالف قرار لجنة الطعون الثالثة الموقرة في قرارها رد الطعن شكلاً وذلك لاعتقادي ان الطاعن هو ناخب علاوة على انه مرشح وأن

طعنه لايخالف المادة (٥٩) من قانون الانتخاب لمجلس النواب .

١٩٩٤/١/٢

عضو اللجنة

النائب محمد داوديه

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة رئيس مجلس النواب المحترم

السادة اعضاء مجلس النواب المحترمين

السادة / سكرتارية مجلس النواب

المستدعي :

د. نائل زيدان المصالحة / المرشح في الانتخابات النيابية لمجلس النواب / دائرة البلقاء .

الموضوع :

الطعن بنيابة المرشح المعلن فوزه الدكتور عبدالله عبد الكريم النسور .

الوقائع واسباب الطعن

اولا : الوقائع :

اعلن السيد رئيس اللجنة المركزية للانتخاب في دائرة محافظة البلقاء نتائج الانتخابات النيابية صباح يوم ٩٣/١١/٩ حيث اعلن فوز الدكتور عبدالله عبد الكريم النسور باعتباره الفائز السادس عن المقاعد الاسلامية واعلن حصوله على ٣٠٥٠ صوتا كما اعلن عدم فوز المستدعي وحصل على ٢٩٣٦ صوتا على التوالي بعد الدكتور عبدالله النسور اي بفارق ١١٤ صوتا فقط .

ثانيا : الاسباب القانونية للطعن

١- خلافا لاحكام قانون الانتخاب لمجلس النواب فقد سمحت لجان الاقتراع لعدد كبير من المواطنين ممن لا يحق لهم الاقتراع بالادلاء باصواتهم على النحو التالي :

أ- هناك عدد كبير من المتوفين اصدرت لهم بطاقات انتخابية وقام مجهولون بالتصويت عنهم .

ب- قام عدد كبير من العسكريين بالتصويت خلافا لاحكام القانون .

جـ- قام عدد كبير من الناخبين بالاقتراع اكثر من مرة وفي اكثر من مركز اقتراع .

٢- أ- ارتكبت اللجنة المركزية عدة اخطاء اثناء عمليات الفرز والجمع واحصاء الاصوات وكان منها على سبيل المثال انها اتمت عملياتها بسرية كاملة ولم تسمح للمرشحين أو مندوبين عنهم بحضور عمليات الجمع والاحصاء خلافا لاحكام المادة ٥٦ من قانون الانتخاب وخلافا لاحكام الفقرة الثانية من المادة ٦٧ من الدستور

ب- اخطأت اللجنة المركزية في عمليات جمع واحصاء الاصوات الواردة اليها من لجان الفرز بموجب كشوفات فرز رسمية مصدقة من لجان الفرز وقد نتج عن اخطاء الجمع الحسابية هذه أن اعلن فوز الدكتور عبدالله النسور خطأً

الطلب : يطلب المستدعي التحقيق في الاخطاء والانتهاكات الواردة اعلاه يطلب المستدعي اعادة تدقيق كشوفات الفرز الاصلية الموقعة من لجان الفرز مع التأكد من توقيع اللنجان عليها وليس اعتمادا على كشوفات الكمبيوتر .

ان قيام عدد كبير ممن لا يحق لهم الانتخاب بالادلاء باصواتهم يؤثر مباشرة في النتيجة المعلنة بالنظر لضالة الفارق بين المستدعي وبين المطعون في نيابته .

وبالنتيجة يلتمس المستدعي من لجنة الطعون التنسيب للمجلس الموقر بابطال نيابة الدكتور عبدالله عبد الكريم النسور واعلان فوز الدكتور نائل زيدان المصالحة والتصويت على ذلك حسب احكام المادة ٧١ من الدستور .

البيانات :

بالنظر لضيق الوقت القانوني للطعن ولعدم تجاوب اجهزة وزارة الداخلية مع المستدعي ورفضها اعطائه صورا مصدقة عن كشوف فرز الصناديق أو كشوف الاقتراع ، وبالاضافة الى طلب اعادة عمليات الجمع والاحصاء حسب كشوف الفرز الاصلية الموقعة من لجان الفرز بعد التثبت من توقيعات اعضاء تلك اللجان فان المستدعي سيتقدم الى المجلس الموقر او الى لجنة الطعون النيابية بقوائم تفصيلية ببينات هذا الطعن ومنها كشوف الناخبين التي كانت بين يدي لجان الاقتراع والمؤشر عليها بالقلم الاحمر امام اسم كل ناخب مارس حق الاقتراع لانها وحدها التي تثبت وتبين من مارس حق الاقتراع ممن لايملك هذا الحق ، وسيتقدم المستدعي بطلبها من وزارة الداخلية بواسطة لجنة الطعون النيابية بعد تشكيلها من قبل المجلس الموقر .

واقبلوا الاحترام والتقدير

المستدعي

د. نائل زيدان المصالحة

دولة رئيس المجلس : شكراً ، يبدو هناك كثير من المتحدثين في هذا الامر نبدأ بالسيد عبد الرؤوف الروابده .

السيد عبد الرؤوف الروابده : شكراً دولة الرئيس .

إنني اعتقد ان قرار اللجنة مشوب بعيب في عدم الدقة ، لأن القانون سنداً للدستور ينص على أن من حق كل ناخب أن يطعن في انتخاب نائب في دائرته الانتخابية ، أي أنه صاحب مصلحة في هذا الطعن وأن الانتخاب جرى في دائرة الناخب نفسه .

هناك يرد فيهما هذا الرد فقط ، الاولى أن يكون المرشح ليس ناخباً في الدائرة الانتخابية نفسها ، أي أن يكون مسجلاً ناخباً في دائرة انتخابية اخرى .

والحالة الثانية ان تكون الادارة قد سهت عن التحقق من أن المرشح مسجل في الدائرة الانتخابية وهي حالة نادرة ، في هاتين الحالتين فقط يصح الرد .

وكان الاولى باللجنة أن تتحقق من أن المرشح الطاعن مسجل في الدائرة الانتخابية لمحافظة البلقاء ، فأن كان مسجلاً لا يرد الرد على هذا الطعن شكلاً ، وإن لم يكن مسجلاً جاز لها أن ترد هذا الطعن .

لذا أقتراح على المجلس الكريم أن يعيد القرار الى اللجنة لتتحقق فيما إذا كان المرشح الطاعن مسجلاً في جدول الناخبين في محافظة البلقاء أم لا ، فان وجدته مسجلاً تدخل في الطعن موضوعاً ... وشكراً سيدي الرئيس .

أصوات : نثني على ذلك .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور محمد عويضه .

الدكتور محمد عويضه : شكراً دولة الرئيس .

أنا اولاً اثني على ما ورد في كلام معالي الاخ ابو عصام والامر الاخر ، الحقيقة هذا الموضوع اثار الصحافة على اللجنة وعلى المجلس ، وكانت لجنتنا الموقرة ومجلسنا الكريم بالتالي في غنى عن أن تصبح سمعة المجلس تلاك في ألسنة الصحافة بهذه الصورة بناء على هذا القرار الذي لم تتثبت فيه اللجنة بشكل جيد . كان اولى باللجنة ان تتثبت وان تسأل وأن تبحث وان تتوثق لئلا تعرض سمعتها أولاً وسمعة المجلس ثانياً للخوض فيها بالطريقة التي وردت .

الامر الاخر انا استغرب كيف ترد القضية شكلاً بعد ان جلست اللجنة عدة جلسات وتداولت في الموضوع واستمعت من الطاعن واستمعت من المطعون فيه وبعد ذلك ترد الموضوع شكلاً . وإن كانت الشكوى مردودة شكلاً مفروض أن لا يبحث في تفاصيلها لأنها من حيث الشكل غير مقبولة ، وهذه إدانة للجنة .

ايضاً ليس في نظامنا الذي تنظر فيه اللجنة ، نظام الانتخاب ، ولا الدستور ما يتعلق بقضايا شكلية ، لأن المسألة حقيقة هي مسألة ما عندنا أصول محاكمات في مثل هذه القضية وانما هي مجرد وثائق ومرافعات وإجراءات ، وهذه القضية ليست من القضايا التي تحتاج الى اصول محاكمات حتى ترد شكلاً بهذا الوجه .

ايضاً ما أظن يخفى على أحد ان المرشح ناخب ، فأن يرد لكونه مرشحاً فهذا امر عجيب حقيقة ، وهذه السقطة الكبيرة التي وقعت فيها اللجنة .

ثم لمعلوماتكم أنا عضو في لجنة طعون أخرى وأطلعت على الطعون الاخرى في لجنتي وفي غيرها ، كل الطاعنين كتبوا إنهم مرشحون فبناء على ذلك ما معنى أن تقع هذه اللجنة فقط في هذا الامر في حين اللجان الاخرى تلافت هذا الموضوع ؟!!! وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد بسام حدادين .

السيد بسام حدادين : شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة أنا تفاجأت كثيراً عندما قرأت واستمعت لوجهة نظر اللجنة الموقرة .

بداية أنا اوافق على كل ما تفضل به الزميل الروابده من الوجهة القانونية ، وأعتقد ايضاً ان الرد ، رد اللجنة للطلب ، من حيث الشكل لا يعني ان موضوع النقض هو خارج موضوع التحقيق . فهذه لجنة للتحقيق ليس فقط عليها ان تقف امام الجوانب الشكلية في الموضوع . عليها ان تذهب بعيداً لترافق وجهة نظر الطرف الاخر إلى ان تتحقق من صحة أو عدم صحة الزميل المطعون في صحة نيابته ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً سيادة الرئيس .

الحقيقة الاخوان وضحـوا بما فيه الكفاية ، اولاً عندما يكون الشخص مرشحاً المرشح ناخب بحكم القانون لا يقبل ترشيح أي شخص إذا لم يكن ناخباً مسجلاً في جدول الناخبين بموجب قانون الانتخاب ، وقد تقررت هذه القرينة لمصلحة الطاعن الذي بين أنه مرشح ، وكتابة كلمة ((مرشح)) أمام كلمة ((الطاعن)) - الدكتور نائل زيدان المصالحة المرشح لا تشكل هفوة منه ولا تشكل خطأ منه بأنه ليس ناخباً .

ثم ما هو قول اللجنة لو كتب الطاعن الدكتور نائل زيدان المصالحة دون ان يكتب مرشح أو ناخب ؟ . عندئذ يكون على اللجنة ان تتحقق فيما إذا كان هذا الطاعن ناخباً مسجلاً في جدول الناخبين ام لا ، وبأمكان اللجنة أن تتحقق بسؤال الدائرة الانتخابية في البلقاء التي يطعن في صحة نيابة احد نوابها . ثم إضافة الى القرينة المقررة حتى لو كانت كلمة ((المرشح)) هفوة ، وهذا إفتراض ساقط افترضه لغايات الجدل فقط ، فان هفوة الخصم لا تنشيء للغير حقاً ، ولا يستوجب هذا الامر ان يرد الطعن شكلاً .

على اللجنة ان تتحقق بأن الطاعن ناخبـاً ، وهو ناخب بحكم أنه مرشح ، ولكن زيادة في التأكد حتى لا ترد الطعن شكلاً عليها أن تتاكد من خلال دائرة البلقاء الانتخابية ، من خلال وزير الداخلية ، من خلال المحافظ ، أنه ناخب أم لا . فإن كان ناخباً تدخل لنظر الطعن موضوعاً أو تتحقق من الجوانب الشكلية الاخرى ، هنالك جوانب شكلية اخرى نص عليها النظام يجب ان تتحقق منها اللجنة وهذه منها أنه ناخب أم غير ناخب ثم تدخل لنظر الطعن موضوعاً .

لذلك أثني على الاقتراح المتضمن إعادة الموضوع الى لجنة الطعون الثالثة لتعود وتتحقق فيما إذا كان الطاعن ناخباً أم لا ، ومن ثم تأتينا بقرارها النهائي . مؤيداً ماورد في اقتراح الزملاء حول هذا الامر ومؤيداً للمخالفة الواردة من عضو اللجنة السيد محمد داوديه ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور عبدالله العكايله

الدكتور عبدالله العكايله :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس .

في واقع الحال ماورد على لسان اللجنة الكريمة امر يبعث الى التأمل ، وهذا مؤشر للجان الاخرى ، والخطأ الذي حدث هو خطأ جسيم استغرب أن تقع فيه لجنة من مجلس النواب مشكلة للنظر في الطعون .

مثل هذا الخطأ يمكن أن يقع فيه شخص عادي ، لكن أن تقع فيه لجنة من مجلس النواب مؤلفة لغاية النظر في هذا الطعن هذا الذي استوقفني واستوقف الكثير ممن قرأوا في الصحف كيف يمكن ان يتم مثل هذا الامر .

كيف يرد الطعن شكلاً مادام أن اللجنة استدعت الطاعن واستدعت الشهود وحققت مع بعض الناس داخل اللجنة أولاً ؟. ثم كيف يرد شكلاً باعتبار أن الطاعن مرشح كما ذكر الزملاء والمرشح لا يكون إلا إذا كان ناخباً أصلاً .

لذلك إختصاراً للوقت أنا اثني على

كلام الزملاء جميعاً وأرجو ان يرد الموضوع مرة اخرى الى اللجنة ، وهي رسالة للجان الاخرى رجاء أن لا تقع في مثل هذه الاخطـاء الجسيمة ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد نادر الظهيرات .

السيد نادر الظهيرات : بداية اثمن جهد اللجنة الموقرة على ما توصلت اليه من جهد كبير ، إلا انني اظن ان القانون لم يتطلب من الطاعن ان يذكر في لائحة طعنه كلمة الناخب . وانما اوجب القانون على كل من يتقدم بطعن الى مجلس النواب ان يكون ناخباً فقط . فاذا توفر وردد اسمه في جداول الناخبين فيعتبر ناخباً ومن حقه تقديم الطعن بعد إعلان نتائج الانتخابات وضمن المدة المقررة لذلك ... وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور ذيب خطاب ، لو سمحت دكتور محمد هل تريد ان تتحدث ؟

الدكتور محمد ابو عليم : نقطة نظام

دولة رئيس المجلس : لأ مافيه نقطـة نظام ، ما هي نقطة النظام ؟

الدكتور محمد ابو عليم : نقطة النظام أنه نحن نكرر ، خلينا نسمع اللجنة . سمعنا كل الآراء اللي ضد لنسمع اللجنة .

الدكتور ذيب خطاب : دولة الرئيس لقد سمحت لي بالحديث .

دولة رئيس المجلس : أنا سأعطي الكلام لرئيس اللجنة حتى يلخص الكلام كله وليس في كل مرة . الدكتور ذيب ..

الدكتور ذيب خطاب : اثني اولاً على ما ذهب اليه زميلي الدكتور عويضه ، فقد اجتمعت اللجنة عدة مرات وبحثت القضية واستمعت الى عطوفة المحافظ وكذلك قررت أن تستمع الى رد الدكتور النسور ، وهذا يدل على أن الطعن قد قبل شكلاً .

ثم استغرب لماذا رفضت اللجنة قبول تعيين محامي عن الطاعن ، ارجو من اللجنة الكريمة بحث الموضوع مرة أخرى وكذلك قبول تعيين محامي من قبل الطاعن وشكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد رئيس اللجنة تحب ان تتحدث الان ؟ عفواً أنت مخالف أخ محمد وقرأت مخالفتك وانت عضو لجنة والاخ نواف عضو لجنة ، على كل حال اسمك مسجل .

تفضل السيد مفلح رئيس اللجنة

السيد رئيس لجنة الطعون الثالثة : دولة الرئيس ، حضرات الزملاء .

إن اللجنة لم تستمع الى عطوفة المحافظ إلا بعد أن ردت الموضوع شكلاً موضوع الطعن ، ولم تستفسر من الدكتور عبدالله النسور أيضاً إلا بعد أن اتخذت قرارها .

لقد حصرت المادة ((٥٩)) المذكورة حق الطعن في صحة انتخاب أي شخص عضواً في مجلس النواب بالناخب فقط عندما قالت ((لكل ناخب ان يطعن صحة انتخاب أي شخص عضواً في مجلس النواب ويقدم هذا الطعن الى الامانة العامة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان نتائج الانتخاب في دائرته الانتخابية متضمناً الاسباب القانونية التي يستند اليها في طعنه)) . ولم تذكر كلمة

مرشح ، ولا يرد القول هنا بأن المرشح هو بأصله ناخب لأن العبرة في تقديم الطعن هو شكله . فالطعن المقدم من الدكتور نائل المصالحة قدم بصفته مرشحاً كما ورد في استدعائه المقدم في الصفحة الاولى تحت بند المستدعي المرشح للانتخابات النيابية لمجلس النواب / دائرة البلقاء ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : أخ مفلح إذا تريد أن تجاوب لاحقاً لك الحق أن يكون لك الجواب مباشرة على مداخلات النواب . الدكتور عبد الرزاق .

الدكتور عبد الرزاق طبيشات : شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة أنا أستغرب رأي اللجنة وخاصة الرد الاخير لرئيس اللجنة .

أولاً : اللجنة عليها أن تتحقق منذ البداية أن المستدعي مسجل في جدول الناخبين ، والحقيقة ما بدها عناء لأنه مرشح وتحققت الادارة من صحة وجود أسمه في جدول الناخبين . لذلك يجب أن لا يرد شكلاً وأخالف رأي اللجنة .

الشيء الثاني الزميل رئيس اللجنة يقول ما استمعنا إلا بعدما ردينا الموضوع رداً شكلياً ، مادام رُد شكلياً لماذا يستمع اليه الموضوع انتهى فلذلك اؤيد ان تعود اللجنة للبحث مرة اخرى وأخالف رد الموضوع شكلاً إطلاقاً .

دولة رئيس المجلس : نقطة نظام الشيخ عبد الباقي .

السيد عبد الباقي جمو : عند بداية بحث هذا الموضوع قدم إقتراح بأعادة القرار أو بأعادة الاوراق الى اللجنة مرة ثانية وثني على هذا الاقتراح . فأرجو من دولة الرئيس أن يصوت على إعادة القرار وإغلاق باب المناقشة

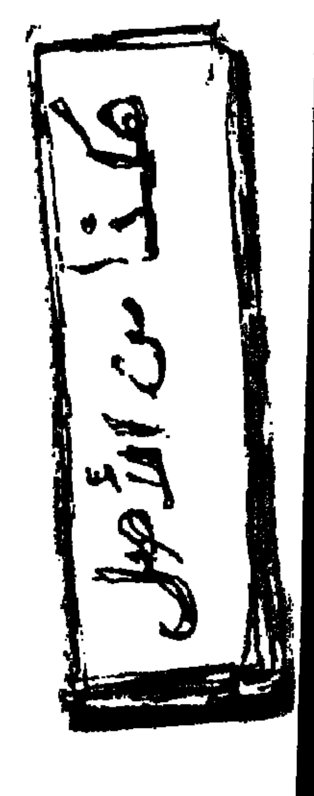
دولة رئيس المجلس : يا إخوان إذا سمحتوا ، هذا موضوع مهم إذا ما تم إستيفاء النقاش بشكله الصحيح ، لنأخذ ربع ساعة زيادة هذا موضوع أول مرة يمر على المجلس وعندما ينضج الموضوع نغلق باب النقاش . الاخ عبدالله أخوارشيدة .

السيد عبدالله أخوارشيدة : شكراً دولة الرئيس .

بالنسبة لما أبداه الاخوان من الملاحظات هو يتعلق بكيفية تقديم تقرير اللجنة ، الحقيقة فيه بعض المخالفات إنما بتقديري بعد توضيح رئيس اللجنة بأنها قد وضعت في حسابها رده شكلاً أولاً . إنما ما استجد حسب معلوماتي أن الاخوان في اللجنة تقيدوا بالنص الحرفي للمادة ((٧١)) من الدستور والمادة ((٥٩)) من قانون الانتخابات والتي تنص على أن يكون ناخباً ، ومعرّف هذا في بداية قانون الانتخابات . المرشح له صفة قانونية والناخب له صفة قانونية فتقيدها هذا هو الذي أوجد الأشكال .

أما بالنسبة الى الردود شكلاً فالحقيقة بالنسبة لما أضافه معالي الاخ عبد الرؤوف صحيح . كذلك في المادة ((١٧)) فيه ثلاث مواد يجب أن تتحقق منها اللجنة ، وهذا طبعاً تحقق ، الشكل معروف .

اقدم إقتراح محدد أن يبحث المجلس في مدى تقيد اللجنة من ناحية الدستور المادة ((٧١)) والمادة ((٥٩)) في قانون الانتخابات والتعريف الوارد في بداية قانون الانتخابات



بالنسبة الى الناخب المحدد . فاذا كان ما إعتمدت عليه اللجنة هو هذا ، وهذا حسب تقديري ، فيعود الامر الى تفسير المجلس . وإن لم يكن إعتمادها على مثل هذا النص فأرجو أن يعاد القرار الى اللجنة مرة ثانية لمناقشته .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، استمعتم الى الاخ عبدالله وأرجو في المناقشات اللي يريد أن يكرر نفس الموقف اللي أعلنه زميل له فأرجو أن يختصر من كلامـــه حتى نبت في هذا الامر . سوف أعطي الكلام للجميع لكن ارجو أن نتنازل لبعض إذا كان تكرار لفكرة . الدكتور محمد الحاج .

الدكتور محمد احمد الحاج : شكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : لحظـــة لو سمحت .

السيد عبد الباقي جمو : أرجو أن يُسجل أسمي وإذا قررتم التصويت انتهينا .

دولة رئيس المجلس : تريد أن تتكلم ؟

السيد عبد الباقي جمو : نعم إذا قررتم الاستمرار في المناقشة .

دولة رئيس المجلس : تفضل .

الدكتور محمد احمد الحاج : الحقيقة استغربت واستغرب الكثيرون هذا الفهم الذي ذهبت اليه اللجنة الموقرة ، والدليل الذي قدمته اللجنة من المادة ((٥٩)) من قانون الانتخابات هو الدليل عليها لا لها . فالكلمة الاولى لكل ناخب أن يطعن في صحة الانتخاب ، ((لكل ناخب مهما كانت صفة هذا الناخب سواء أكان مرشحاً أو مواطناً عادياً له الحق أن يقدم طعناً ، والامر الطبيعي أن تكون معظم الطعون من المرشحين ، اما ان يكون هذا الفهم الظاهري لمجرد كتابته المرشح يرد لهذا الامر فهذا أمر مستغرب ، وقياساً على هذا كان يمكن للجنة أن ترده حتى لو كتب الدكتور نائل زيدان فيمكن للجنة قياساً على ذلك أن تقول يرد شكلاً لأنه دكتور ولا بد أن يقدم بأسمه المجرد لا بصفته دكتوراً او طبيباً .

هذا أول قرار للجان الطعون والحقيقة أن تذهب اللجنة الاولى الى مثل هذا القرار أيد المقولة التي تتردد عند الناس أن المجلس غير جاد في مسألة الطعون . ومع أن الزميل محمد داودية نبه في مخالفته ، نبه اللجنة ، الي أن هذا خطأ وأن هذا الرد للطعن غير صحيح ومع ذلك ظلت اللجنة متمادية في خطأها وذهبت الى هذا الامر .

اصوات : دولة الرئيس هي ليست اللجنة الاولى .

الدكتور محمد احمد الحاج : ليست اللجنة الاولى ، لا اقول اللجنة الاولى وانما أقصد أول قرار يعرض للجنة من لجان الطعون ولذلك اقتراحي المحدد هو يرد هذا الى اللجنة لأعادة النظر فيه ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد نواف القاضي

السيد نواف القاضي :

بسم الله الرحمن الرحيم

الاخ الكريم يقول عن اللجنة تمادت وهذا الكلام لا يجوز أولاً .

ثانياً :- نحن تحققنا كما ادلى رئيس اللجنة في جميع ماورد بالنسبة للشكوى ، ولكن شعرنا بأن هناك مشاكل ستحدث في هذا الطعن بعد إقراره من قبل المطعون فيه والطاعن لخلفية قديمة

دولة رئيس المجلس : لا ، هذا نحن ما لنا علاقة فيه لا كلجنة ...

السيد نواف القاضي :

ثانياً : إن ما ورد في المادة هو واضح جلي لاغبار عليه ، المرشح شكل والناخب شكل ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، نقطة نظام الاخ محمد

السيد محمد الحنيطي : إذا سمحت سيدي الرئيس صار لنا وقت ونحن نناقش ، ومعظم الاخوة الذين تحدثوا بنفس الحديث اقترح إقفال باب النقاش والتصويت على قرار اللجنة .

دولة رئيس المجلس : سوف افعل ذلك بعد قليل الى أن ينضج النقاش بشكل أفضل ثم نقرر ، لا تزال بعض وجهات النظر . الدكتور همام .

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

اولاً ، تعليقي على قرار اللجنة انها في اجتماعها الاول كما تقول ((ودرست الطعن المقدم من الدكتور نائل زيدان المصالحة وقد وجدت اللجنة أن الطعن مقدم ضمن المدة القانونية وقررت دعوة مقدم الطعن للاستماع الى أقواله وتقديم بياناته)) .

- وهنا أنصت الجميع واستمعوا لآذان الظهر .

دولة رئيس المجلس : تفضل

الدكتور همام سعيد : دولة الرئيس ، اذاً في الاجتماع الاول إعتبرت اللجنة أن الطعن مقدم ضمن المدة القانونية وقررت دعوة مقدم الطعن للاستماع الى أقواله وتقديـم بياناته ، على الرغم مما قال سعادة رئيس اللجنة بأننا لم نستمع للبيانات وللدعوة .

الامر الثاني ، في الاجتماع الثاني أيضاً نفس الشيء ((وحضر الاجتماع بناء على طلب اللجنة الطاعن الدكتور نائل زيدان المصالحة حيث استمعت اللجنة الى اقواله والبيانات التي قدمها)) .

ظهرت علينا اللجنة في الاجتماع الثالث برأيها في موضوع رد القضية شكلاً .

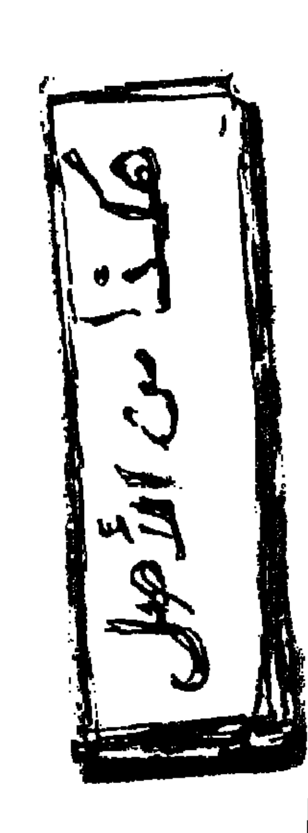
لذلك أنا أعتبر اللجنة في إجتماعها الاول وفي اجتماعها الثاني باشرت الموضوع واعتبرته موضوعاً قانونياً الامر الثاني من المعلوم لدى كل نائب أنه عندما يتقدم بطلبه الى المحافظ لا بد أن يحصل على شهادة ناخب ، فالمرشح ناخب ، وكلمة مرشح تساوي ناخب وأكثر من ناخب . فكلمة ناخب متوفرة في كلمة مرشح وهذا معلوم لدى الجميع .

ومن هنا فأنني أرى فعلاً ماذهب اليه الاخوة الزملاء بأعادة القضية الى اللجنة لأعادة النظر فيها حسب الاصول ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الدكتور هاشم الدباس .

الدكتور هاشم الدباس : شكراً سيدي الرئيس .

الحقيقة أرى أن الموضوع أخذ حقه



ونضج جداً واستوى ، ولذلك اؤيد اقتراح الشيخ عبد الباقي جمو واقتراح معالي عبد الرؤوف الروابدة ، لأن أي كلام في هذا الموضوع ليس هناك من طائل تحته ، وللمخطيء حسنة وللمصيب حسنتين .

فما دام المجلس يقر إعادة الموضوع الى اللجنة الثانية فأرجو إقفال باب النقاش في هذا الموضوع .. وشكراً .

دولة رئيس المجلس : وأنا سأفعل ذلك بعد قليل فقط أعطوني خمس دقائق ، الاخت توجان

السيدة توجان فيصل : حجة اللجنة باجراءات التحقيق عندها ليس لها سابقات يعني مافيه خبرة بهذه الاجراءات ماذا تعتمد ، مافيه تفصيلات لاجراءاتها .

إذن لننظر إلى مايتم من إجراءات قانونية شكلية في بقية القوانين ، كمثال ((الناخب)) تأتي كي تحدد القطاع الذي يحق له أن يقدم هذا الطلب أو هذه العريضة ، لنأخذ قوانين اخرى ، يأتي تحديد ويقال ((الاردني)) ، مثلاً في قانون الجوازات يقال يحق لكل اردني ان يتقدم بطلب ليحصل على جواز سفر . فلو عدنا الى سجلات دائرة الجوازات ورفضنا شكلاً كل طلب قدم لم يوقع عليه الاردني فلان لما بقي فينا واحد يحمل جواز سفر ، معناه هو حدد القطاع وما هو يمارس لا ينص على أن يأتي مع التوقيع .

الشاهد في القانون في كل القضايا يجب أن يكون عاقل ، بالغ ، راشد ، له مواصفات ، عندما نرى المعاملات التي تقدم عندنا الشاهد ثم اسمه ، وطبعاً في الوثيقة التي يقدمها يتم التحقق من عمره ومن رشده ومن بلوغه . لكن لم يأتي أن زادت أوراق فيها شاهد لم يضع الشاهد البالغ العاقل الراشد مثلاً .

فبكل قانون حدد فئة يضع اسمه ولا يضع التعريف لهذه الفئة ، وهذه خبرة طويلة متراكمة فيها عشرات الالوف .

نأتي الى الجزء الثاني ، الجزء الثاني هو أن هذا مجلس نواب ، مجلس النواب الثاني عشر . ومع هذا عندنا أكثر من ثلاثين سنة أو نصف قرن من عمر المملكة بلا مجلس نواب . ماالذي جرى ؟ حقيقة بشكليات أعيقت الديمقراطية ، بحجج شكلية . ونحن كنواب وكنا قبلها مرشحين وغيرنا كان ، كم تمت إعاقة للديمقراطية بممارسات هي شكلية في القانون وفي قانون الانتخابات الاخير بالذات .

رأينا مدى الاعاقة الشكلية ، فهل نأتي نحن مجلس عانى من هذه الشكليات ، ومن شعب عانى من غياب الديمقراطية لهذه الشكليات فنفتش بهذا الاصرار الشديد على أي شكلية تبيح لنا النفاذ من الطعن .

اعتقد ان هذا لايليق بهذا المجلس ، حتى لو كان له العذر في الرد الشكلي كان عليه أن يتجاوزه ولا أعتقد أن لديه أي عذر بناء على ما أورده زملائي وما أوردت .

دولة رئيس المجلس : شكراً السيد حاتم الغزاوي .

السيد حاتم الغزاوي : شكراً دولة الرئيس .

أريد ان اتحدث من ناحية شكلية ايضاً ،

لقد انتبهت لجنة الطعون الى صدر الطعن المقدم من الدكتور نائل زيدان وقالت ((المرشح في الانتخابات النيابية)). ولكنها لم تنتبه الى ذيل الطعن الوارد فيه أن الطاعن هو المستدعي نائل زيدان المصالحة . لذلك ارى ما يوجب رد الطعن شكلاً ... شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً السيد محمد داوديه ، عفواً إذا سمحتم فيه ناس خارج القاعة يا أبو عصام لما يرجعوا حتى يكون التصويت مكتمل .

السيد محمد داوديه : شكراً ، اولاً فيه أمر مهم وهو أن الامانة العامة للمجلس زودتنا بمطالعات لا يأتيها ...

دولة رئيس المجلس : لو سمحت ياشيخ عبد المنعم فيه تصويت .

السيد محمد داوديه : أنا أعتقد أن الامانة العامة للمجلس تتحمل مسؤولية ما يجري هنا ، لأنها زودتنا بأوراق تلخص الدعاوى المرفوعة وتقدم فيها حكماً ، تقدم أحكام في هذه الدعاوى ومن أبرزها أن المرشح الذي يضع أسمه مرشح لا يحق له أن يطعن ، هذا كلام ربما تم تزوير كل اللجان فيه .

الامر الثاني ، ماذا عن اللجان الاخرى ، هذه اللجنة الثالثة ردت هذا الموضوع شكلاً ، هل سترد لجنة أخرى هذا الموضوع شكلاً أم ستمضي فيه ؟. بمعنى أن لمجلس النواب شخصية اعتبارية واحدة ولا يجوز للجنة أن ترد موضوعاً شكلاً وأن لا ترده لجنة اخرى .

أن لا نكيل بمكيالين ، يجب أن نوحد اتجاهاتنا بمعنى أن ما سيتم الاتفاق عليه هنا يجب ان يشمل جميع اللجان ، يجب أن ينظر في كل الدعاوى المرفوعة شكلاً أو لا ينظر فيها شكلاً إذا كانت مقرونة بأسم مرشح .

الامر الاخير ان هذه اللجنة إجتهدت ، وأنا خالفت إجتهادها لكني لا اقبل استخدام مصطلحات ضدها مثل تمادت ، والمصطلحات التي تمس بهذه اللجنة .

دولة الرئيس لو عدنا إلى ما قدمته الامانة العامة للجان كأنها قدمت لها أحكام فقط لتطبقها او لتنفذها ، وهذا أنا اعتقد أنه اصل المشكلة ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، مهما قدمت الامانة العامة هي مجرد لعلم اللجنة واللجنة هي سيدة نفسها ، ثم يعود القرار الى المجلس ليكون هو صاحب القرار .

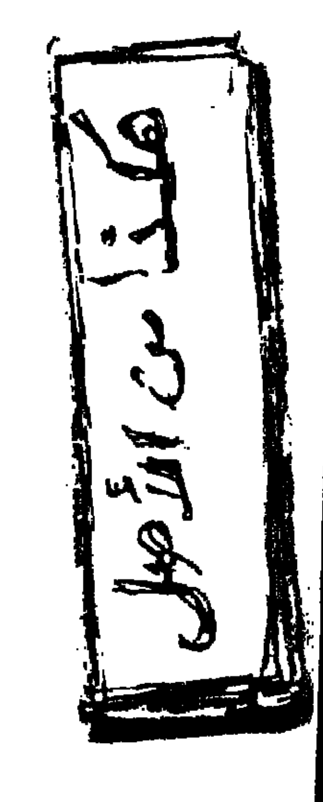
أظن أن الموضوع نضج الان ، وبالرغم من الاخوان المقدمين ، لو سمحتم أي شيء نعمله تعترضوا عليه ياشيخ عبد العزيز . الموضوع نضج وأعتقد أنه يجب التصويت على ذلك الان .

فيه إقتراح ومثنى عليه وانتظرنا عليه لفترة طويلة إذا سمحتوا صار لكم ساعة تقولوا أغلق النقاش .

الاقتراح هو باغلاق باب المناقشة ، هل توافقوا على إغلاق باب المناقشة ؟ موافقين .

هناك اقتراح مقدم من السيد عبد الرؤوف الروابدة ومثنى ومؤيد باعادة القرار الى اللجنة لبحثه مرة أخرى .

من يوافق على هذا الاقتراح ؟ وقوفاً رجاءً . بأغلبية كبيرة جداً ، يعاد الى اللجنة لبحثه مرة أخرى . تفضل



الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : بعض أعضاء اللجنة اظهروا تحيز شخصي ضد الطاعن يجب أن تغيره ، هذا تحيز .

دولة رئيس المجلس : لأ لا ارجوك ، شيخ عبد الباقي

السيد عبد الباقي جمو : أنا كنت ممن يدعو الى التصويت ولكن دولة الرئيس أعاد المناقشة فقلت له إذا كان القرار بالاستمرار فسجل اسمي .

دولة رئيس المجلس : طيب اسمك مسسجل

السيد عبد الباقي جمو : سجلت اسمي وعندما وصل الدور لعندي نضج القرار لماذا لم يعطى الكلام للجميع ؟

دولة رئيس المجلس : ياحضرات الزملاء الكرام إذا سمحتم ، بدكم تتحملوا بعض وبدنا نتحمل بعض ، كل خلافاتنا وكل كلامنا مايثار على دور مين وسمح أو ماسمح .

واتفقنا المرة الماضية أن النقاش إذا اخذ شكله وترتيبه وفيه إقتراحات بالاغلاق . لذلك انهي الموضوع الان ويعاد الى اللجنة . ألاخ بسام حدادين .

السيد بسام حدادين : شكراً دولة الرئيس وترجوا أن تتحملنا ونشكرك على صبرك وسعة صدرك يا دولة الرئيس .

أنا أولاً لا اوافق أي ملاحظة نقدية طرحت هنا أو هناك تمس أعضاء اللجنة ونزاهتها ، كل عضو له الحق أن يقول رأيه داخل اللجنة وتأتي هنا ونحن هنا بمثابة محكمة تمييز .

الان سيدي الرئيس هذه هيئة محكمة لنقل أصدرت قرارها ووجهة نظرها في القضيــة ، ألا تعتقد دولة الرئيس أن إعادة النظر في تشكيلة اللجنة أو تطعيمها أو ... الخ قضية تستحق الوقوف ؟!!! .

دولة رئيس المجلس : هذا قرار مجلس أخ بسام .

السيد بسام حدادين : وخاصة أن بعض اعضائها يريدون أن يغادروها كما علمت الاستاذ محمد داوديه مثلاً .

دولة رئيس المجلس : لا نستطيع هذا قرار مجلس وصوت عليه سابقاً .

السيد بسام حدادين : أنا أتساءل ، اضع هذا التساؤل أمـــام المجلس الكريـــم ... شكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد خليل حدادين

السيد خليل حدادين : سيدي ، كان هناك إقتراح وصوت عليه ، انتهى الموضوع لا يجوز البحث فيه مرة أخرى ، خلينا نشوف شغله ثانية ... شكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد رئيس اللجنة

السيد رئيس لجنة الطعون الثالثة : الزميل معالي الاخ الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني اتهم اللجنة بالتحيز الشخصي ...

دولة رئيس المجلس : انتهينا ، مش معقول هذا الحكي أخ مفلح

السيد رئيس لجنة الطعون الثالثة : أرجوك دولة الرئيس ، أرجو أن يقدم إعتذار الى اللجنة ...

دولة رئيس المجلس : ياخوان ممنوع الحديث بين بعض ، شيخ ابراهيم ما يصير هيك . أنا سابحث في موضوع المحضر وأقرار ما يتم في هذا الموضوع . انتهى ، البند الذي يليه ، لحظة الاخ مفلح .

السيد رئيس لجنة الطعون الثالثة : أنا أصر على الاعتذار الى اللجنة لأن اللجنة جرحت في هذه الجلسة .

دولة رئيس المجلس : سوف أقوم بشطب الكلمات التي تتعرض لهذا الموضوع .

السيد رئيس لجنة الطعون الثالثة : دولة الرئيس عفواً انا بأسم زملائي اعضاء اللجنة ((وانا أمون عليهم)) نقدم استقالتنا من هذه اللجنة ونفتح الباب للزملاء الآخرين .

دولة رئيس المجلس : اذا سمحتوا ، أخ عبد الرؤوف ، شيخ ابراهيم ..

السيد عبد الرؤوف الروابده : سيدي دولة الرئيس ، انني اتمنى على زميلي الشيخ ابراهيم وهو رئيس لجنة طعن أن يعامل زملائه في لجان الطعون الاخرى كما يجب أن يعامــل . فغداً ستطرح قرارات اللجنة التي يرأسها ولن يقبل صيغة من الصيغ أن يهاجم .

أرجو سيدي الرئيس أن تنفذ قرارك بشطب كل ما ورد عن هذه اللجنة ، أشخاصاً ولجنةً ، يسيء اليها ، فلنا مطلق الثقة باعضائها وإن خالفنا قرارهم فأننا لا نطعن في نزاهتهم ... وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، واعتبر هذا توجه من المجلس الكريم بهذا الامر وسأقوم بالعمل بموجبه ... وشكراً . البند الذي يليه .

السيد مساعد الامين العام :

ب- قرار اللجنة القانونية رقم (٤) تاريخ ١٩٩٤/١/٢ ، والمتضمن الاقتراح برغبة رقم (١) ، بشأن تعديل قانون التقاعد المدني رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ .

دولة رئيس المجلس : السيد مقرر اللجنة القانونية .

السيد عبد الكريم الدغمي مقرر اللجنة القانونية :

بسم الله الرحمن الرحيم

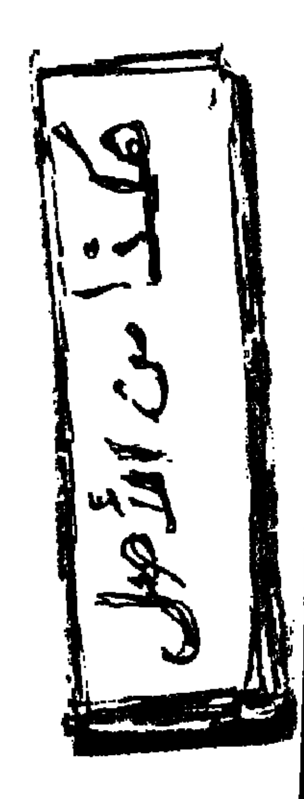
قرار (٤)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٤/١/٢ ، برئاسة سماحة الشيخ عبد الباقي جمو / رئيس اللجنة وحضور مقررها معالي السيد عبد الكريم الدغمي ، وحضور أصحاب السماحة والمعالي والسعادة السادة الأعضاء .

حاتم الغزاوي ، د. هاني حجازين ، ابراهيم شحدة زيادة ، محمود هويمل ، د. فوزي الطعيمه ، عبد العزيز جبر ، د. مصطفى شنيكات ، د. همام سعيد ، د. ابراهيم زيد الكيلاني ، عبدالله اخوارشيدة ، د. احمد الكوفحي .

وتغيب بمعذره اصحاب المعالي والسعادة السيدات السادة الأعضاء :-

السيدة توجان فيصل ، سمير حباشنه ، سليمان سلامه السعد ، عبد الرؤوف الروابده ، د. عوض خليفات .



وحضر من الحكومة :

معالي السيد احمد العقايله وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

معالي الدكتور خالد الزعبي وزير الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية .

ونظرت اللجنة بالاقتراح بقانون رقم (١) بشأن تعديل قانون التقاعد المدني رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ ، بما يكفل المساواة مع المتقاعدين العسكريين .

وقررت اللجنة الموافقة عليه واحالة الاقتراح الى الحكومة .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

أمين عام مجلس الامة

صالح الزعبي

" اللجنة القانونية لمجلس النواب "

دولة رئيس مجلس النواب المحترم

اقتراح بتعديل قانون .

تحية طيبة وبعد ،

نقترح تعديل قانون التقاعد المدني رقم ((٣٤)) لسنة ١٩٥٩ بما يكفل المساواة مع المتقاعدين العسكريين على الوجه التالي :

باستثناء الدرجة العليا والخاصة ، اذا أحيل الموظف على التقاعد وقد انهى الحد الأدنى للمدة المقررة للترفيع وفق أحكام نظام الخدمة المدنية ولم يرفع فيحسب راتبه التقاعدي على أساس الراتب الاساسي الأعلى من راتبه في الدرجة التي تلي درجته مباشرة .

واقبلوا فائق الاحترام

د. فوزي داود

د. احمد الكوفحي

عبد العزيز جبر

د. ابراهيم زيد الكيلاني

د. همام سعيد

د. عوض خليفات

عبد الرؤوف الروابده

د. مصطفى شنيكات

توجان فيصل

د. هاني حجازين

حاتم الغزاوي

عبد الكريم الدغمي

دولة رئيس المجلس : هذا القرار معروض على المجلس الكريم للمناقشة ، الاخ بسام نقطة نظام .

الدكتور بسام العموش : ياسيدي أنا لا أريد ان اناقش في القرار الذي أوصت به اللجنة ، أنا اريد من دولتكم معيار لما ينضج ولما لا ينضج من النقاشات . أرجو أن نصل الى نتيجة في هذه القضية لأنك في عملية التسجيل تسجل الاسماء وتعطي أناس ثم تحجب عن آخرين بحجة النضج أتمنى أن نصل الى عدل في هذه القضية ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، شيخ ابراهيم تريد أن تتحدث في الموضوع ؟

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : أرى الموافقة على مشروع القانون ومن يثني من الاخوان .

دولة رئيس المجلس : فيه قرار من اللجنة بذلك ، ما فيه نقاش ؟ هل توافقون على قرار اللجنة ؟ موافقة . البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

جـ- قرارات اللجنة الادارية :

١) قرار رقم (٢) تاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٦ ، والمتضمن بعض الشكاوى .

٢) قرار رقم (٣) تاريخ ١٩٩٤/١/٢ ، والمتضمن بعض الاقتراحات برغبة وبعض الشكاوي .

دولة رئيس المجلس : السيد مقرر اللجنة الادارية

السيد احمد الكساسبه مقرر اللجنة الادارية .

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار (٢)

اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس النواب الثاني عشر بنصابها القانوني بتاريخ ١٢/٢٦/ ١٩٩٣، برئاسة سعادة السيد محمد عوده نجادات رئيس اللجنة وحضور مقررها سعادة السيد احمد الكساسبه وحضر الاجتماع اصحاب السعادة الاعضاء السادة :

نواف القاضي ، خالد عبد النبي العجارمه ، فياض جرار ، جميل الحشوش ، ابراهيم سماره ، صالح شعواطه ، محمد الحنيطي ، عبد المجيد الاقطش ، ضيف الله المومني .

وتغيب بمعذره من الاعضاء سعادة النائب **ذيب أنيس .**

وتغيب بدون معذره من الاعضاء سعادة **النائب مفلح اللوزي ، سعادة النائب نادر الظهيرات ، سعادة النائب نزيه عمارين ، سعادة النائب سالم الزوايده ، سعاده النائب عبدالرحيم العكور .**

وقد تم في هذا الاجتماع دراسة الشكاوى المحالة الى اللجنة من رئاسة المجلس وقررت اللجنة ما يلي :

١. الاستدعاء رقم (١٧) تاريخ ٢٢ / ١٢ / ١٩٩٣ ، والمقدم للمجلس من مجموعة من ضباط وافراد الحرس الوطني والمتضمنة تعديل نظام التقاعد في احتساب خدماتهم العسكرية السابقه .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالة الاستدعاء الى اللجنة القانونية) .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الرؤوف الروابدة .

السيد عبد الرؤوف الروابدة : عفواً سيدي الرئيس .

اولاً : - تعديل قانون التقاعد وليس نظام التقاعد .

ثانياً : - هذا موضوع يا سيدي يحال الى الحكومة لمعرفة رأيها فيه ، اللجنة القانونية يقتصر دورها على الصياغة لاقتراح بقانون يقدم من عشرة نواب ، وهذا موضوع يحال الى الحكومة .

لذا أنا اقترح أن يحال الـى وزارة الدفاع ..... شكراً .

هكذا من الأصل

دولة رئيس المجلس : تفضل السيد المقرر.

السيد المقرر : دولة الرئيس ، رأت اللجنة قبل أن يحال هذا الموضوع الى الحكومة أن ترى رأي الاخوة في اللجنة القانونية حول هذا التعديل الذي ورد حتى لا يحال الى الحكومة أمراً لم ينضج بعد ، وأعتقد جازماً أن المجلس يحيل أمراً يأخذ به وقد درسه دراسة مستفيضة في البداية .

لذلك رأت اللجنة أن تأخذ رأي اللجنة القانونية ثم تعيده لنا ، فأذا رأينا أن نتخذ قراراً في وقت لاحق أن يحال الى الحكومة وهذا كان سبب اتخاذ هذا القرار .

دولة رئيس المجلس : شكراً مرة أخرى الاخ عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابدة : يا سيدي الشكوى فيها مشتكي ومشتكى عليه والاصل أن نسمع رأي المشتكى عليه في هذا الموضوع قبل أن نصدر قرارنا . اللجنة القانونية تصوغ مشروعاً لقانون باقتراح مقدم من عشرة من أعضاء المجلس كحد أدنى ولا تتدخل في فحوى الشكوى ، فحوى الشكوى من صلاحية اللجنة الادارية . لذا فأن ما قلته أن يحال الموضوع الى وزارة الدفاع لنسمع رأيها وعندها يبت المجلس إن كان الامر بحاجة الى تشريع سنقدمه كأقتراح بقانون . . شكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : نقطة نظام السيد عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً سيادة الرئيس .

المادة « ٢٦ » من النظام الداخلي التي نصت على اللجان الدائمة ، نصت على صلاحيات اللجنة القانونية ، « اللجنة القانونية : ووظيفتها تدقيق مشاريع القوانين التي تعرض على المجلس والنظر في الاقتراحات القانونية المقدمة من أعضاء المجلس » وما ذهبت اليه اللجنة في غير مكانه ، لا يجوز للجنة أن تحيل علينا اقتراحاً مثل هذا الاقتراح ، يحال علينا فقط الاقتراح بتعديل القانون ولا يكون الاقتراح آتي من الناس يكون من عشرة نواب فأكثر .

لذلك ما ذهب اليه الزميل الروابده هو موافق للنظام بأن يذهب الاقتراح الى الحكومة، وأنا مع ذهاب الاقتراح الى الحكومة الى وزارة الدفاع للجواب عليه حول مدى امكانيـة ذلك ، وإذا رأينا ذلك مناسباً سنقدم نحن النواب عشرة أو أكثر سنقدم اقتراحاً وعندئذ يحال الى اللجنة القانونية . وأرى أن ننتهي من هذا الموضوع . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الدكتور محمد أبو عليم .

الدكتور محمد أبو عليم : أثني على ذلك . على وقف النقاش .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ عبد الباقي .

السيد عبد الباقي جمو : يجب أن يحال هذا القرار الى الحكومة ولا يجوز إحالته الى اللجنة القانونية .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، هناك إقتراح باحالته الى الحكومة ، موافقين ؟

موافقين . تفضل .

السيد المقرر : ٢. الاستدعاء رثم (١٨) تاريخ ٢٣ / ١٢ / ١٩٩٣ ، والمقدم للمجلس من المتقاعدين العسكريين القدامى في لواء بني كنانة والمتضمنة تعديل قانون التقاعد العسكري ليشمل جميع المتقاعدين بقانون موحد . (ترى اللجنة جواز النظر واحالة الاستدعاء الى اللجنة القانونيه) وأرى أن هذه نفس القضية الاولى .

دولة رئيس المجلس : نفس المبدأ ، ويوافق المجلس على ذلك ، تفضل .

السيد المقرر : ٣. الاستدعاء رقم (٢١) تاريخ ٢٢ / ١٢ / ١٩٩٣ ، والمقدم للمجلس من مجموعة من أهالي مدينة مادبا والمتضمنة تخفيض اجرة الباصات على الخط الشرقي والبالغة ٢٢٠ فلساً .

(ترى اللجنة حفظ الاستدعاء) .

دولة رئيس المجلس : فيه أسباب استاذ أحمد ؟

السيد المقرر : الاسباب أنها تحدثت عن خط واحد فقط وتحدثت عن زيادة والزيادة المطلوب تخفيضها بحدود « ١٥ » فلس . فلذلك بعد ان اطلعت اللجنة لم يكن لخطوط مادبا – عمان أو الخط كاملاً ، كانت فقط زيادة محدودة ولخط واحد فقط . لذلك اللجنة رأت ان تحفظ هذا الاستدعاء .

دولة رئيس المجلس : الدكتور محمد أبو عليم .

الدكتور محمد أبو عليم : في وزارة النقل يأخذوا المقاييس على الكيلو متر ، هل اللجنة استشارت وزارة النقل وأعطتها ما هي الاجرة ؟ قد تكون فيه زيادة .

دولة رئيس المجلس : الاخ أحمد .

السيد المقرر : سيدي قرارات تحديد الاجرة هي اصلاً تصدر عن وزارة النقل . وهذه الاجرة التي حددت لهذا الخط بالذات حددت بقرار من وزارة النقل . ولم يكن هناك اعتراض على الاجرة على كافة الخطوط إلا على هذا الخط .

اللجنة الواقع لم تطلع ، لم تستشير وزارة النقل ، ظننت ان الامر يندرج دون قرار شامل . لكن إذا رأى الاخوة في المجلس الكريم أن يعاد هذا الامر ليعاد دراسته من جديد مع وزير النقل فلا مانع .

دولة رئيس المجلس: السيد أنور الحديد .

السيد أنور الحديد : إن استشارت اللجنة وزارة النقل وأخذت جواباً خطياً على ذلك فأنا مع حفظ المعاملة ، والا تحال لوزارة النقل لأن وزارة النقل هي الادرى بتكاليف الخطوط الخارجية والداخلية في البلد . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الاخ عبدالله .

السيد عبدالله اخو ارشيدة : شكراً دولة الرئيس .

الشكوى هذه يجب أن تقدم مباشرة الى معالي وزير النقل ، لأنها عبارة عن استدعاء وشكوى مقدمة الى مجلس والى لجنة قائمة وعليها أن ترسل الى معالي وزير النقل استيضاحاً حول الشكوى ومدى أحقية الشكوى ، ووزير النقل يبعث لها برد رسمي بأن الخطوط في المنطقة عوملت بكذا وكذا وهذا من جملتها ، وإن كان لهم حق فيناقش

هكذا من الأصل

مع وزير النقل .

أما أن تعود الى اللجنة مرة ثانية ، أنا أرى إحالتها رأساً الى معالي وزير النقل .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، تفضل الاخ سمير .

السيد سمير حباشنة : يا سيدي هذا الاقتراح يمكن يقودنا الى مناقشة الشكوى التي تأتي من المواطنين بشكل عام .

دولة رئيس المجلس : أنا كنت أُريد أن اتحدث في الموضوع بعد الانتهاء من القراءة ، ممكن أن نؤجل الموضوع ؟ تريد أن تحكي في الموضوع .

السيد سمير حباشنة : لدي فقط ملاحظة مدخل للمسألة ، يقولوا الاخوان أنها يجب أن تذهب الى وزير النقل والاستيضاح ، وزير النقل هو نفسه الذي وضع هذه التسعيرة . بمعنى إذا سحبنا هذا الاقتراح على شكاوى المواطنين فيكون دور اللجان أن تستوضح من الحكومة والحكومة ستقول بأن ذلك صحيح لأن الحكومة هي التي وضعت هذا القياس . وبالتالي ستكون شكاوي المواطنين حبر على ورق وإضاعة للوقت .

أنا أعتقد أنه يجب على المجلس الكريم أن يجد آليه من نوع خاص .

هذه تسعيرة ، وإذا سألنا وزير النقل فسيقول هذه تسعيرة ضمن المواصفات وضمن الاصول ، وسيرجع للجنة واللجنة تقول للمواطنين حفظ الشكوى ، إسحب ذلك على كل الشكاوى المتعلقة بالموطنين .

على مجلسنا أن يجد آلية من نوع خاص لنستوضح من شكاوى المواطنين بجهه ، أنا أعتقد ، أي جهة باستثناء الحكومة لأن الشكوى مقدمة بالاساس على الحكومة . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الرؤوف الروابدة .

السيد عبد الرؤوف الروابدة : أنا لا أحب أن أخالف أخي الحبيب سمير الحباشنة لكنني مضطر لأن أخالفه مخالفة جذرية ، الاصل ان الشكوى مقدمه على صاحب قرار صدر من الحكومه والأصل أن تستمع للمشتكى عليه ، لماذا صدر مثل ذلك القرار ، وما هي الاسس القانونية والواقعية والادارية التي استند اليها . بعد أن نسمع جواب الحكومة لا يعني ذلك أن نلتزم برأيها ، عندها نصبح أصحاب حق في ابداء الرأي مع من الحق . أما قبل ذلك أن نضع من أنفسنا حكماً نستمع للمشتكي وحده ، أعتقد أن هذا الامر لا يسهل سماعنا لقضايا الناس .

ولذلك أنا أقترح أن تحال هذه القضية الى معالي وزير النقل لأعلامنا سبب إتخاذ هذا القرار . . . شكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور عبد الحافظ .

الدكتور عبد الحافظ الشخانبة : شكراً سيدي الرئيس .

سيدي هذه الشكوى يجب أن ننظر اليها من ناحية مبدأيه ، الان التوجه بشكل عام لدى مؤسسة النقل العام التخلي عن إدارة معظم خطوط النقل في الاردن ومنح الامتيازات للشركات الخاصة . هل هنالك قانون ا ؟ نظام تعمل به وزارة النقل لتحديد الاجرة على المسارات بشكل عام..

وإذا ما ضمنا الان لوزارة النقل السلطة والقدرة على تحديد التسعيرة للنقل ، هل يمكن أن يكون ذلك مستمراً ؟ أم أن ذلك فقط سيترك للقطاع الخاص ؟ والقطاع الخاص سيزيد باستمرار التسعيره على الركاب شيئاً فشيئاً مما سيسبب لنا إرباك وإشكال كبير في البلد . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الدكتور محمد أبو عليم .

الدكتور محمد أبو عليم : هذه الشكوى من فئة من المواطنين ، ومن يقوم بالتسعيرة هي لجنة وهذه اللجنة عرضة أن تخطيء . فلذلك من يتحقق من الخطأ أو الصواب هي الجهة المسؤولة عن هذه اللجنة .

فيجب إحالتها الى وزارة النقل . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الاخت توجان .

السيدة توجان فيصل : الاساس أن الوزارة لها طواقمها ولها آلياتها ومعاييرها ، فلا يجوز إغفالها . اذا كانت الشكوى المقدمة تتضمن أسباب تقارن الاسباب بأسباب ومبررات الوزارة في وضع هذه التسعيرة أو إجراء هذا الاجراء .

إذا شعرنا أن الشكوى بسيطة لا تتضمن أسباب ممكن أن تحفظ ، إذا شعرنا أنها شكوى جذرية حتى لو غابت الاسباب فيها ، بما أننا هنا نبحث في آلية للتعامل مع شكاوى قادمة ، إذا شعرنا أنها مهمة وليس هنالك أسباب ، الشكوى عادة مرفقة بعنوان فيتم الاتصال بمن قدمها للاستزادة في التفاصيل حسب ثقل الموضوع .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد حماد .

السيد حماد أبو جاموس : دولة الرئيس، نحن عندنا لجنة إدارية كلفها هذا المجلس الكريم وهي آلية المجلس في إستقصاء الامور الادارية ، وقد قامت اللجنة باستقصائها وحصلت على كتاب من معالي وزير النقل يوضح أنه قامت بدراسة ووصلت لقناعة أن الرقم صحيح .

لذلك أقترح على المجلس الكريم قبول اقتراح اللجنة . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : لي تعليق إذا سمحتوا قبل أن نكمل ، يعني لا بد للجنة عندما تقدم تقريرها للمجلس إما أن تكتب تفصيل عن مداولاتها في تلك القضية بالذات أو المقرر يشرحها شرح حتى يكون المجلس في صورة ما عملته اللجنة في موضوع البحث بالتحديد ، فمثلاً هذا الامر لازم الاخوان يأخذوه بعين الاعتبار . الاخ عبد موس .

السيد عبد موس النهار : شكراً دولة الرئيس .

الواقع أنا أحب أن اتكلم في آلية الشكاوى ، أنا اعتقد أنه لا يجوز تقديم شكاوى أو من المجدي أن لا تقدم شكارى الى المجلس الا بعد تقديم المعنيين الى الجهات المختصة في الوزارات . والجهات التنفيذية . لان الاصل التظلم الى المجلس اذا كان الوزير المعني او المسؤول المعني لم يستجب لهذه الشكوى ويعتقد صاحبها انها عادله يتقدم الى المجلس . اما ان يصبح المجلس بدل ديوان للوزارات على أساس تمرر من قبله الشكوى

هكذا من الأصل

مباشرة هذا الامر سيكون متعباً للمجلس ومقدمي الشكوى . . . وهذا رايي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الاخ هاشم.

الدكتور هاشم الدباس : شكراً دولة الرئيس .

قطاع النقل عندنا اصبح قطاع مشترك، مؤسسة النقل العام والمواطنين يشتركوا في شراء خطوط بين المدن والعاصمة . القطاع الخاص لما يشترك في أي نقل يدرس الجدوى الاقتصادية لمثل هذا الموضوع ، وأعتقد أن اللجان تكون أحرص وتكون دائماً متشددة ضد القطاع الخاص .

ولذلك قبل أن نبدي آرائنا في موضوع مالي نقدر الكلفة ونحن دائماً نطلب الكلفة الحقيقية بدل الخدمات ، وإذا كان على القطاع الخاص أن يقوم بدوره في خدمة المجتمع فلذلك يجب على وزارة النقل أو اللجنة المعنية أن تبدي رأيها في موضوع كيف توصلت الى مثل هذا الرقم قبل أن نقبل شكوى من اي شخص كان . . . وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : الشيخ عبد الباقي.

السيد عبد الباقي جمو : أعتقد أن قرار اللجنة ناقص وكان عليها أن تسأل ، وأنا عندي خلفية عن هذا الموضوع ، قبل ست سنوات تقريباً كانت هناك شكوى من أصحاب الباصات أن وزارة النقل ترغمها على أن تتعرج على قرية في الخط الشرقي الى مادبا وهذا يكلفها كثيراً ، وكان أصحاب الباصات يطالبون بزيادة التسعيرة حتى يتجنبوا الخسارة .

ولذلك أعتقد أن هذه الزيادة في هذا الخط بالذات لأن هذا الخط فيه تعريج على قرية بعيدة على أصحاب الباصات أن يوصلوا الركاب اليها ثم يعودون الى الخط الاصلي ليصلوا الى مادبا ، وعلى كل حال كان على اللجنة أن تسأل الوزارة المختصة في هذا الموضوع قبل أن تقرر حفظ الشكوى .

أما من ناحية أن المواطن يشكو ، المواطن لا يمكن أن يقدم شكوى الى مجلس النواب إلا بعد أن يسيطر اليأس عليه لكثرة طرق أبواب الحكومة .

لذلك أرجو أن ننظر في كل شكوى تقدم لهذا المجلس دون تمييز . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الشيخ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم أبو زنط : شكراً دولة الرئيس . كنت اريد ان اطلب من الرئاسة الجليلة عشر دقائق لصلاة الظهر .

دولة رئيس المجلس : لما ننهي هذه نرفع الجلسة ، السيد جمال الخريشا .

السيد جمال الخريشا : شكراً دولة الرئيس .

أولاً ، بخصوص الشكاوى هي حق للمواطن ، واللجنة حسب النظام الداخلي معها الحق بأن تحفظ الشكوى أو تخاطب الجهة المعنية أو تبحث هذا الموضوع تحت قبة البرلمان . . . شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد الهادي .

السيد عبد الهادي المجالي : شكراً دولة الرئيس .

حقيقة اللجنة الادارية وظيفتها تدقيق الشكايات حسب المادة « ٢٦ » . اللي اقترحه أن اللجنة الادارية تضع خطة عمل ، كيف تتلقى الشكوى وكيف تدرس وآلية عمل هذه اللجنة ، يوافق عليها المجلس وتلتزم اللجنة الادارية بهذه الخطة . فنكون كلنا على بينة حقيقة من عمل وآلية هذه اللجنة . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : وأرجو من السيد رئيس ومقرر اللجنة أن يأخذوا هذا الامر بعين الاعتبار . السيد المقرر .

السيد المقرر : الاقتراح اللي اقترحه سعادة السيد عبد الهادي المجالي ، اللجنة وضعت آلية لها ونتبع آلية مكتوبة عندنا كيف تسير عملية دراسة الشكاوى وتدقيقها .

أما كيف نستقبل الشكاوي ، من حق أي مواطن أن يتظلم ويرسل شكوى ، ونحن لانستقبل الشكاوى مباشرة بل تحال الينا من الامانة العامة بعد أن يطلع عليهـا رئيس المجلس ، يحيل الينا الشكاوى . أي شكوى تحال الينا ننظر فيها ، نتخذ قرار ، لا نستطيع أن نخاطب مباشرة ، المخاطبة المباشرة بالطريقة الرسمية للوزارات لا نخاطب بل نحيلها الى المجلس لجواز النظر . الا بعض الاتصالات الجانبية قد ترى اللجنة أن تستفسر لأستكمال جوانب غير واضحة لدينا لاتخاذ القرار في اللجنة ، فنستوضح من الوزير المعني أو المشتكى عليه .

الآلية هي موجودة ومن يريد أن يطلع عليها فهي مدرجة على جدول أعمالنا من بنود محددة لنسير وفقها .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد سمير .

السيد سمير حباشنة : قادنا هذا الموضوع لمناقشة الآلية اللي تفضل فيها السيد المقرر ، فعلاً أنا أعتقد أن على اللجنة الادارية ، مثلما تفضل الاخ عبد الهادي ولا أختلف مع الاخ أبو عصام ، بضرورة أن تعرض علينا الآلية ، آلية عملها كلجنة إدارية . حتى نقر أو نشبع هذه الآلية ويكون لدى اللجنة آلية مناسبة .

يا إخوان الخوف كل الخوف أنه بعدم وجود رأي آخر أن يكون أمام اللجنة رأي الحكومة فقط ، وهنا انتفى الاساس أو الفلسفة من الشكوى . يعني هذا تمنى على الاخوان في اللجنة الادارية أن يقدموا لنا في جلسة قادمة آلية تعاملهم مع الشكاوي لبحثها وإشباعها من قبل المجلس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد الرؤوف نقطة نظام .

السيد عبد الرؤوف الروابدة : سيدي الرئيس ، ما يحكم العرائض هو المادة « ١١٧ » من النظام الداخلي ، ولا تعطي المجلس إلا أحد قرارين إما رفض العريضة ورفضها أو تحويلها الى الوزراء . حتى نستمع لرأيين ، القول أننا لم نطلع إلا على رأي واحد ، العريضة هي الرأي الواحد ، هي الشكوى ، فلا بد أن تطلع على الرأي الآخر .

فلذلك لو قرأنا سيدي المادة « ١١٧ » «تفحص اللجنة الادارية ما أحيل عليها من العرائض وتبين في تقريرها :

١- ما يجب ارساله منها الى الوزراء .

٢- ما ينبغي رفضه .

يعرض رئيس المجلس رأي اللجنة على المجلس للفصل فيه » في هاتين النقطتين فقط .

ولذلك أنا أعتقد أن نقاشنا لا طائل تحته، ننتظر جواب الحكومة على كل شكوى ثم نعيد دراسة الشكوى لنعرف الحق مـع من . . . شكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً وفيه هناك إقتراح لأحالتها الى وزارة النقل ، هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟ موافقة .

السيد المقرر :

٤. الشكوى رقم (٣٠) تاريخ ٢٣ / ١٢ / ١٩٩٣ ، والمقدم للمجلس من السيد احمد سلمان قوقزه بشأن الغاء خط تسيير باص جرش / اربد بعد حصوله على الموافقة من الجهات المختصة .

(ترى اللجنة حفظ الشكوى لعدم الاختصاص) وتحفظ على هذا التنسيب سعادة النائب احمد الكساسبه وسعادة النائب صالح شعواطه .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا .

اللجنة الادارية	**امين عام مجلس الامة**
لمجلس النواب	**صالح الزعبي**

دولة رئيس المجلس : فيه شرح أخ أحمد حول هذه النقطة ؟

السيد المقرر : الحقيقة الموضوع أن هذا الرجل تقدم بطلب لترخيص خط الباص كما أشار في شكواه وأخذ موافقة اللجنة الفرعية من عطوفة محافظ اربد وموافقة معالي وزير الداخلية ، ثم قدم بعد ذلك المالكون لخط باصات عمان / اربد ، وكما يقول في شكواه يملكون أكثر من ثلاثين باصاً ، تقدموا بشكوى أن هذا الخط مخدوم من خلال خطوط النقل التي يحملون امتيازاً من الحكومة لها .

درست اللجنة هذا الموضوع ، الرجل شكواه أنه كيف يصدر قرار من اللجنة الفرعية ثم من اللجنة المركزية ثم بناء على إعتراض هؤلاء يرفض اعطائه الترخيص ، اللجنة تدارست هذا الموضوع ورأت أن يحفظ هذا لعدم الاختصاص ، أي رأي اللجنة يجب أن يعود يراجع وزير الداخلية أو يلجأ الى القضاء .

كان موضوع التحفظ مني ومن زميلي صالح شعواطة ، انها قضية معروضة لدينا على اللجنة فحبذا لو أننا إستعلمنا عن هذا الامر وتفصيلاته من معالي وزير الداخلية لكي نقدم للمجلس صورة عن هذا الموضوع ، لكن كان قرار اللجنة بالأكثرية ووضعنا تحفظنا على ذلك .

دولة رئيس المجلس : الدكتور فوزي .

الدكتور فوزي الطعيمة : شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة أنا استغرب رأي اللجنة عندما تقول حفظ الشكوى لعدم الاختصاص ، ماذا يعني عدم الاختصاص ؟ هذه لجنة من لجان المجلس الدائمة تستقبل شكاوى شتى من المواطنين ، عندما تكون القضية معروضة على القضاء يمكن للجنة أن تقول مثل هذا الرأي .

أما الرد على هذه الشكوى بهذه الصيغة فأعتقد أنه مغلوط ، وأنا اؤيد تحفظ الزملاء الكساسبة وشعواطة وأن تذهب هذه الشكوى لوزارة الداخلية . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الاخ عبد الكريم .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً سيادة الرئيس .

الحقيقة فيه اقتراح يتعلق بعمل اللجنة الادارية وسبق لي أن أثرته في المجلس السابق ، حتى نوفر كثير من النقاش ، يا حبذا لو أن اللجنة الادارية ترسل مع قرارها المرسل الى المجلس صور هذه الشكاوى . لكنا قرأناها في بيوتنا قبل أن نأتي الى بيوتنا ووفرنا وقتاً كثيراً من النقاش ، هذا الاقتراح الاول .

فيما يتعلق بالشكوى المنظورة فعلاً كلمة « عدم الاختصاص » كلمة خارجة عن عمل اللجنة ، عمل اللجنة بموجب المادة « ١١٧ » من النظام إما أن ترى حفظ الشكوى فقط ، ما فيه لعدم الاختصاص . وإما أن ترى احالة هذه الشكوى الى الوزراء المختصين أو الوزير المختص.

فأنا مع إحالة هذه الشكوى الى وزير الداخلية المختص لنسمع رأيه بعد أن ينظرها . . وشكراً .

دولة رئيس اللجنة : السيد رئيس اللجنة.

السيد محمد عودة المجادات : سيدي الموضوع طرح للقضاء ولو كان للمواطن حق لحصل عليه ، فمن هنا نحن ذكرنا عبارة الحفظ لعدم الاختصاص .

دولة رئيس المجلس : ذهب للقضاء ؟

السيد رئيس اللجنة : نعم ، أقام دعوى.

دولة رئيس المجلس : إذا أقام دعوى لماذا لم يوضح ؟ . السيد المقرر .

السيد المقرر : الموضوع أنه يتظلم من القرار برمته ، قرار الغاء التصريح ، هو قال لجأنا الى القضاء وأعطاه جواب أيضاً بعدم جواز أخذ هذا الخط . والرجل عاد الى سلطة أخرى ليتظلم لأنه شعر أنه ظلم .

دولة رئيس المجلس : السيد رئيس اللجنة ، هل عرض هذا الامر حسب استيضاحاتكم على القضاء وبت فيه ؟

السيد رئيس اللجنة : من خلال استدعاء المواطن نفسه يؤكد ذلك ، وهذا لا يعني أنه كلما قضية عرضت على محاكمنا أن يعاد النظر فيها من قبل هذا المجلس لأنه لنا كل الثقة المطلقة بقضائنا .

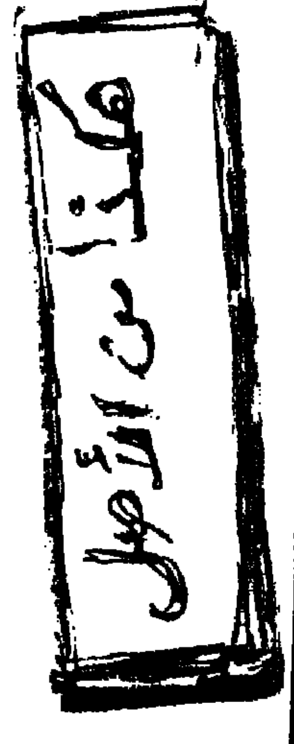
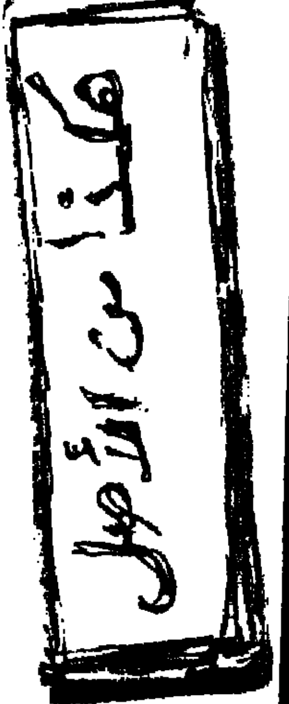
دولة رئيس المجلس : إذا كان القضاء طرف وأخذ قرار أعتقد أن الاخوان لازم يعرفوا ويصوتوا على هذا الاساس . إذا هذا الكلام تم نصوت الان على الموضوع بما ترغبون .

يعني هل يحول الى وزير الداخلية أم توافقون على قرار اللجنة ؟

يحول لوزير الداخلية ، من يوافق على ذلك ؟ لا يجوز .

السيد عبد الرؤوف الروابدة : سيدي ، ليس فقط إذا صدر قرار من القضاء ، أي أمر منظور أمام القضاء لا يجوز للمجلس أن ينظر فيه .

ما دام يقول انني رفعت دعوى حتى لو لم يبت بها ترفع يد المجلس عنها ، ولذلك نرى حفظ هذه الشكوى .

دولة رئيس المجلس : إذن هل توافقون على قرار اللجنة ؟ موافقة ؟ موافقة . نقطة نظام .

السيد رئيس اللجنة : اللجنة ما ناقشت ولا قالت عدم إختصاص ، اللجنة ناقشت الموضوع بصورة مستفيضة وصار جدل طويل عليها . هناك قرار من معالي وزير الداخلية بمنح تصريح لشخص ، أعترض أصحاب الامتياز ، وجد وزير الداخلية بأن قراره خاطىء فسحب قراره بكتاب . قام المواطن برفع دعوى لدى محكمة العدل العليا على معالي وزير الداخلية، اللجنة نظرت الموضوع ووجدت أنه ليس من صلاحياتها وليس من حقها تبحث الموضوع .

دولة رئيس المجلس : واضح ، ترفع الجلسة لمدة عشرة دقائق ثم نعود بعدها .

– وهنا رفعت الجلسة لمدة عشرة دقائق ثم عادت للانعقاد بعد ذلك –

– استئناف الجلسة –

دولة رئيس المجلس : بسم الله الرحمن الرحيم

أعلن استئناف الجلسة ، السيد مقرر اللجنة الادارية تفضل .

السيد المقرر :

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٣)

اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ٢ / ١ / ١٩٩٤ ، برئاسة سعادة السيد محمد عوده نجادات رئيس اللجنة وحضور مقرر اللجنة سعادة السيد احمد الكساسبه وقد حضر الاجتماع اصحاب السادة الاعضاء نواف القاضي ، ابراهيم سماره ، فياض جرار ، د . عبد المجيد الاقطش ، خالد عبد النبي ، محمد الحنيطي ، صالح شعواطه ، جميل الحشوش . وتغيب بمعذرة سعادة السيد ذيب انيس .

وتغيب بدون معذرة الاعضاء السادة مفلح اللوزي ، نادر الظهيرات ، نزيه عمارين ، عبد الرحيم العكور ، ضيف الله المومني ، سالم الزوايده . ونظرت اللجنة بالاقتراحات برغبة والشكاوى المحاله اليها من رئاسة المجلس وقررت ما يلي : –

١. الاقتراح برغبة رقم (١) تاريخ ١٨ / ١٢ / ١٩٩٣ والمقدم من سعادة النائب الدكتور نزيه عمارين بشأن تحويل مركز طبي عي الى مركز صحي شامل .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي وزير الصحة) .

دولة رئيس المجلس : نقطة نظام الاخ منصور .

السيد منصور بن طريف : شكراً دولة الرئيس .

المادة « ٩١ » من النظام الداخلي تنص على ما يلي « على اللجنة الادارية أن تقدم في مدى خمسة عشر يوماً تقريراً مختصراً عن الاقتراحات التي تحال عليها بجواز النظر فيها أو رفضها ، فاذا قرر المجلس جواز النظر فيها أحالها على اللجنة المختصة بالموضوع » .

وبما أنه قد تم تشكيل اللجان المؤقتة بما فيها لجنة الصحة وسلامة البيئة ، فحري أن يحال هذا الاقتراح الى هذه اللجنة .

وبهذه المناسبة دولة الرئيس أقترح وأرجو من الاخوة في هذه اللجنة أن يدرسوا مثل هذا الاقتراح بكل عمق وموضوعية وأن يحصلوا على المعلومات اللازمة من الوزارة المختصة حتى يكون ما يقترحونه على المجلس قابلاً للتنفيذ ما أمكن . فاذا أرسلنا اقتراحاً الى وزارة معينة وجاءنا الجواب بأن هذا لا تنطبق عليه الاسس لا نكون قد أنتخبنا شيئاً فعالاً . أما أن نتدارس هذه الاسس مع تلك الوزارة وأن نطلب منها فعلاً كل المعلومات التي تجعل إمكانية الخروج بقرار نافذ ضمن تلك الأسس المعتمدة ، وان تكون الاسس منبثقة إما من القانون أو النظـــام أو من مرجـــع هو المخول باصـدار هذه الاسس . . . وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد الرؤوف الروابدة .

السيد عبد الرؤوف الروابدة : سيدي الكريم أرجو أن نعي الفصل الجدّي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، فما كان تنفيذياً حق مطلق من حقوق السلطة التنفيذية ، وما نبديه من رأي هو إقتراح برغبة . بمعنى أننا نبدي رغبتنا الى الحكومة ولا نلزمها بقرار تنفيذي وإلا لتدخلنا باجراءاتها ورفعنا مسؤوليتها عن العمل وتحملنا المسؤولية تحملاً مباشراً .

ولذلك سيدي الرئيس ، المادة التي قرأها زميلي الكريم تنصرف الى أمور هي من صلاحيات اللجان الاخرى ، أما لو قرأ المادة التي تليها فهي تقول « إذا قرر المجلس إحالة امر للحكومة يحال اليها » لأن الحكومة هي التي تعرف أسسها وتعرف المواضيع التي يحتاجها المواطنين وتصدر قرارها . هذا القرار خاضع لرقابتنا السياسية وليس لرقابتنا التنفيذية ، بمعنى آخر إن تعسفت الحكومة وامتنعت عن إعطاء بعض الناس حقوقهم وخالفت الاسس الموضوعة نحملهاالمسؤولية السياسية من خلال رقابتنا عليها بهذا المجلس . لكننا لا نصدر قراراً تنفيذياً بفتح مدرسة أو بفتح عيادة صحية أو باقامة مستشفى ولكننا نترجم قراراتنا هذه بقانون الموازنة سيدي الرئيس .

لذلك في مثل هذه الاقتراحات هي إبداء رغبة من الاعضاء مؤيدة من المجلس أن تدرس الحكومة مثل هذه الامور . فاقترح إحالتها الى الحكومة . . شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ عبد الباقي .

السيد عبد الباقي جمو : « سبقني اليها عكاشة » كنت بدي أقول اللي حكاه .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً سيادة الرئيس .

الحقيقة اقدر جهد إخواني في اللجنة الادارية تقديراً جيداً وأشكرهم على ما قاموا به من دراسات ومن نظر في الشكاوى والاقتراحات برغبة المقدمة من السادة النواب، وقد اقترحت عليهم قبل قليل أن يزودونا بالشكاوى التي ترد من المواطنين .

اقتراح آخر لم أرى في محضر القرارين أي دعوى لأي من الوزراء ، بأمكان اللجنة أن تستدعي الوزير المختص باي اقتراح مقدم من النائب وأن تناقش معه مدى امكانية ذلك . فالوزير يقدم التوضيح اللازم وعندئذ اللجنة ترى أن توضيح الوزير مقنع أو غير مقنع إذا

هكذا من الأصل

كان مقنعاً اللجنة تستدعي النائب المقترح لتفهمه وجهة نظر الوزير وتطلعه على وجهة نظر الوزير ، واذا لم تقتنع اللجنة تقرر التوجيه الى المجلس باحلته الى الحكومة .

وقد كنت أتمنى أن يشاركنا الوزراء أيضاً ليس في اللجنة فقط أن يشاركونا هنا في الجلسة ، لكن على ما يبدو أن هذا الاقتراح رقم « ١ » المتعلق بالصحة نسمع أن معالي وزير الصحة قدم استقالته بسبب خطأ أرتكب في أحد المستشفيات ، ونحترمه على هذا الموقف ، رغم انني من الذين وجهوا له نقداً في جلسة الثقة .

إذا كان هذا الموقف صحيحاً فنحن نحترم معالي الوزير الذي يرسي تقاليد ديمقراطية إذا كـان يستقيـل من أجل خطأ . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : شكراً سيدي الرئيس .

ما تفضل به الزميل سنعمل به عندما يحتاج الموضوع أن نستدعي أي من الوزراء أو أي مسؤول في الموضوع الذي يبحث من قبل اللجنة . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد المقرر .

السيد المقرر : فقط أريد ان أذكر بأننا قمنا بالاتصال في بعض الحالات مع بعض الاخوة الوزراء ، لكن المطلوب منا بقراراتنا المحالة من اللجنة الى المجلس أما أن نوصي بحفظ هذا القرار أو بجواز إحالته الى الحكومة.

أضرب مثالاً أننا قمنا بالاتصال مع معالي وزير الدولة الاستاذ عادل ارشيد بخصوص موظفي « الانروا » وكلفنا بعض الاخوان واتصلوا معه ، لكن ليس هنا مكان أن نضيع حيثيات الاتصال .

لكن موضوع أن نحيل الشكاوى أرجو أن يطلب هذا من الامانة العامة إذا أراد الاخوة النواب أن يطلعوا على الشكاوى ، يعني أن تقوم الامانة العامة بتزويد كافة الاخوة النواب بنسخ من هذه الشكاوى ليطلعوا عليها وليس مسؤوليتنا كلجنة أن نقوم بهذا الامر .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد الهادي المجالي .

السيد عبد الهادي المجالي : شكراً دولة الرئيس .

في المناقشة السابقة للقرار رقم « ٢ » اقترحنا أن يكون هناك آلية للجنة الادارية ، يعني أنا غير مقتنع بالطريقة التي تتم فيها العملية ، هي زيادة حلقات .

يعني إذا انسان تقدم باقتراح برغبة يذهب اوتوماتيكياً للجنة الادارية ، اريد أن أعرف بماذا تقوم اللجنة الادارية بدراسة هذا الطلب ؟ إذا كان كله سيذهب للوزير لماذا لم يرسل للوزير مباشرة ؟

ولذلك أنا اؤيد اقتراح الاخ منصور ، ما دام هذا له علاقة بالصحة ، لا نريد ان نلزم الحكومة بتنفيذ هذه الرغبة وإنما حتى تتوحد قراراتنا أو رغباتنا . أذا أحيل الى اللجنة الصحية لدراسة هذا الموضوع يمكن يعطينا جدوى من

هذه الرغبة والدراسة أكثر من فقط تحويلها الى وزير الصحة . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الاخ منصور .

السيد منصور بن طريف : اريد فقط أن أقول أن المادة «٩٢» انما جاءت بعد المادة «٩١» وهي تنص على أنه بامكان المجلس أن يحيل الى الحكومة مباشرة . ولكن المادة «٩١» أيضاً تنص على أن من حق المجلس أن يحيل الى اللجنة المختصة ، اوكما قال الاخ عبد الهادي اللجنة المختصة هي التي يمكن أن تدرس مثل هذه الرغبة وتعطي الرأي حيالها واضحاً للمجلس ، وحينها يكون المجلس هو صاحب الصلاحية في الاحالة الى الحكومة . . وشكراً.

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد أنور الحديد .

السيد أنور الحديد : قرار اللجنة الادارية ينسجم والنظام الداخلي ، فأنا اقترح إقفال باب النقاش والسير ببقية جدول الاعمال . . وشكراً.

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبدالله أخو ارشيدة .

السيد عبدالله أخو ارشيدة : شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة بالنسبة لعطوفة الاخ أبو سهل وعطوفة الاخ منصور ، الفصل الحادي عشر في المادة « ٩٠ » يقيد المجلس بنص واضح ، لأنه يجب أن تحال كافة الاقتراحات برغبة الى اللجنة الادارية وهي التي تقوم بدراستها وتقديم تقديرها الى المجلس لاحالته الى أي جهة كانت سواء لجنة مختصة أو غيرها .

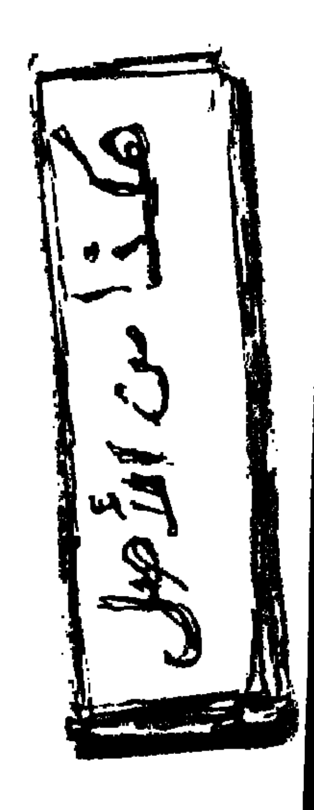
فلذلك هذه الآلية اللي تفضلوا فيها الاخوان اثني على اقتراح الرئاسة في بداية جلستنا بأن يعمم على كافة اللجان ذات الشأن بالعلاقات العامة ونحن مقبلين على لجنة حريات عامة موسعة وستردنا شكايات كثيرة بأن تكون القرارات مقدمة
ضمن المادة « ٩٠ » و « ٩١ » وما يليها ومفصلة للمجلس خشية ان نقع في دوامات نقاشات كهذا كلما يأتي اقتراح للجنة ، للوزارة ، لغيرها .

فأرجو أن دولة الرئيس يكرر بتعليمات خاصة أو إعانة اللجان على كيفية تقديم التقارير، لا أقصر الطعن ولكن ممكن البعض منا ليس لديهم خبرة في تقديم التقارير . . وشكراً.

دولة رئيس المجلس : شكراً ، إذا قرأنا المادة « ٩٠ » اللي هي تحدد عمل اللجنة الادارية في هذا الموضوع وهي الاقتراحات برغبة ، والاقتراح برغبة يأتي من نائب فقط لا يأتي من مواطنين ولذلك هي واضحة . كل اقتراح برغبة لأحد الاعضاء يجب أن يقدم كتابه الى رئاسة المجلس ويخبر الرئيس المجلس به في أول جلسة لاحالته على اللجنة الادارية .

فاذا كان الاقتراح متعلقاً بموضوع محال على لجنة أخرى بعث به الرئيس اليها مباشرة لبحثه مع الموضوع . والذي يعني بمجمله أنه يمكن إحالة أي موضوع إضافة الى الحكومة الى لجنة أخرى و يعني ممكن تبحثه لكن القرار هو قرار سلطة تنفيذية وليس قراراً للمجلس .

واقتراح الاخ عبدالله في موضوع الاجتماع مع اللجان إن شاء الله نباشر به ، يعني هذه أول دورة وأول اجتماعات وفيه ناس جدد وسوف تستقيم الامور بالطريقة التي



نتوقعها . الدكتور محمد .

الدكتور محمد ابو عليم : قرار اللجنة الادارية صحيح ، لأن لجنة الصحة والبيئة تنظر في المواضيع المتعلقة بالصحة وشؤون البيئة وتنظر في مواضيع المخالفات على المستوى الصحي في البلد . أما انشاء المراكز الصحية والمستشفيات هذا للسلطة التنفيذية أو اقتراح من أحد النواب . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : في ضوء المناقشات هل توافقون على قرار اللجنة في هذا الامر ؟ موافقة ، تفضل السيد المقرر .

السيد المقرر : ٢. الاقتراح برغبه رقم (٢) تاريخ ١٨ / ١٢ / ١٩٩٣ والمقدم من سعادة النائب نزيه عمارين بشأن اصلاح الطرق التالية :

الكرك - القطرانه ، الكرك - الموجب، الكرك - مؤته .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي وزير الاشغال العامة والسكان) .

دولة رئيس المجلس : موافقة ؟ الاخ خليل .

السيد خليل حدادين : أرجو أن أشير هنا الى أن زملائي في اللجنة الادارية التبس عليهم رغبة الزميل نزيه عمارين ، وكانت رغبته كما قرأتها طريق الكرك - الموجب إصلاح ، طريق الكرك - مؤتة إصلاح ، أما رغبته كما أتت في كتابه عن طريق الكرك - القطرانة هو يطلب إعادة إنشاء وطلب أيضاً أن تكون بأربعة مسارب ، يعني طريق سريع وليس إصلاحاً . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دكتور هاشم .

الدكتور هاشم الدباس : شكراً دولة الرئيس .

هناك الكثير من الاقتراحات برغبة وهذه أكثرها لها إنعكاسات مالية ، لا يمكن للدولة في أثناء السنة أو قبل الموازنة أن تضع موازنة أخرى لأصلاح طريق أو لبناء مركز صحي . نحن في اللجنة المالية وفي مجلس النواب ممنوع علينا إضافة نفقات جديدة الى الموازنة ، يمكن نقل ، ولذلك أنا أقول أن جميع الاقتراحات يجب أن تحال الى الحكومة لابداء رأيها في الموضوع ، لأن أهل مكة أدرى بشعابها من الناحية المالية .

ولذلك أرجو من الاخوان بالنسبة للاقتراحات برغبة أن تكون موضوعية أكثر منها دعائية . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الدكتور فوزي .

الدكتور فوزي الطعيمة : سيدي الرئيس ، أريد أن أبدي ملاحظة لهذا المجلس الكريم ، أننا نكرر اقوال بعضنا أولاً ، ونهدر وقت هذا المجلس ونشتغل وكأن ليس لدينا أية أعراف سابقة . هذه الاقتراحات نظاماً وعرفاً يجب أن تحول ، فلماذا نضيع وقت المجلس بهذا الحديث وبهذا النقاش وبهذا التكرار وكأننا مبتدئين .

هذا المجلس له تاريخ وله أعراف . . لنلتزم بهذا . . وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، من يوافق على قرار اللجنة ؟ موافقين .

السيد المقرر : ٣. الاقتراح برغبة رقم (٣) تاريخ ١٨ / ١٢ / ١٩٩٣ والمقدم من سعادة النائب الدكتور نزيه عمارين بخصوص اعاده احياء مشروع كلية التمريض في محافظة الكرك .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي وزير الصحة) .

دولة رئيس المجلس : من يوافق على قرار اللجنة ؟ موافقة .

السيد المقرر : ٤. الاقتراح برغبة رقم (٤) تاريخ ١٨ / ١٢ / ١٩٩٣ والمقدم من سعادة النائب الدكتور نزيه عمارين بشأن تحويل مركز طبي غور المزرعة الى مركز طبي شامل .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي وزير الصحة) .

دولة رئيس المجلس : من يوافق ؟ موافقة. السيد جمال .

السيد جمال الخريشا : يا سيدي ، كان في المجلس السابق وكما تذكر يأخذ المجلس وقت محدود جداً لمن يعترض على الاقتراحات وتناقش ، وأما ما تبقى تحال حسب توصية اللجنة ، وهذا كان مطبق في المجلس السابق دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : نحن ماشين عليه. السيد المقرر .

السيد المقرر : ٥. الاقتراح برغبه رقم (٥) تاريخ ١٨ / ١٢ / ١٩٩٣ والمقدم من معالي النائب السيد عبد الرؤوف الروابده بشأن اللامركزيه فيما يتعلق بالادارة المحلية واشخاصها والتقسيمات الادارية .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى الحكومة) .

وهناك مخالفة من سعادة السيد نواف القاضي على هذا الاقتراح .

دولة رئيس المجلس : الاخ نواف لنسمع مخالفتك .

السيد نواف القاضي : دولة الرئيس ، مع احترامي لمعالي الزميل عبد الرؤوف الروابدة رأيت من واجبي أن اعترض على هذا الاقتراح بما يلي : -

أولاً : بعد أن استمعت الى الاقتراح رقم « ٥ » تاريخ ١٨ / ١٢ / ١٩٩٣ حول اللامركزية والتقسيمات الادارية ، أرى أنه لا لزوم لتقسيم المملكة الى ثلاث ولايات أو أقاليم . بل تبقى على تقسيماتها الحالية ليقوم المحافظ والوحدات الادارية بخدمة المواطن أفضل من عمل الولايات أو الاقاليم الثلاثة ، كون السيطرة علىهذه التقسيمات افضل مما أقترح .

ثانياً : إن هناك تقسيمات إدارية في بلدان عربية سكانها أضعاف سكان هذه المملكة ، مثل مصر وسوريا تتعامل بالمحافظات وليس بالولايات أو الاقاليم . والصلاحية عندما تعطى للمحافظ ومدراء الدوائر المتواجدين في المحافظات هي العنصر الهام في هذا الامر . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : هناك رأي مخالف، فيه مخالفة ثانية ؟ الدكتور بسام .

الدكتور بسام العموش : شكراً ، مع عدم المشاحة في الاصطلاح تسميها محافظة أو

هكذا من الأصل

تسميها ولاية إلا أن هذا المشروع في ظل الظروف السياسية والتسمية وما لها من ظلال ، الحقيقة أنه يلقي بظلال من التخوف فيما يتعلق بالمستقبل . ولهذا أنا أرى مع موافقتي على إحالته للدراسه لكن أرى أن الامر يحتاج إلى تدقيق من الذين سيدرسون هذا الموضوع . . . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور محمد أبو عليم .

الدكتور محمد أبو عليم : هذا الموضوع لم يناقش من قبلنا ، فيحال الى الحكومة وإذا أتتنا الحكومة برأي في تلك الساعة نناقش ما يجري، فهذا الحديث سابق لأوانه الحقيقة .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الرؤوف الروابدة .

السيد عبد الرؤوف الروابدة : شكراً سيدي الرئيس .

غريب أن عبارة إسلامية ، ما عرف التاريخ الاسلامي في الدول إلا تسمية الولاية وما عرف كلمة المحافظة على مدى عمرنا الاسلامي ، أن يعترض على هذه التسمية ، غريب ! ! ! وأن كثيراً من دولنا التي تبنت النظام الاسلامي حولت محافظاتها الى ولايات ، وفي الاردن يعترض على ذلك ! ! !

ثانياً :- في يقيني أن اقتراحي ناجم ايضا عن استعماله عن فكرة الولايات العربية المتحدة التي وردت على لسان جلالة الملك عند حديثه عن الوحدة العربية .

والولاية في هذه الحالة عودة لتعبير إسلامي ، من جهة ومحاولة لتنظيم إداري ، فأن غيرت التسمية من ولاية الى محافظة أو بالعكس لا اظن أنك تتدخل في الفحوى .

وأخيراً إن هذا الامر مطروح مع الحكومة فأن تبنته فبها وكان وإن رفضته فبها وكان ولا حول ولا قوة إلا بالله .

دولة رئيس المجلس : الشيخ عبد الباقي.

السيد عبد الباقي جمو : ليس تصحيحاً ولكن للاختصار ، أولاً الولاية هي في تعريف العصر هو الجمهورية ، فعندما تكون ولايات هي تكون جمهوريات او دول تتحد فتصبح كل واحدة ولاية .

ولكن أنا اقترح إحالة هذا الاقتراح الى الجهة المسؤولة واختصار المناقشة .

دولة رئيس المجلس : هناك راي مخالف بعدم الاحالة ، من يوافق على عدم الأحاله ؟ واحد ، إذن توافقون على قرار اللجنة ؟ هل يوافق المجلس الكريم على قرار اللجنة؟ موافقين.

السيد المقرر : ٦. الاقتراح برغبة رقم (٦) تاريخ ٢٢ / ١٢ / ١٩٩٣ والمقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي بشأن فك الارتباط بين ضريبة التلفزيون وعداد الكهرباء .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى الحكومة) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على قرار اللجنة ؟ موافقين .

السيد المقرر : ٧. الاقتراح برغبة رقم (٧) تاريخ ٢٢ / ١٢ / ١٩٩٣ والمقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي بشأن

كتبة الاستدعاءات امام دائرة الجوازات والاحوال المدنية .

(ترى اللجنة عدم جواز النظر وحفظ الاقتراح) .

دولة رئيس المجلس : ممكن المقرر يشرح لنا الموضوع .

السيد المقرر : الدكتور أحمد الكوفحي يقول بأن هناك نتيجة الاجراءات التي تجري الان في دائرة الجوازات العاما يقوم الموظفون على « الكاونتر » بتعبئة استمارات التي كان يعبئها بعض كتبة الاستدعاءات في الخارج . ومن اطلاع الاخوان في الجنة ومعرفتهم بطبيعة العمل ، رأوا أن هذه نقلة نوعية في أداء دائرة الجوازات العامة ، حيث كان المواطن يذهب الى دائرة الجوازات بكث أكثر من ساعة حتى يلحقه الدور ، هذه واحدة . ثم يخضع لأن يعبىء النموذج المد من قبل دائرة الجوازات سلفاً يأخذه من كاتب الاستدعاءات في الخارج وهذا فيه كلفة على المواطن .

ورأينا بالمقارنة أنه يكون فه مصلحة ربما لعشرة أو عشرين شخص لكنها تعقد أو تعيد الى الوراء عملية ما يسمى بنقلة نوعية في أداء دائرة الجوازات العامة ، ولذلك رأينا التحفظ على ذلك .

دولة رئيس المجلس : الدكتور محمد الحاج .

الدكتور محمد أحمد الحاج : شكراً دولة الرئيس .

لا شك أن دائرة الجوازات العامة قد خطت خطوات نوعية في سنتين السابقتين ،

ولدى مراجعتي الكثيرة لهذه الدائرة وجدت الفرق الواضح بين ما كانت عليه من ازدحام وأزمة وإعاقة ، وبين واقعها الحالي في الاصلاحات الادارية الحالية حيث يستطيع المواطن أن يأخذ جواز سفره خلال ساعتين أو ثلاثة فقط .

وهذه الخطوة أعتقد أنها خطوة إدارية جيدة ، ومنظر كتبة الاستدعاءات السابق كان منظر غير حضاري وكان بعض هؤلاء يستغلون جهل المواطن أحياناً ويبتزون هذا المواطن نظير تعبئة نموذج فقط .

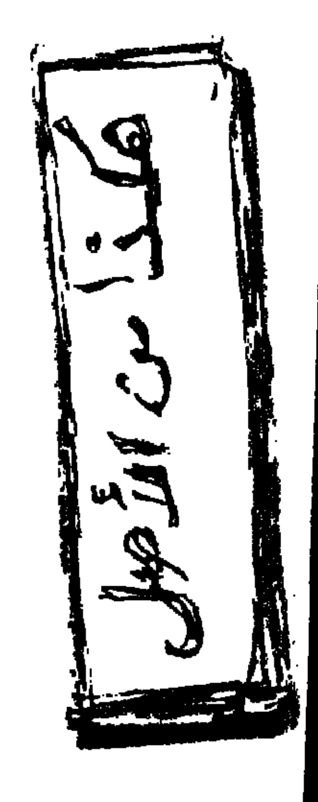
الان تقوم الدائرة بتعبئة هذا النموذج بدون أي مقابل وفقط يوضع عليه الطوابع المطلوبة وهذا أمر جيد ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الشيخ عبد العزيز

السيد عبد العزيز جبر : شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة وجهة النظر الاخرى ان مئات العائلات التي يعيلها هؤلاء الذين يكتبون الاستدعاءات وهم مرخصون ومجازون من وزارة الداخلية ، فأين يذهبون ؟

في الحقيقة يجب توفير الحياة الحرة الكريمة لهؤلاء وعدم اخذ عملهم من قبل الموظفين ، هذه وجهة نظر نتبناها مع تقديرنا واحترامنا لوجهة النظر التي أبداها الاخ ابو حذيفة أنه فعلاً دائرة الجوازات تقوم بخطوات إدارية ممتازة ، ونحن نقدر لمديرها هذه الادارة الناجحة . ولكن أيضاً ننظر الى الرأي الاخر أن هؤلاء الناس يريدوا أن يعيشوا لازم ننظمهم ونرتبهم واللي يخالف يجب ان يجازى ويجب



ان يقدم للمحكمة ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : في ضوء ماسمعتم من وجهات نظر هل توافقون على قرار اللجنة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

٨. الاقتراح برغبة رقم (٨) تاريخ ٢٢/١٢/١٩٩٣ والمقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي حول صرف مكافآت للعاملين في الجوازات العامة والاحوال المدنية .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي وزير الداخلية) .

دولة رئيس المجلس : هل هناك أي شرح استاذ أحمد ؟

السيد المقرر : الاخوة في دائرة الجوازات العامة صاروا يداوموا بعد الدوام الرسمي في حالات خاصة في أشهر الصيف نتيجة الضغط في العمل ، فكانوا يصرفوا لهم مكافآت والان اوقف صرف هذه المكافآت . كان يصرف للذي يتأخر بعد الساعة الثانية ، مثلاً يستمر حتى يكمل بعض عمله ، او يوكل اليه عمل أخر كان يعطى مكافآة . الآن يقولوا أنها اوقفت فيطالبوا باعادة هذه المكافأة فاللجنة رأت ان يعطى بقدر الساعات الأضافيه او العمل الزائد عن عمله ، يعطى حسب معادله محدده يتفق مع معالي وزير الداخليه ويعطوا هذه المكافأه ، كما كانت تصرف سابقاً .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الرؤوف

السيد عبد الرؤوف الروابدة : اعتقد ان هذا باب إن فتح لن يغلق ، أن تتدخل بالشؤون الشخصية لموظف أو اثنين أو عشرة في أي دائرة يستدعي الامر من حين لآخر تكليفهم ، وعندها سيتوقف كل المسؤولين عن قدرتهم بأن يكلفوا موظفيهم بأنجاز أعمال . أعتقد أن هذا الامر أصغر كثيراً من تدخل مجلس النواب فيه . ولذا أرى حفظ القضية وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : الشيخ عبد الباقي

السيد عبد الباقي جمو : أنا أرى إحالة هذا الاقتراح الى الجهات المسؤولة فالأجر على قدر العمل ، والموظف ليس مكلفاً بأن يعمل خارج ساعات العمل إلا بأجر وهذا دارج عندنا ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الاخت توجان .

السيدة توجان فيصل : بعد تنظيم العمل في دائرة الجوازات لاحظنا أن الاجراءات سريعة ومعظمها روتيني لا يستدعي قرار مثل هذا في فترات الزحمة بالذات سيشجع الموظفين على إعاقة المعاملات لاجل المكافاة ، فأنا أرى أنه سيفسد العمل ولن يحسنه .

دولة رئيس المجلس : الاخ طلال

السيد طلال عبيدات : بالنسبة لدائرة الجوازات العامة ما أعتقد أن الوقت بالنسبة لها ضيق من أجل قطع جواز ، لأنه ما فيه السرعة من قبل أي مواطن لقطع جواز إلا بعد التوجيهي ، أما ما تبقى فدائرة الجوازات مثل أي دائرة أخرى أعتقد أن صرف المكافآت كما تفضل الزميل عبد الرؤوف سيفتح علينا أبواب كثيرة ... شكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : الدكتور عارف

الدكتور عارف البطاينة : هناك نظام معمول به في الدولة ، نظام علاوات العمل الاضافي ، فاذا انطبق عليهم فهم مثل بقية موظفين الدولة الذين ينطبق عليهم النظام ، وإذا لم ينطبق عليهم فهذا هو الجواب ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الدكتور هاشم .

الدكتور هاشم الدباس : كنت بدي احكي في نفس الموضوع اللي حكاه الدكتور عارف أن هناك نظام العمل الاضافي . والمنوط فيه رئيس الدائرة هو الذي يقرر إذا كان هناك عملاً يقتضي أن يعود الموظف بعد الدوام الرسمي وإذا ما أخذنا من خلال الخبرة أن كل واحد يتأخر بعد الظهر لازم يأخذ عمل إضافي ستكون هناك وسيلة لكثير من الاخوان ان لا ينجزوا عملهم الصباحي من اجل إتمامه بعد الظهر للحصول على العمل الاضافي .

الشيخ عبد الباقي جمو قال الموظف بعد الدوام الرسمي غير مجبر ، لكن بحكم قانون الخدمة المدنية جميع أوقات الموظف ليلاً نهاراً هي للدولة ومدير الدائرة يستطيع أن يعيد اي موظف في أي وقت كان للعمل سواء اثناء الدوام الرسمي وبعد الدوام الرسمي ... وشكراً

دولة رئيس المجلس : السيد محمد الذويب .

السيد محمد الذويب : مدير دائرة الجوازات سن سنة حسنة يحتذى بها في كل الدوائر الاخرى وهو أنه يضع موظفاً خاصاً حتى في أيام العطل الرسمية يوم الجمعة للحالات الطارئة ، حتى أن بعض الاشخاص ذهبوا يوم الجمعة وقطعوا جوازات سفر لحضور جنازات اولياء أمورهم ... شكراً .

دولة رئيس المجلس : الدكتور أبو عليم .

الدكتور محمد ابو عليم : شكراً دولة الرئيس .

ما يضيرنا ان نسمع جواب وزير الداخلية ؟ وإذا فيه نظام أطلعونا عليه ، لأنه نحن لا نسمع جواب النواب نسمع جواب الحكومة عليه . فقد يكون هناك فئة صغيرة ، وقد يكون هناك مظاليم ... شكراً .

دولة رئيس المجلس : من يوافق على قرار اللجنة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

٩. الاقتراح برغبة رقم (٩) تاريخ ٢٢ /١٢/١٩٩٣ ، والمقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي حول علاوة طبيعة صعوبة العمل .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى الحكومة) .

بعض الدوائر الحكومية مثل مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية تصرف علاوة صعوبة العمل لكثير من موظفيها مستثنية بعض فئات . الاقتراح المقدم من الكوفحي يرجو أن ينظر الى هؤلاء بالنسبة لطبيعة عملهم أو إعادة النظر في هذا التقنين . أضرب مثالاً لذلك مأموري المقاسم في مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية لا يأخذون علاوة خطورة ، أيضاً مأموري التلكسات لا يأخذون علاوة خطورة . تلجأ الدوائر الى تغيير مسماها الوظيفي من مأمور مقسم الى مراقب مقسم وهو يداوم مأمور مقسم حتى

هذا من الأصل

يأخذ علاوة صعوبة عمل . لذلك لا بد من إعادة النظر في هيكلة هذا الموضوع بشكل واضح ، إما أن يعطى للموظفين كافة أو أن يوزع بعدالة .

دولة رئيس المجلس : فيه قرار للجنة أمامكم ، هل توافقون على ذلك ؟ موافقة .

السيد المقرر :

١. الاقتراح برغبة رقم (١٠) تاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٢ ، المقدم من سعادة النائب احمد الكوفحي بشأن تقسيم مبنى كلية حواره مناصفة بين وزارتي التعليم العالي والصحة .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى الحكومة) .

دولة رئيس المجلس : الاخ طلال

السيد طلال عبيدات : شكراً دولة الرئيس .

بالنسبة لكلية حوارة أعتقد أنها ستتحول الى كلية تمريض كاملة وليس الى أي مهنة تعليمية أخرى ، فالنسبة لاقتراح الدكتور أحمد الكوفحي أقترح أن تلغى كلية حواره بالنسبة للتعليم الاكاديمي وتبقى كلية تمريض حتى تسد الحاجة بالنقص في التمريض في مستشفياتنا ... وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : الدكتور عارف .

الدكتور عارف البطاينة :

بالنسبة لموضوع كلية حواره الجميع يعرف أن هناك الكفاية من كليات المجتمع إذا ما قورنت بكليات التمريض في المملكة ، فهناك نقص كبير في كليات التمريض والتمريض ومهنة التمريض في المملكة . لذلك كان الاتجاه أن تأخذ هذه الكلية من وزارة التعليم العالي وتكبرها وتكبر حجم المنتسبين اليها حتى نحاول سد بعض العجز في التمريض في مستشفيات المملكة ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، مافيه خبر للحكومة عن هذه الكلية ، إذا قرروا انتهى . دكتور محمد ابو عليم .

الدكتور محمد ابو عليم : شكراً دولة الرئيس .

اريد ان أبدي ملاحظة ، نحن لا ننظر في الموضوع . بل ننظر هل الاقتراح يذهب الى الحكومة أم يحفظ ، لا نناقش الاقتراح .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الرؤوف

السيد عبد الرؤوف الروابده : أخالف أخي أبو نايف ، عندما يقرر المجلس إحالته الى الحكومة المجلس أبدى رغبته وليس الامر تصويت على احالة من عدمها .

في هذا الموضوع سيدي الرئيس أنا أعتقد أن ما تكلم به زميلي كلام صحيح ، لم تقسم الكلية بين التعليم العالي وبين الصحة ، طلاب السنة الاولى في العام المنصرم تركوا في كليتهم حتى يكملوا هذا العام سنتهم الثانية وينتهي الجزء التعليمي .

المطلوب من البعض أن تصبح كليتان ، جانب للتمريض وجانب للمهن التعليمية ، وأعتقد أن المزج بين هذين التخصصين مزج غير منطقي . وقد تأتي مطالبة لانشاء كلية مجتمع أخرى لتخريج عاطلين عن العمل هذا موضوع

آخر ، أما الحديث هنا فهو أن كلية حواره تصبح كلية للتمريض وكفى ... شكراً .

دولة رئيس المجلس : الدكتور عوض خليفات .

الدكتور عوض خليفات : شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة أن هذا الموضوع قد أثير في العام الماضي وقد اتخذت وزارة التعليم العالي قراراً بتحويل هذه الكلية الى كلية تمريض كاملة بناء على طلب وزارة الصحه ، ولا يجوز أن تكون الكلية مقسومة الى كليتين كلية تمريض وكلية مجتمع عادية على الاطلاق . وأثني على ما قاله الاخ ابو عصام

وأرى أن تحول الكلية الى كلية تمريض ، وهناك قرار سابق في هذا الموضوع من وزارة التعليم العالي ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد المقرر .

السيد المقرر : الاقتراح المقدم من سعادة الدكتور احمد الكوفحي يقول بأن هناك مبنيين ، مبنى قديم تشغله الان كلية المجتمع ومبنى جديد كامل . يقول هو بأن يعطى المبنى الجديد لكلية التمريض ويبقى المبنى القديم كلية مجتمع حتى لا تحرم محافظة اربد ، وفيها ثلث السكان كما يقول ، من أن يكون فيها كلية مجتمع .

دولة رئيس المجلس : الدكتور عوض

الدكتور عوض خليفات : شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة هذا الموضوع بحث بناء على طلب وزارة الصحه في مجلس الوزراء العام المنصرم ، وايضاً بناء على توجه عام بتقليص عدد كليات المجتمع التي زاد عددها عن إحدى وستين كلية في الاردن ، والاردن لا يتحمل هذا العدد من هذا النوع من الكليات والخريجين الذين لا يجدون عملاً . وبالتالي فأن البلد بحاجة الى كليات تمريض ووافقت وزارة التعليم العالي على تحويل هذه الكلية ، بل إنها أبدت أن تحول كليات اخرى في اماكن اخرى لوزارة الصحه .

وبالتالي فلا أرى حاجة على الاطلاق لانشاء كلية جديدة أو لتقسيم هذه الكلية الى كليتين إحداهما كلية مجتمع تقليدية والاخرى لكلية تمريض ... وشكراً .

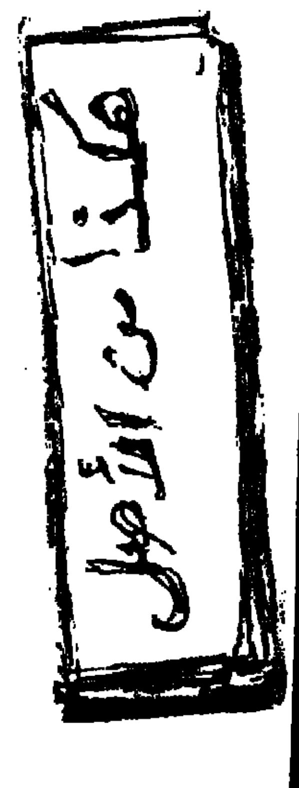
دولة رئيس المجلس : الاخ طلال

السيد طلال عبيدات : شكراً دولة الرئيس .

القضية ليست قضية مبنى ، هنالك فعلاً مبنيان في الكلية المبنى الجنوبي والمبنى الشمالي . والمبنى الجنوبي قد يكون مبنى التعليم ، أما الشمالي فقد يحول الى سكن داخلي للطالبات ... وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور عبد المجيد

الدكتور عبد المجيد العزام : دولة الرئيس ، لنتساءل ما هو مصير العاملين في الكلية ؟ . والنقطة الثانية إذا لم تكن الاردن قادرة على استيعاب الاعداد الكبيرة من



الكليات لماذا أنشأت تلك الكليات بالاساس ؟.

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور عارف

الدكتور عارف البطاينه : الواقع المبنيين مبنى جديد وصالح لأن يكون إما كليه مجتمع أو كلية تمريض ، المبنى القديم بحاجة الى ترميم كبير والان سيستعمل كخدمات للمبنى الجديد أو منامة للطالبات ، وإذا ما اتفق على تحويله الى كلية مجتمع فهو لا يصلح أصلاً ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : فيه قرار للجنة لاحالته الى الحكومة ، من يوافق على عدم إحالته ؟ تعد الاصوات .

السيد الامين العام : ((٣٣)) من ((٥٨)) ويحفظ الاقتراح . البند الذي يليه .

السيد المقرر :

١١. الاقتراح برغبة رقم (١١) تاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٢ ، والمقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي بخصوص تأهيل المعلمين من حملة شهادة التربية المهنية .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي وزير التربية والتعليم) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس ؟ موافقين .

السيد المقرر :

١٢. الشكوى رقم (٥٧) تاريخ ٢٥/ ١٩٩٣/١٢ ، والمقدمة للمجلس من شركة المطابع النموذجية بخصوص دليل الهاتف الذي تم طباعته من قبل الشركة وسلمت كمية منه ثم قامت وزارة البريد والاتصالات بفسخ العقد المبرم مع الشركة .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالتها الى معالي وزير البريد والاتصالات).

دولة رئيس المجلس : دكتور أبو عليم

الدكتور محمد ابو عليم : دولة الرئيس ، هذه الشكوى لا تحال الى الحكومة لأن هناك عقد والعقد يكون قانوني وضمن إجراءات قانونية ، فتذهب الى المحكمة وليس الى الحكومة ولا إلى مجلس النواب ... وشكراً

دولة رئيس المجلس : نسمع من السيد جمال الصرايره بهذا الامر .

السيد جمال الصرايره :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ، أود أن اضع المعلومات التالية امام المجلس الكريم حتى يستطيع ان يستنير بها قبل ان يتخذ قراره .

اولاً : كان هناك لجنة إستلام مؤلفة من جهات رسمية عديدة بما فيها ديوان المحاسبة الذراع الاساسي لهذا المجلس الكريم ورفضت اللجنة استلام الدليل لمخالفته لشروط العطاء .

ثانياً : رفعت الشركة دعوى أمام محكمة العدل العليا فردت الدعوى بسبب عدم الاختصاص .

ثالثاً : رفعت الشركة دعوى حقوقية ضد مؤسسة الاتصالات ولا زال القضاء ينظر بهذه الدعوى .

لذلك أقترح سيدي دولة الرئيس الحفظ ... شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : سيدي ، أصحاب المطابع يقولوا أن القضاء سينظر فيها لفترة قد تطول ، لسنوات ، ماذا بخصوص الارقام وملايين الدنانير التي تكلفناها للطباعة .

دولة رئيس المجلس : وضحت ، يعني هي منظورة أمام القضاء هناك اقتراح من السيد جمال الصرايرة بحفظ الموضوع ، هل توافقون ؟ موافقة . تفضل .

السيد المقرر : الاخوة لا يطالبوا بأن يستلموا الدليل ، يقولوا بأن الدليل مطبوع وموجود بالمستودعات ، تكلموا مع الحكومة ليستلموا دليل الهاتف الان ، ليس إستلاماً قانونياً ونوقع لهم الحق ماذا لو صدر حكماً بعد أربع سنوات ثم قلتم بأن الدليل أصبح قديماً أو أصبح تالفاً ؟!!.

دولة رئيس المجلس : انتهى الموضوع . تفضل البند الذي يليه

السيد المقرر :

١٣. الشكوى رقم (٦٢) تاريخ ٢٧/ ١٩٩٣/١٢ ، والمقدمة للمجلس من المواطن الدكتور فرحان خريسات بخصوص عدم السماح له بمزاولة مهنة المحاماة بقرار من مجلس نقابة المحامين .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالتها الى سعادة نقيب المحامين).

دولة رئيس المجلس : شيخ أحمد فيه شرح للموضوع ؟

السيد المقرر : نعم إذا سمح الاخوان ، هذا الاخ اتهم بسرقة وحكم وصدر عفواً عام ، ثم برئت ساحته ثم أخذ رد إعتبار بقرار من المحكمة . ثم عندما خاطب الجهات الحكومية أن يزاول مهنة المحاماة لم يكن لديها إعتراض إلا أن نقابة المحامين بالرغم من كل ذلك رفضت أن تسمح له بمزاولة مهنة المحاماة ، فهو تقدم بهذه الشكوى فنسبنا بتحويلة لبحث الامر مع نقيب المحامين .

دولة رئيس المجلس : دكتور ابو عليم

الدكتور محمد ابو عليم : أعتقد المجلس لا يحيل إلى جهة مدنية نقابة أو غيره ، يحيل الى الحكومة ، والجهة الحكومية إما وزارة العدل وإما وزارة العمل .

دولة رئيس المجلس : السيد محمد الذويب .

السيد محمد الذويب : نقابة المحامين لها قانون ولها أنظمتها حول الموضوع .

دولة رئيس المجلس : هذا هو المطلوب الى هناك بدون البت فيها .

السيد محمد الذويب : مادام إنها رفضت بناء على معلومات عندها .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابده : شكراً دولة الرئيس .

اؤيد ماذهب اليه الاخ محمد أبو عليم ،

هكذا من الأصل

أولا إننا لا نخاطب جهات غير الحكومة ، نخاطب المرجع المختص في الحكومة أولاً .

أما من حيث الموضوع فهذه قضية قانونية المرجع فيها هو المحاكم ، ولن نستفيد من أي مخاطبة سوى أن يقال لنا من حق صاحب الطلب ان يتقدم إلى المحاكم للطعن بالقرار الصادر عن نقابة المحامين . ولذا أقترح حفظ الشكوى ... شكراً .

دولة رئيس المجلس : الاخ عبد الله .

السيد عبدالله اخوارشيده : أثني على ما قاله الزميل معالي أبو عصام لأنه بالنسبة لنقابة المحامين لها قوانينها الخاصة ولها نظام سلوكيات وأخلاق وما أدراك ، إذا كان الاخ يريد ان يطلب من المجلس أن تقاضيهم نيابة عنه لا يجوز له الحرية بأن يراجع محكمة العدل أو اي محكمة مختصة فتتخذ القرار وتثني على رد الاعتبار المقدم لديها وتضع له تفسير وتبعثه لنقابة المحامين والمجلس ليس له صلاحية بالبحث في مثل هذه الامور ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الاخ طلال

السيد طلال عبيدات : شكراً دولة الرئيس .

اثني على إقتراح الزميل عبد الرؤوف الروابدة ، لأنه لا يمكن لنقابة المحامين ان تحرم محامين من مزاولة مهنة بدون أسباب أرجو ان تحفظ القضية .

دولة رئيس المجلس : شكراً هناك اقتراح بحفظ القضيه ، من يوافق على ذلك ؟ يوافق المجلس بأغلبية كبيرة . البند الذي يليه .

السيد المقرر : ١٤. الشكوى رقم (٧٩) تاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٧ ، والمقدمة للمجلس من اصحاب الشاحنات المبردة في محافظة اربد خاصة وجميع انحاء المملكة عامة بخصوص تحمل اصحاب الشاحنات المبردة رسوم عالية من عدة جهات اردنية وغير اردنية مما يلحق الضرر بهم

(ترى اللجنة جواز النظر واحالتها الى معالي وزير النقل) .

دولة رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة

السيد المقرر :

١٥. الشكوى رقم (٨٠) تاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٧ والمقدمة للمجلس من اصحاب المحالات التجارية والمهنية والواقعة في كراج الاتحاد (مجمع شاحنات العقبه) بخصوص نقل محلاتهم التجارية الى الطريق الخلفي لمدينة العقبة .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالتها الى معالي وزير النقل).

دولة رئيس المجلس : موافقين

السيد المقرر :

١٦. الشكوى رقم (٩٢) تاريخ ١٩٩٣/١٢/٣٠ والمقدمة للمجلس من المواطن رحال محمد الوشاحي بخصوص اغلاق مقلع حجار في بلدية كفر الماء من امين عام وزارة البلديات وذلك بالرغم من قرار معالي وزير الشؤون البلدية والقروية بعدم اغلاق المقلع .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالتها الى معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة).

دولة رئيس المجلس : موافقة ، تفضل

الدكتور محمد أبو عليم : المقالع والمحاجر من اختصاص سلطة المصادر الطبيعية ما دخل وزير البلديات ؟

السيد المقرر : الاغلاق كان بحجة أنها تلوث البيئة بداخل حدود بلدية ((كفر الماء)) وراجع معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة وأجاز له الابقاء على هذا المحجر لكن بقرار من أمين عام الوزارة أعطى أمر لاغلاق هذا المقلع وأغلق .

دولة رئيس المجلس : تفضل

السيد عبد الرؤوف الروابده : شايف فيه تطور إداري في الدولة ياسيدي ، صار الوزير يصدر قرار والامين العام يلغيه . أنا اعتقد ان المنطق هنا مش ضابط ، يعني مش راكبة على بعضها الامور .

الاساس أن نعرف الحقيقة ، ما عمرها صارت ، الامين العام يصدر قرار والوزير يلغيه نفهمها . أما الوزير يصدر قرار والامين العام يلغيه لا أدري شو صار بالحكومة .

دولة رئيس المجلس : دكتور بسام

الدكتور بسام العموش : شكراً ، لي ملاحظة أن الاخوة الوزراء كما جلّى لنا الاخ النائب جمال الصرايره يمكن أن يجلّي لنا الموضوع أي وزير متعلقة القضية فيه . وبالتالي قبل ان يتخذ القرار يمكن أن يوضع الامر ، وبالتالي قد تلغى عملية الاحالة ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الوزير .

معالي وزير الشؤون البلدية والقرويه والبيئة : الصحيح هذا الموضوع قديم ، ليس حديثـاً ، منذ شهور حدث . هناك كان خلل كما فهمت في هذا الموضوع حيث لم تأخذ موافقة لجنة التراخيص في الوزارة ، وصدر القرار من معالي الوزير في حينه بدون الرجوع الى لجنة التراخيص . وبعد حوالي سنة من استخدام المقلع أكتشف هذا الخطأ فكان أن خرجت لجنة للكشف على هذا المقلع ووجد بأنه يؤثر على المنطقة وله آثار بيئية سيئة فالغي هذا القرار من قبل لجنة التراخيص التي يرأسها الامين العام ... وشكراً .

– وهنا ترأس الجلسة معالي الدكتور عبد الرزاق طبيشات النائب الاول لرئيس المجلس .

معالي نائب رئيس المجلس : إذا سمحت أنا رأيي الان أن يحول الى معالي الوزير ليجاوبنا خطياً .

اصوات : المجلس وافق

معالي نائب رئيس المجلس : الدكتور هاشم الدباس .

الدكتور هاشم الدباس : شكراً سيدي الرئيس .

الحقيقة إذا كنا سننظر في كل شكوى فردية ، موجود هنا ثمانين نائب والحكومة موجودة ، أنا أقول لازم ننظر في الشكاوى الجماعية ، أما إذا ما كان لنا ثقة بقوانيننا وحكومتنا هناك قوانين مرعية ، وأنا اعتقد أنه فيه مضيعة للوقت كثيراً في آن واحد الحكومة سكّرت له المحجر لسبب قد يكون صحي وقد يكون تجاوز وقد يكون مخالف للقانون ومضى عليه وقت طويل ، أرى ان يدرس هذا الموضوع .

هكذا من الأصل

معالي نائب رئيس المجلس : مادام المجلس صوت عليه مافيه داعي للبحث مرة ثانية . الاخ فواز .

السيد فواز الزعبي : بالنسبة لموضوع المحاجر ...

معالي نائب رئيس المجلس : هذا صوتنا عليه أخ فواز ، بعد التصويت مافيه حكي .

السيد فواز الزعبي : أنا رفعت يدي قبل الناس ، عندي سؤال لماذا هذا القانون انطبق على المواطن ولا ينطبق على المتعهد الذي يعمل في طريق جرش والذي يستفيد يومياً من هذه المحاجر مبالغ كبيرة على حساب أراضي املاك الدولة ... وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : يحق لك أن تقدم سؤال للحكومة ، تفضل السيد المقرر

السيد المقرر :

١٧. الشكوى رقم (٩٥) تاريخ ٣٠/١٢/١٩٩٣ والمقدمة للـ-جلس من مجموعة من اطباء الاختصاص عنهم د. فوزيه المصري بخصوص عدم الاعتراف بشهادات الاختصاص التي يحملونها .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالتها الى معالي وزير الصحة).

معالي نائب رئيس المجلس : الى معالي وزير الصحة ، تفضل دكتور أبو عليم .

الدكتور محمد أبو عليم : اللجنة الصحية لها باع في هذا الموضوع تستطيع أن تنظر في ذلك وتعطينا رأيها في الموضوع .

معالي نائب رئيس المجلس : اللي اتفقنا عليه أن نحولها للوزراء ، تفضل

السيد المقرر : بعد أن يأتي رد وزير الصحة تحال للجنة الصحية لدراسة الموضوع .

معالي نائب رئيس المجلس : البند الذي يليه .

السيد المقرر :

١٨. الشكوى رقم (٩٦) تاريخ ٣٠/١٢/١٩٩٣ والمقدمة للمجلس من مزارعي التبغ بخصوص عدم استيراد التبغ الاجنبي المفروم والجاهز والذي يسوق في الاسواق المحلية وكذلك يطالبون برفع الرسوم الجمركية على التبغ الاجنبي .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالتها الى معالي وزير المالية / الجمارك).

معالي نائب رئيس المجلس : مارأي المجلس الكريم ، موافقة ؟ موافقة

السيد المقرر :

١٩. الشكوى رقم (٩٩) تاريخ ٣٠/١٢/١٩٩٣ والمقدمة للمجلس من مجموعة من المهندسين العاملين في وزارة التربية والتعليم / المشاريع بخصوص عدم شمولهم في العلاوة والضمان الاجتماعي او التامين الصحي .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالتها الى معالي وزير التربية والتعليم) .

معالي نائب رئيس المجلس : موافقين ؟ موافقة .

السيد المقرر :

٢٠. الشكوى رقم (١٠٢) تاريخ

٣٠/١٢/١٩٩٣ والمقدمة للمجلس من اصحاب الشاحنات المحجوزة في الجمهورية العراقية والتي يملكها اردنيون وتحمل لوحات اردنية / ادخال مؤقت ولوحات لبنانية .

(ترى اللجنة جواز النظر احالتها الى الحكومة) .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة الادارية لمجلس النواب

امين عام مجلس الامة صالح الزعبي

ملاحظه / هناك مخالفة من سعادة النائب نواف القاضي على الاقتراح رقم (٥) .

معالي نائب رئيس المجلس : الاخ فواز

السيد فواز الزعبي : معالي الرئيس ، بالنسبة لهذه السيارت المحجوزة في العراق هذه تم ترخيصها وتنميرها وخضعت للرسوم الجمركية في الاردن ، وعندما ذهبت الى الجمهورية العراقية وهي محملة بالبضاعة وجدوا بعض الملامح على بعض هذة السيارات بأن هذه السيارت كانت تعود أصلاً لأصحابها في الجمهورية العراقية وتمت مصادرتها ، ولحد الان لم يتخذ إجراء من الحكومة الاردنية .

اتخذ إجراءات من الحكومة العراقية تم مصــادرة هذه الشاحنـــات وبيعها بالمزاد العلني ... وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : السيد خليل

السيد خليل حدادين : شكراً سيدي الرئيس .

على أثر الهجمة الثلاثينية على العراق الشقيق بعدها مباشرة تم سرقة شاحنات كثيرة من العراق الشقيق ووضعت في المنطقة الحرة في الزرقاء ، وقام مواطنين اردنيين بشراء هذه السيارات وبأسعار بخسة ، وبطريقة ما وضعت عليها لوحة اردنية . وعندما عادت الى القطر العراقي الشقيق تم كشف هذه السيارت وحجزت ... وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : السيد عبد الرؤوف

السيد عبد الرؤوف الروابده : سيدي الرئيس ، إن موضوع النقاش قضية مواطن اردني وليست دفاع عن القرار العراقي ، هناك مواطنون اردنيون لهم قضية مع الحكومة العراقية . قد يكون مع الحكومة العراقية كل الحق ، نحن نطلب من حكومة المملكة الاردنية الهاشمية أن تتدخل لدى الحكومة العراقية الشقيقة لتحصيل حقوق المواطنين الاردنيين إن أمكن هذا هو الجانب الوحيد إن كانت هناك حقوق أو حتى لو أن هؤلاء المواطنين قد غرر بهم فالحكومات أقوى من الافراد ... وشكراً سيدي .

معالي نائب رئيس المجلس : السيدة توجان .

السيدة توجان فيصل : سمعنا قصتين يختلفوا ، فاذا كانت هذه سرقت ووضع عليها لوحات اردنية ففيه مخالفة داخلية أسوأ تمت ، فتحال للحكومة ليس لمتابعتها في العراق لايفائنا بتقرير شامل عنها كي نعرف اذا ترخصت عندنا سيارات مسروقة .

معالي نائب رئيس المجلس : السيد نواف القاضي

السيد نواف القاضي : معالي الرئيس ، هذه السيارات لم يعرف أي اردني أنها مسروقة ، بل هناك منطقة حرة والمنطقة الحرة متواجد فيها جميع أنواع السيارات ، يأتي المواطن الأردني ويشتري هذه السيارة وتجمرك ويدفع جمرك السيارة الى الحكومة ، فهذا المواطن لا ذنب له ، فنطالب الحكومة بأنه اذا صودرت هذه السيارات واقتضى الامر أن تعوض على أصحابها ما أخذته منهم ... وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : الاقتراح أن تحول الى الحكومة ، من يوافق على هذا الاقتراح ؟ موافقة . شكراً للسيد رئيس اللجنة الادارية ولمقررها والان اذا سمحتوا يا إخوان الجلسة القادمة ستكون يوم السبت القادم الساعة العاشرة وأيضاً اللجان المؤقتة ستجتمع يوم الاثنين اعتباراً من الساعة العاشرة صباحاً .

والان ننتقل الى بند ما يجد من أعمال .

السيد الامين العام :

٧- ما يجد من اعمال

معالي نائب رئيس المجلس : السيد الامين العام ما يوجد عندنا ؟

السيد الامين العام : شكراً معالي الرئيس

هناك اربع بنود تحت بند ما يجد من أعمال وهي .

١- طلب من سعادة النائب السيد عبد المنعم أبو زنط للنظر بموضوع إستملاكات أمانة العاصمة .

٢- طلب من سعادة النائب السيد بسام حدادين والدكتور بسام العموش لبحث موضوع انتخابات نقابة المواد الغذائية .

٣- طلب من سعادة النائب السيد توفيق كريشان حول توقف وزارة التنمية الاجتماعية عن صرف بطاقات تأمين صحية للمحتاجين .

٤- طلب من معالي النائب عبد الكريم الدغمي وهو حول رفض البنك التعاوني دفع أموال المودعين لديه .

معالي نائب رئيس المجلس : الان فيه إقتراح لتأجيلها ، الدكتور بسام

الدكتور بسام العموش : بالنسبة لنقطة النقابة ، ليس لأنني طلبت ادراجها ، لكن الحقيقة أنا أخشى أن يكون هناك مضاعفات لتأجيل الموضوع . الموضوع كما رأينا كان المعنيون مجتمعين على باب مجلس النواب وأدرج وكتب فيه ، فاذا كان هناك أمور غير مستعجلة أنا أرى أن هذا الامر مستعجل ويبت على الاقل فيه ... وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : الشيخ عبد المنعم

السيد عبد المنعم أبو زنط :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

أنا حاجز هذه الكلمة لمأساة تمثل الآف المواطنين في حي المهاجرين من الاسبوع الماضي

كلمت دولة الرئيس وادرجت اليوم على جدول الاعمال فلا مندوحة لتأخيرها . لذلك استسمحك بالقاء الكلمة .

معالي نائب رئيس المجلس : لا ، المجلس صاحب القرار ، تفضل أخ محمد

السيد محمد الحنيطي : شكراً معالي الرئيس .

موضوع استملاكات أمانة عمان الكبرى فيه قضية في المحكمة والمحكمة تنظر فيها ، وأفضل للمجلس أن لا يبت فيها حتى تنتهي المحكمة منها .

معالي نائب رئيس المجلس : السيد بسام حدادين نقطة نظام

السيد بسام حدادين : نقطة النظام ياسيدي تتعلق بأن جدول الاعمال أقر وعلينا أن ننتقل فوراً لسماع وجهة نظر المعنيين الذين طلبوا إدراج هذه النقطة ، وهذا النقاش ((تغميس خارج الصحن)) ... وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : أرجوكم يا إخوان أن نستمر ، مادام اقرت إذن فيه قرار من المجلس يبحثها تفضل شيخ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم ابو زنط :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

مساء الثلاثين من كانون أول ...

معالي نائب رئيس المجلس : لحظة شيخ عبد المنعم نقطة نظام عند معالي نائب الرئيس .

معالي نائب رئيس الوزراء : سيدي الرئيس .

استمعنا الى النائب المحترم يقول بأن هذه القضية موجودة لدى القضاء و أعتقد بأن أي كلمة يتكلمها النائب المحترم في هذا الموضوع ستكون عبارة عن تدخل هذا المجلس في السلطة القضائية .

معالي نائب رئيس المجلس : ياسيدي خلينا نسمع من سعادة النائب عن القضية وبعد ذلك المجلس يقرر ، تفضل ياشيخ .

السيد عبد المنعم أبو زنط : معالي الرئيس ، مع شديد الأسف كنت ...

معالي نائب رئيس المجلس : دكتور بسام نقطة نظام

السيد عبد المنعم ابو زنط : مايصير يامعالي الرئيس اعطيني دوري في الكلام .

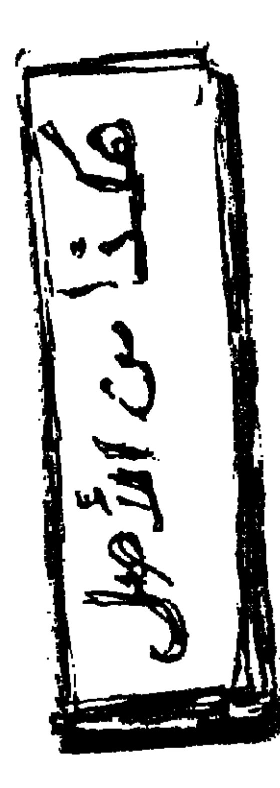
معالي نائب رئيس المجلس : فيه نقطة نظام خليه يتكلم ونسمع منه .

السيد بعد المنعم أبو زنط : أخي مادام أعطيتني دوري في الكلام فلأستمر بالكلام .

الدكتور بسام العموش : أنا أنسحب .

معالي نائب رئيس المجلس : تفضل ، تفضل

السيد عبد المنعم أبو زنط : كنت أتمنى على بعض الاخوة السادة النواب أن يميزوا قانونياً في فقه القانون بين إيقاف التنفيذ لقرار ظالم مجرد ايقاف التنفيذ والقضية منظورة . فلذلك هذه المأساة الاجتماعية التي تمثل الآف المواطنين في حي المهاجرين أرجو أن تستمعوا اليها لا سيما أنني ذهبت في معيه سماحة



الشيخ النائب ابراهيم زيد الكيلاني مساء الخميس الثلاثين من كانون أول والتقينا بحشود كريمة من إخوانكم في حي المهاجرين .

معالي الرئيس ، تلخص مأساة المواطنين في حي المهاجرين بما يلي :-

اولاً :- إن أمانة العاصمة عازمة على هدم حي المهاجرين لأجل تجميل الموقع ، ويعني ذلك أن كل حي قديم مهدد بالهدم تحت مظلة تجميل الموقع .

ثانياً :- من حقنا أن نتساءل لماذا سمي حي المهاجرين بذلك ؟ لأن أخوتنا الشراكس هاجروا من الظلم الشيوعي فراراً بدينهم من ذلك الجحيم ، فوجدوا في اردن الحشد والرباط الاستقرار والاطمئنان . وإن مسجد الشركس في حي المهاجرين والمسمى بمسجد المهاجرين الكبير يشده إخواننا الشراكس منذ تسعين عاماً ، كذلك سمي ذلك الحي الذي تريد أمانة العاصمة هدمه سمي بحي المهاجرين حيث عززت هجرة الاخوة الشراكس عززت بهجرة الاخوة من فلسطين الرسل والانبياء سنة ١٩٤٨ نتيجة للتآمر الدولي وتشريد شعبها العربي المسلم .

وأذكر على سبيل المثال أننا التقينا بشيبة يدعى الحاج علي حسين عطاالله يقيم في حي المهاجرين منذ سنة ١٩٣٦ ، وإن مؤسس المملكة رحمه الله أمر بتطويب الارض والبيت له سنة ١٩٤٦ .

كذلك التقينا في حي المهاجرين باخوة من العراق وسوريا ومن المغرب ومن تونس ومن هؤلاء الحاج أحمد شرارة من تونس وجده بنى مدرسة المهاجرين سنة ١٩٤٢ .

ثالثاً :- في ضوء ما ذكرت من حقائق تاريخية ونماذج وطنية أصيلة الانتماء لأردن الحشد والرباط أقول ، عندما ينادي جلالة الحسين بالغدو الاصال بأننا أُسرة واحدة من شتى المنابت والاصول فهل يليق بأمانة العاصمة أن تهدم بالشمال ما بناه الحسين باليمين ؟

رابعاً :- أما حجة ألامانة بتجميل الموقع فتلك حجة واهية داحضة ، حيث إن الوجه الحضاري في كل دولة يقتضى البقاء والاستبقاء على بعض المظاهر القديمة للدلالة على عمق الجذور التاريخية لذلك البلد . ولقد رأيت أحياءً سكنية وتجارية أثرية قديمة في كل من بريطانيا وايطاليا والمانيا وبلغاريا وتركيا ، بل رأيت في بروكسل عاصمة بلجيكا حياً ضارباً في القدم يسمى بالحي التونسي نسبة لسكانه التوانسة . بل إن اقدم سوق في مدينة القاهرة وفي أزهى حي الازهر الشريف الذي أبلى القرون جداره يوجد هنالك سوق الخان الخليلي ، وسمي بسوق الخان الخليلي نسبة لأحد المهاجرين من مدينة الخليل في فلسطين . لأجل ما ذكرت أناشد معالي الرئيس وأناشد حضرات الاخوة النواب ، انني أهيب بحضراتكم كما أناشد الحكومة الموقرة للبقاء على حي المهاجرين معلماً من معالم الحضارة الاصيلة للدلالة على الاصالة والنخوة في الاردن المضياف .

حيث سيتساءل الزوار والسياح عن سبب تسمية الحي بحي ، المهاجرين ، فيدركوا أن ذلك جزء من التراث المبارك حيث حي المهاجرين مهوى أفئدة المظلومين من الذين اخرجوا من ديارهم وأموالهم بغير حق .

وأقول في الختام أذكر أمانة العاصمة

واذكر المتعاطفين معها لحاجة في نفس يعقوب ، أذكرهم بذلك السؤال لماذا تستبقين يا أمانة العاصمة على الآثار الرومانية وسط العاصمة وفي أضيق الاماكن وأكثرها إكتظاظاً ومثال ذلك الأثر الروماني المجاور لسوق الخضار القديم المجاور لسقف السيل ، فكيف يستبقى على الآثار الرومانية المبنية بأيدي الظالمين ثم ينادى بهدم حي المهاجرين المشيد بأيد طاهرة متوضئة ؟!! وانهم يعدون بمئات العائلات فأين يجدون البديل أمام الغلاء الظالم ، وإن الامانة تستملك في المنطقة ثمانية وعشرين دونماً حسبها ذلك لتجميل الموقع .

اللهم فاشهد ، اللهم قد بلغت ، والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس : شكراً سعادة الشيخ ، السيد حماد أبو جاموس .

السيد حماد أبو جاموس : سيدي الرئيس ، ماقامت به أمانة عمان هو المحافظة على التراث إذ أنها قدرت أن تقيم مبنى للأمانة ومكتبة عامة ، وإرتأت أن تستملك جزءاً من الاراضي ومن الاملاك المحيطة به ، وقد أقاموا دعوى في المحكمة ولذلك ليس حقاً لنا أن نقدم باتخاذ إجراء ، ولذلك أطالب باغلاق النقاش حول الموضوع ... وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : السيد عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً معالي الرئيس .

حقيقة حتى لو أقيمت دعوى في المحكمة بهذا الامر ، الدعوى سيكون موضوعها إلغاء الاستملاك أو اتخاذ قرار مبدأي بوقف التنفيذ ، وقف تنفيذ إجراءات الهدم ، الاجراءات الفورية التي تتبع الاستملاك .

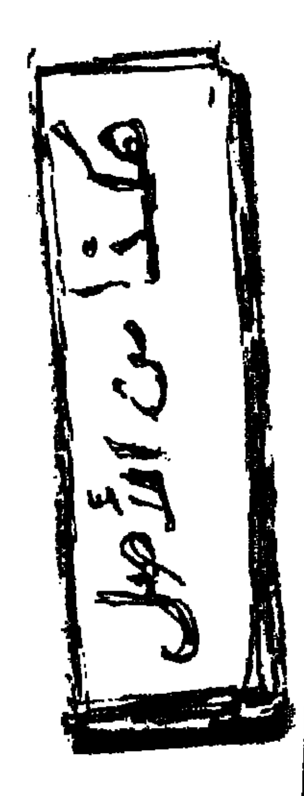
لكننا أمام رغبة أهل الحي التي لمسنها فأنني أشارك الاخوة أهالي الحي في أن نطلب ونرجو أمانة عمان الكبرى أن تعود عن استملاك هذه المنطقة وأن تبحث لها عن قطعة أخرى لأقامة مكتبة وإقامة مبنى لأمانة عمان ، وأيضاً نطلب من الحكومة الموقرة أن ترجع عن قرار الاستملاك الصادر عن مجلس الوزراء هذا إذا كان صدر ، لا أعرف اذا كان صدر أم لا ، ليس عندي علم كبير بالقضية لكنني سمعت أن اهالي حي المهاجرين في عمان يشكون ولا يريدون هذا الاستملاك .

نزولاً عند هذه الرغبة ونزولاً عند رغبة أهلنا ومواطنينا في هذا الحي ، وحيث أن الدنيا لم تضق بأمانة عمان بحيث لا يمكن لها إلا ان تبني إلا في ذلك الموقع نرجو أن تأخذ شكوى هؤلاء المواطنين كل الدعم وكل التأييد من الحكومة ومن أمانة عمان ... وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية .

معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية والقانونية . شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة هذا الموضوع لا أريد أن أدخل في الجوانب العاطفية فيه والامور التي ذكرها بعض الاخوان والتي أقدر أن لها وجاهتها ، لكن أريد أن اتحدث عن الجانب القانوني في هذا الموضوع لعلي على اطلاع كافي به ، وانتم تعلمون أن جميع قرارات الاستملاك التي



يصدرها مجلس الوزراء وفقاً لقانون الاستملاك تعرض على المجلس بناء على تنسيب من الجهة التي تستملك ، وأن هناك إجراءات قبل أن يتخذ القرار بشكله النهائي من بينها إعلان الرغبة لدى الجهة التي تريد أن تستملك للمواطنين ولهم الحق في الاعتراض . لكن بعد أن يتخذ القرار وتستكمل إجراءات الاستملاك كافة إجراءتها التي حددها القانون وفقاً للاوضاع والاشكال التي ينص عليها قانون الاستملاك ، ويصدر هذا القرار بوضع موضع التنفيذ أيضاً حتى بعد صدور هذا القرار يبقى هناك مجال للطعن فيه ، ومدة الطعن كما تعلمون هي ستون يوماً .

كثير من القرارات التي تأتينا يومياً الى مجلس الوزراء ويتخذ فيها القرار ومن بين هذه القرارات قرارات الاستملاك قانون محكمة العدل العليا رقم ((١٢)) لسنة ١٩٩٢ أجاز الطعن في مثل هذه القرارات أمام المحكمة ، وهذه من بين القرارات التي طعن فيها أمام المحكمة من قبل الاشخاص الذين يدّعون أنهم متضررين ، بعد أن تأكد المجلس بأن غاية الاستملاك هي لغايات النفع العام وفقاً لأحكام الدستور .

الان القضية معروضه أمام المحكمة ، هناك قرار صدر من المجلس مستكملاً لكل إجراءاته القانونية ، هناك تظلم ، هناك طعن بالالغاء أمام محكمة العدل العليا ، فالامر الان الفصل فيه للمحكمة .

الجانب الثاني فيما يتعلق بوقف تنفيذ القرار أيضاً هذا الامر إلا إذا رغبت الجهة التي استكملت وبنفس الاسلوب الذي اتخذ في قرار الاستملاك وهو ما يسمى بنظرية تقابل الاشكال أو توازن الاشكال ، لا بد أن يأتي تنسيب من الامانة ثم الى المجلس ويوافق المجلس على قرار الاستملاك .

لكن عملية وقف التنفيذ في هذه المرحلة ، إذا لم يتم إتخاذ مثل هذا الاجراء ، هو للمحكمة . وقانون محكمة العدل العليا في نصوصه بين هذه العملية بوضوح ، هيئة المحكمة هي التي تملك وحدها دون غيرها حق وقف تنفيذ أي قرار إداري لأن الاصل في القرار هو السلامة . إذا كان هناك طعن في كل قرار إداري سيؤدي الى إعاقة الادارة والسلطة التنفيذية من القيام بمهامها حسب الاصول .

فلذلك القاعدة الاصولية تقضي بأن الاصل في القرار الاداري هو السلامة ، واذا كان هناك أي عيب قد شاب هذا القرار سواء من حيث أنه خالف القانون أو أن هناك تجاوز إو فيه إساءة باستعمال السلطة ، او خرج عن الغاية لتحقيق النفع العام فالمحكمة هي صاحبة الصلاحية للبت في مثل هذا الموضوع .

وأيضاً حتى عملية وقف تنفيذ القرار الاداري من قبل المحكمة مشروط أيضاً ، القانون أوجب أن يكون هناك قد رفعت دعوى فعلاً ، بمعنى أن تكون أولاً هناك دعوى لالغاء القرار ومن ثم يتقدم صاحب الشأن المتضرر أو المستدعي بطلب وقف تنفيذ القرار . بالاضافة الى ذلك يمكن هناك شرط آخر حتى تثبت جدية طلب وقف تنفيذ القرار ، لابد أن يتقدم بكفالة أيضاً لضمان ذلك حتى ولو كان الامر كيدي يتحمل هو جزء من عدم الجدية .

أيضاً هذا الموضوع الخاص لا أعتقد أن الاستملاك جاء على الحي بكامله ، عندما

عرض الموضوع كان هو لبعض الاجزاء لغايات التنظيم و لغايات النفع العام . وبالتالي هذا ليس ودر وبمقابل ما تستملك الامانة هي تدفع ، تدفع بدل المثل وتعطي الشخص حقـه بالكامل . وإذا لم يعجبه وحتى عملية المصالحة لا يقبل المصالحة يلجأ الى المحكمة والمحكمة أيضاً هي صاحبة القرار . وبالتالي فأن السلطة القضائية هي السلطة المحايدة التي تملك إتخاذ القرار وفقاً لما تقتضيه قواعد العدالة ، ووفقاً لأحكام القانون ... وشكراً سيدي الرئيس .

معالي نائب رئيس المجلس : شكراً معالي الوزير ، معالي ابو عصام

السيد عبد الرؤوف الروابده : سيدي ، أنا لست من الذين يدافعون عن أمانة العاصمة وليس عندي غاية في نفس يعقوب ، فيعقوب هو من يستجدي أصوات الناخبين هناك وليس لي ناخبون هناك وليس لي أرض هناك ولا دكان مستأجر . وبالتالي دفاعي عنها ليس لغاية في نفس يعقوب ولا في نفس عبد الرؤوف .

ثاني هذه الامور أنني ما كنت اؤثر ولا أحب ان يغمز موضوع من مختلف المنابت والاصول ، وكأن القرار صدر من قوم من منبت معين ضد قوم من منبت آخر .

وهي فتنة نائمة نرجو أن لا توقظ ، ونرجو أن لا تمارس بتلك الطريقة . فنحن اردنيون من مختلف المنابت والاصول الخير لنا جميعاً والشر علينا جميعاً وإثارة الحسابات لاستجداء قرارات أمر يضر بهذا البلد وبنا جميعاً .

ثالث هذه الامور ، أن كل تطوير سيهدم بناء ، فهل سنوقف فتح الشوارع ؟ وهل سنوقف الاستملاكات لغايـات الخدمات ؟ وهل سنتصدى لكل فكرة تطوير لأن شخصاً صاح ووقف على باب المجلس ؟ أم أن علينا ان نبتعد عن العواطف وأن ندرس الموضوع بجدية .

هل هذا المكان آثار إسلامية ؟ هل هذا المكان تاريخ الاردن صنع هناك ؟ أم أنها أماكن لا تتوفر فيها الحدود الدنيا من الصحة البيئية والنفسية والانسانية ، وأن الواجب كان يستدعي أن يهدم نصفها على الاقل ليبقى النصف الآخر صالحاً حتى لو لم تقم مشاريع هناك .

أنا أعتقد أن ما قامت به الامانة قمة في التطوير تشكر عليه ، ولو لم تأخذ الامانة مثل هذه الاجراءات الجذرية لما صار لنا سقف السيل وما حوله من نمو ، وكلنا يعرف ما كان وضعه قبل ذلك . ولما قامت لدينا الساحة الهاشمية على أنقاض فندق ((فيلادلفيا)) وما كان يجري حوله ، وكلكم يعلم ذلك .

إن نظرة التطوير لا تقبل مثل هذه الطريقة في طرح الموضوع على أنه موضوع مؤذي ، إن علينا أن نرعى من يطالهم التطوير بأن نصون حقوقهم وأن نضمن لهم إسكاناً ، ومشاريع الاسكان والتطوير الحضري قائمة وعلينا أن نهتم بهم خاصة وأن ٩٠٪ من الشاكين مستأجرون وشكواهم ناجمة عن إن ايجاراتهم متدنية والمظلوم اصحاب الابنية .

إن علينا أن نجد المعادلة المتوازنة بين التطوير وبين حفظ حقوق الساكنين دون ان

